جلال أمين

العالم عام ٢٠٥٠

جلال أمين
العالم
عام ٢٠٥٠

مكتبة الكتب العربية

العـــالـم
عام 2050

جلال أمين

العـــالـــــم
عام 2050

لمزيد من المعلومات عن الكرمة: faceebook.com/alkarmabooks

حقوق النشر © جلال أمين 2004، 2016
الحقوق الفكرية للمؤلف محفوظة
جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استخدام أو إعادة طباعة أي جزء من هذا الكتاب بأي طريقة من دون الحصول على الموافقة الخطية من الناشر.

أمين، جلال.
العالم عام 2050/ جلال أمين- القاهرة: الكرمة للنشر، 2017
تدمك: 9789776467521
1 - العالم العربي- الأحوال السياسية
أ- العنوان
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 9558 / 2016
24681097531

تصميم الغلاف: عمرو الكفراوي

المحتويات

مقدمة الطبعة الثانية
مقدمة الطبعة الاولى
الفصل الأول: أربعة تحذيرات للمنجمين
الفصل الثاني: مصر
الفصل الثالث: القومية العربية
الفصل الرابع: الرأسمالية
الفصل الخامس: العدالة الاجتماعية
الفصل السادس: التخطيط
الفصل السابع: الديمقراطية
الفصل الثامن: الفكر الاقتصادي

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ اثني عشر عامًا (في 2004) تحت عنوان: "مستقبليات" (في كتاب الهلال)، وكان محاولة لاستشراف ما يمكن أن يكون عليه مستقبل مصر والعرب والعالم في منتصف القرن الواحد والعشرين. ونحن الآن أقرب إلى هذا المستقبل بهذا العدد من السنين، فما الذي يمكن أن أدخله من تعديلات على ما كتب في الطبعة الأولى؟

عندما أعدت قراءة الكتاب، كما كان في طبعته الأولى، أدهشني أن توقعاتي للمستقبل لم تتغير كثيرًا (بل ولا تكاد أن تكون قد تغيرت على الإطلاق في أي أمر مهم) رغم مرور هذه الفترة. ومع ذلك فهناك بعض التعديلات والإضافات المهمة، التي أدخلتها في هذه الطبعة الجديدة، أهمها، عدا بعض التصويبات الضرورية:

1- إضافتي جزءًا جديدًا إلى الفصل الخاص بمصر، استعنت فيه بمحاضرة كنت ألقيتها في سلسلة "مصر في عالم جديد"، التي نظمها المجلس المصري للشؤون الخارجية بوزارة الخارجية المصرية في فبراير 2009. كما أضفت في نهاية الفصل جزءًا يتعلق بما حدث في مصر منذ ثورة 2011، ما يسمى أحيانًا بـ"الربيع العربي".

2- استبدالي فصلًا جديدًا بعنوان "القومية العربية" بالفصل الثالث من الطبعة الأولى (والذي كان يحمل عنوان "العرب"، ولكنه كان يتكلم أساسًا عن القومية العربية)، وسبب هذا الاستبدال لم يكن تغيُّرًا في توقعاتي بما يمكن أن يكون عليه مستقبل القومية العربية، بل كان سببًا أبسط بكثير، هو أني دعيت في سنة 2010 من مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لإلقاء محاضرة في ذكرى الدكتور قسطنطين زريق. وقد أسفر حرصي على إعداد محاضرة تليق بذكرى ذلك المفكر العظيم، الذي لم يضعف قط إيمانه بالقومية العربية، عن بذلي جهدًا مضاعفًا في التفكير في ماضي القومية ومستقبلها، مما أدى بي إلى كتابة ما أعتبره أفضل بكثير مما كتبته عنها من قبل. ومن ثَمَّ استبدال فصل بفصل في هذا الكتاب.

3- إضافة جزء جديد إلى الفصل الرابع عن "الرأسمالية"، على ضوء الأزمة المالية العالمية التي أصابت العالم الرأسمالي في 2008، واستعنت فيه بمحاضرة ألقيتها في الخرطوم في يوليو 2009 بدعوة من البنك المركزي السوداني.

4- إضافة فصل جديد عن "الديمقراطية".

جلال أمين

مايو 2016

مقدمة الطبعة الاولى

إذا كانت بيدك كرة، وأردت أن ترمي بها إلى الأمام، كان عليك أن ترجع بيدك قليلًا إلى الخلف. وكلما أردت للكرة أن تذهب أبعد فأبعد إلى الأمام، كان عليك أن ترجع بيدك أكثر فأكثر إلى الخلف.

كذلك، فيما يبدو، ما يجب أن تفعل إذا أردت أن تتكهن بما يمكن أن يكون عليه المستقبل: أن تتأمل ما كان عليه الماضي، ولكن كلما أردت أن تذهب أبعد فأبعد في التكهن بالمستقبل، كان عليك أن ترجع في الماضي إلى الأبعد فالأبعد.

فإذا حاولنا التنبؤ بما سيكون عليه حال مصر مثلًا بعد سنة أو سنتين من الآن، فقد يكفي في ذلك أن نتأمل ما نحن عليه الآن، أو ما كنا عليه قبل سنة أو سنتين. وإذا أردنا أن نتكهن بما يمكن أن يكون عليه حالنا بعد عشر سنوات، فقد يتطلب هذا أن نرجع إلى الوراء عشر سنوات أو عشرين.

أما إذا أردنا أن نخمن ما سيكون عليه حال مصر أو العالم بعد نحو خمسين عامًا، أي في منتصف القرن الواحد والعشرين، فربما كان علينا أن نتأمل ما حدث خلال نصف القرن الماضي على الأقل، بل وقد يحتاج الأمر أحيانًا إلى الرجوع عدة قرون إلى الوراء.

هذا هو ما حاولت أن أفعله في الفصول التالية، مرة فيما يتعلق بمصر، ومرة فيما يتعلق بالعرب، ثم فيما يتعلق بمستقبل بعض المفاهيم والنظم وأنماط الحياة التي تشغل بالنا في الوقت الحاضر، كالرأسمالية والاشتراكية، وبعض ما يتصل بهما. ثم في فصل أخير حاولت أن أتساءل عما يمكن أن يصبح عليه حال علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي بوجه عام بعد خمسين عامًا.

إني أدرك ما يكتنف أي محاولة للتنبؤ بالمستقبل أو تخمينه من مصاعب وعقبات، وما أكثر ما يكون مصير هذه المحاولات الفشل التام. ولكن المحاولة في حد ذاتها، حتى ولو باءت بالفشل من حيث تحقق ما انتهت إليه من توقعات، قد تكون مفيدة للغاية من حيث تنشيط الفكر، وتقليب بعض الأمور المهمة على وجوهها المختلفة، وإثارة أسئلة من المفيد إثارتها والتفكير فيها حتى لو أخطأ المرء في الإجابة عنها. ذلك أنه من المستحيل أن تجري أي محاولة جدية للتنبؤ دون القيام بتحليل الحاضر، وبعض الماضي أيضًا، بدرجة من الدقة والاستقصاء. فإذا أدى هذا التحليل إلى إلقاء ضوء جديد على الظاهرة أو الظواهر التي نقوم ببحثها فسوف يكون في ذلك بعض النفع، حتى ولو لم ينجح في التنبؤ بما يأتي به المستقبل.

ولكن لكي تكون هذه المحاولة جدية ومثمرة فلا بد من توقي بعض المحاذير وتجنب بعض الأخطار التي تكتنف أي محاولة للتفكير في المستقبل. هذه المحاذير أو الأفكار هي ما يتناوله الفصل الأول، قبل أن تتوالى فصول الكتاب الأخرى في محاولة لاستشراف بعض مظاهر الحياة في مصر والعالم العربي، وفي العالم ككل.

جلال أمين

أبريل 2004

الفصل الأول
أربعة تحذيرات للمنجمين

منذ نحو ثلاثين عامًا نشر "جون كينيث جالبريث"، الاقتصادي والمفكر الأمريكي الشهير، كتابًا لا شك في أنه من أهم كتبه جميعًا، هو "الدولة الصناعية الحديثة" (*The New Industrial State*). وكان من بين الأفكار الكثيرة المهمة التي قال بها، أن التخطيط للمستقبل أصبح سمة ضرورية من سمات الدولة الصناعية الحديثة، بصرف النظر عما إذا كانت رأسمالية أو اشتراكية، تقوم على القطاع الخاص أو القطاع العام. ذلك أن هذه السمة لا ترتبط بنظام الملكية بقدر ارتباطها بدرجة التقدم التكنولوجي.

فكلما حدث تقدم في التكنولوجيا المطبقة، اضطر أصحاب المشروعات إلى توجيه اهتمام أكبر بالمستقبل، وكلما زادت هذه التكنولوجيا تعقيدًا وتكلفة، كان عليهم الاهتمام بالمستقبل الأبعد فالأبعد. فالتكنولوجيا المتقدمة تفرض من الالتزامات وتتطلب من الأسواق ما يمتد إلى زمن أبعد مما تفرضه وتتطلبه تكنولوجيا بدائية أو أقل تقدمًا.

فإذا كان من الممكن للرأسمالي الصغير أن يعتبر التفكير في المستقبل البعيد ترفًا ومبالغة في الحيطة، فإن الشركة العملاقة لا يمكن أن تعتبره كذلك، بل إنها تعتبر التفكير في المستقبل والتخطيط له واجبًا وضرورة يحتمها بقاؤها نفسه.

لا عجب أن الثلاثين عامًا الأخيرة قد شهدت شيوع الاهتمام بالدراسات المستقبلية، بدرجة أكبر بكثير مما عرفته العقود السابقة عليها، وكلما تسارع التقدم التكنولوجي، اكتسبت الدراسات المستقبلية أهمية مضاعفة.

أما نحن في العالم العربي، فقد كان شأننا في هذا الأمر، كشأننا في غيره من المجالات: تقليد ما يفعله الغرب المتقدم، ونقل آخر صيحة من صيحات الغرب دون تفكير. ما الذي يشغل الغرب اليوم؟ المستقبل؟ إذن فعلينا أن ننشغل به أيضًا. وإذا بكتابنا ومفكرينا يخرجون علينا فجأة بقائمة جديدة من الاتهامات تدور حول إهمالنا لهذا الشيء الخطير: المستقبل، وخلو دراساتنا من هذا النوع الخطير: الدراسات المستقبلية، وينعون علينا أننا لا نفكر إلا في الماضي، وأن فكرنا "ماضوي" أكثر مما ينبغي، "سلفي" أكثر من اللازم. فلماذا لا نتمدن ونتحضر ونفعل كما يفعلون؟ أي أن نفكر في المستقبل ونحاول التنبؤ به ونخطط له؟

كان من الطبيعي أن تعلو هذه النغمة ويزداد ترديدها مع قرب انتهاء القرن وبزوغ قرن جديد. فما أكثر البحوث التي تكتب الآن عن المستقبل، وما أكثر مراكز البحوث التي يدخل "المستقبل" في اسمها، وما أكثر ما تخصصه الصحف والمجلات من أبواب للمستقبل القريب والبعيد، وما أكثر التمويل الذي يُمنح لدعم الدراسات المستقبلية. فإذا لم تدخل كلمة "المستقبل" في عنوان البحث صراحة، ينصح الباحث مع ذلك بأن يركز على مناقشة "السياسات واجبة الاتباع" بخصوص موضوع الدراسة، وهو اسم آخر للتخطيط للمستقبل. والظاهرة لا تخلو من طرافة في عصر يزعم فيه الكثيرون أن التخطيط قد أصبح من مخلفات الماضي وأنه من سمات الاشتراكية التي عفى عليها الزمن، وأكل عليها الدهر وشرب!

***

إني لا أكتب هذا بنية الاعتراض على الاهتمام بالمستقبل، فالتفكير في المستقبل سُنة من سنن الحياة، والاحتياط له جزء من نوازعنا الطبيعية من باب حماية النفس وحفظ النوع. ولكني لا أخفي على

القارئ أني أشعر بأن هناك شيئًا مصطنعًا في الأمر، وغير طبيعي، في حالات كثيرة من حالات الانكباب على الحديث عن المستقبل في بلادنا، بينما لا أشعر بمثل ذلك عندما أسمع عن شركة عملاقة من شركات الدول المتقدمة صناعيًّا، تتكلم عن المستقبل وتخطط له، أو عندما أسمع من المتكلمين بلسان الاتحاد الأوروبي مثلًا، من يشرح خطتهم في تحقيق الاندماج الاقتصادي خلال العشر أو العشرين سنة القادمة. إن الفارق بين نظرتي للأمرين يشبه الفارق بين نظرتي للسيارة الأمريكية الفارهة، عندما أراها تقطع طريقا من الطرق السريعة في داخل الولايات المتحدة نفسها، لا يعوقها عائق، وبين نظرتي لنفس السيارة الفارهة، وأنا أراها تحاول السير في شارع من شوارعنا الضيقة فيعترضها حمار يجر عربة من عربات الكارو، أو يعوق حركتها ضيق الطريق نفسه، إذ أجدني أقول لنفسي: ما الذي تستطيع أن تفعله دولة تابعة اقتصاديًّا، قليلة الحيلة سياسيًّا، وضئيلة الحظ من الاستقلال الحقيقي؟ ما الذي تستطيع أن تفعله دولة كهذه إزاء المستقبل، عندما تكون أكثر مفاتيح المستقبل بيد الغير، وعندما تكون الأمة، في أكثر الأمور أهمية وأشدها مساسًا بمصيرها، عاجزة عن اتخاذ قراراتها بحرية؟

إني أتصور سائق سيارة يحاول أن يضع لنفسه خطة لرحلته، فيحدد مقدمًا الطريق الذي سيسلكه والمدن التي سيمر بها وتلك التي سيتجنبها، وهو أمر مفهوم تمامًا في الظروف الطبيعية. ولكن ما معنى هذا في حالة شخص يجلس في مقعد القيادة في هيكل قديم لسيارة خالية من المحرك، وقد ربطت بحبل بسيارة حقيقية في المقدمة؟ ما الذي يمكن أن يفعله هذا الشخص فيما يتعلق بـ"المستقبل" إلا أن يرجو ويتمنى أن يقوده سائق السيارة الحقيقية في الطريق المنشود؟

في مثل هذه الحالة- الدول التابعة التي لا تملك السيطرة على مصيرها- يكون أقصى ما يمكن أن تفعله الدراسات المستقبلية في كثير جدًّا من الأمور، هو أحد أمرين: إما أن تقنع بالتمني، وإما أن تسير خطوة واحدة أكثر تقدمًا، فتحاول أن تتنبأ بما يمكن أن يأتي به المستقبل. والتمني أو محاولة التنبؤ شيئان مختلفان تمامًا عن التخطيط للمستقبل: أنت في حالة التمني أو التنبؤ في موقف المتفرج مكتوف اليدين، أما في حالة التخطيط للمستقبل فأنت الفاعل الحقيقي الذي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في تشكيل هذا المستقبل.

لهذا كله، فإني لا أكتم عن القارئ ما أشعر به من إشفاق وشيء من المرارة، عندما أسمع كل هذا الحديث المتكرر عن الاستعداد لدخول القرن الحادي والعشرين. قد يتطلب الأمر بعض الاستعداد بالفعل، ولكنه ليس هو الاستعداد المقصود لـ"دخول" القرن، بل هو أقرب إلى الاستعداد ريثما يأتي من "يجرنا" جرًّا إلى هذا القرن. تمامًا كما قد ينتظر صاحب هيكل السيارة الخالية من المحرك ريثما يأتي مَن سوف يجر سيارته جرًّا.

إن الاعتراف بهذه الحقيقة لا يجب، مع هذا، أن يجعلنا نذهب من الشيء إلى نقيضه. فالاعتراف بضعف قدرتنا على تشكيل المستقبل لا يجب أن يجعلنا ننصرف انصرافًا كليًّا إلى العيش في الماضي.

إن هذا النوع من رد الفعل يشبه موقف العجوز الذي يئس كلية من أن يتخذ أي قرار ذي أثر له أهمية تذكر في حياته أو حياة المحيطين به، فاستسلم تمامًا للتفكير في الماضي، وأشبع المحيطين به إملالًا وسأمًا باجترار ماضيه وتكرار الحديث عما سبق له إنجازه عندما كان يتمتع بالصحة والشباب. لا شك أن كثيرًا مما يظهر على أمتنا ومفكرينا من علامات الشيخوخة يرجع إلى هذه الظاهرة التي نتكلم عنها: الإحساس بالعجز عن تشكيل المستقبل. وإني لأذكر جيدًا ما عكف عليه كثير من كتابنا ومثقفينا وصحفنا وسائر وسائل الإعلام عندنا، في أعقاب هزيمة 1967 مباشرة، من الانغماس في الحديث عن التاريخ المصري القديم والحديث، بحثًا عن عزاء في ماض أكثر مجدًا، حيث شعر الجميع بفقدان القدرة على تشكيل المستقبل. قارن هذا بالشعور العكسي بالضبط، الذي ساد بين المثقفين والمفكرين المصريين في العشرينيات من القرن العشرين، في أعقاب ثورة 1919 الناجحة، والتي بثت في

المصريين شعورًا جامحًا بقدرتهم على السيطرة على المستقبل، فنشط الحديث عما يجب فعله للنهوض بمختلف نواحي الحياة في مصر، الاقتصادية (طلعت حرب وبنك مصر)، والثقافية (جيل الرواد من المفكرين المصريين)، والسياسية (حزب الوفد بقيادة سعد زغلول ثم مصطفى النحاس).

ليس معنى هذا أن أي إثارة للحديث عن الماضي معناها بالضرورة شيخوخة وضعف، وأن أي حديث عن المستقبل معناه بالضرورة شباب وتفاؤل. المهم هو كيف يكون الكلام عن الماضي، وكيف يكون الكلام عن المستقبل. فجيل العشرينيات من المفكرين المصريين كان يتكلم أيضًا عن الماضي، بل ويكثر من الكلام فيه، ولكنه كان يتكلم فيه بروح الراغب في تجديد الشباب والواثق بمستقبله، بينما كلامنا نحن الآن عن المستقبل كثيرًا ما لا يقل بؤسًا وضعفًا عن الانغماس البائس في ذكريات الماضي.

***

ما الموقف الصحيح في مثل حالنا؟

إنه في رأي الموقف الذي لا يستسلم لتوهم القدرة على تشكيل المستقبل بحذافيره، ولا يتكلم عن المستقبل وكأننا أمام طريق مفتوح خالٍ تمامًا من قطاع الطرق، ولكنه أيضًا لا يستسلم لإغراء الانغماس في ذكريات الماضي، مهما كان هذا الماضي مجيدًا.

من سمات هذا الموقف الصحيح، الاعتراف أولًا بحقيقة أحوالنا، وبالحدود القاسية المفروضة على حركتنا، ومن ثَمَّ عدم الاسترسال في الكلام عن المستقبل وكأن حريتنا إزاءه كاملة.

ولكن من سمات هذا الموقف الصحيح أيضًا أن ندرك أنه مهما كانت قدرة الغير على التأثير في مستقبلنا، فإن هذا الغير ليس إلهًا، ومن ثَمَّ فإن أهدافه وأساليبه محدودة بحدود معينة، وأن هناك مجالات لا تهمه أو لا يستطيع أن يمتد أثره إليها. هذه المجالات التي نتمتع فيها بقدر لا بأس به من الحرية، ليست بالضرورة قليلة الشأن، أو عديمة القيمة. ربما كان ذلك صحيحًا في المدى القصير، ولكنها قد تكون عظيمة الأهمية في المدى الأطول.

فلننظر إلى مجال التعليم مثلًا، حيث لا يزال هناك الكثير مما يمكن لنا عمله والتخطيط له، دون أن نكون خاضعين فيه (تمام الخضوع) للضغط الخارجي. أو فلننظر إلى ما يمكن عمله مثلًا بجهاز التلفزيون، هذا الجهاز الرهيب الذي يجلس أمامه كل يوم ولساعات طويلة نسبة عالية جدًّا من المصريين، فيشكل عقولهم وأخلاقهم وآمالهم. هل نفعل فيه كل ما نستطيع؟ وهل انعدمت حقًّا قدرتنا على التأثير في برامجه والتخطيط لمستقبله؟

أو فلننظر إلى ما يمكن عمله للنهوض باللغة العربية مثلًا، أو بالأحرى حمايتها مما تتعرض له، وما يمكن أن يفتحه هذا النهوض من أبواب أخرى للنهضة الثقافية والاجتماعية، هل فقدنا القدرة على أن نؤثر في هذا الميدان أيضًا؟ لا أظن ذلك، وأغلب ظني أن نجاحنا في التخطيط في مثل هذه المجالات، مهما كان بعدها عن الأمور السياسية والاقتصادية الحاسمة، يمكن أن يوسع بالتدريج من قدرتنا على التأثير والتخطيط في الميادين الأخرى الأكثر حسمًا والأبعد أثرًا.

هذا إذن هو أحد المحاذير التي يجب أن يتجنبها كل من يحاول استشراف المستقبل: ألَّا يفرط في افتراض استقلال الإرادة، ولكن لا يفرط أيضًا في افتراض قلة الحيلة والعجز عن التأثير في المستقبل. ولكن هناك أيضًا محاذير أخرى.

منها خطر الاستسلام للاعتقاد الكسول بأن المستقبل سيكون مجرد امتداد للحاضر أو للاتجاهات التي سادت في الماضي القريب، على الرغم من أن استقراء التاريخ يدلنا المرة بعد الأخرى، على أننا معرضون دائمًا للمفاجآت، وأن اتجاهًا معينًا كنا نظنه سيستمر في المستقبل قد انقطع فجأة، وإذا بالمسار يتحولًا تحولًا حادًّا في اتجاه آخر. من كان يظن مثلًا، في مطلع القرن العشرين، وبعد نحو قرن

كامل من سيادة السلام في أوروبا، أن العالم سيشهد بعد أعوام قليلة حربًا لم يشهد مثيلا لها في تاريخه كله، في حجم الدمار وعدد الضحايا؟ أو أن بعد ذلك مباشرة ستقوم ثورة اشتراكية في روسيا، ثم بعد ذلك بقليل سيشهد العالم الغربي، بعد أكثر من قرن من النمو الاقتصادي السريع، أزمة اقتصادية طاحنة كان أكبر الاقتصاديين عند وقوعها يعتقدون أن وقوعها مستحيل؟

قد يقال: وما فائدة هذا التحذير ما دام الأمر يستحيل التنبؤ به والاحتياط له؟ بعبارة أخرى: ما دام الأمر يتعلق بمفاجآت وانكسارات حادة في الاتجاهات السائدة مما لا يمكن اكتشافه من مجرد ملاحظة الحاضر أو استقراء الماضي، فما الذي يستطيع أن يفعله إزاء ذلك من يحاول استشراف المستقبل والاحتياط له؟ الرد على هذا أن المقصود بهذا التحذير هو عدم الاكتفاء بملاحظة ما يجري على السطح دون الغوص إلى الأعماق، والانتباه إلى ضرورة التمييز بين الظواهر العارضة والظواهر الأكثر دوامًا. فالمفاجآت لا تبدو كذلك إلا لمن اكتفى بالنظر إلى السطح ولم ينفذ إلى الجوهر، وكلما زادت قدرة المرء على التمييز بين العوامل الثانوية والعوامل الحاسمة، زادت قدرته على التنبؤ بما يمكن أن يأتي به المستقبل، دون أن يستأصل هذا بالطبع احتمال وقوع المفاجآت استئصالًا تامًّا.

التحذير الثالث: يتعلق بخطر الظن بأن الفترة الزمنية التي قد تستغرقها ظاهرة معينة في المستقبل سوف تكون مشابهة للفترة التي استغرقتها ظاهرة مماثلة في الماضي، دون الالتفات إلى أنه مع استمرار التقدم التكنولوجي، وتسارع معدلات التطور نتيجة لذلك، لا بد أن تتسارع الأحداث بدرجة لم نعهدها من قبل، فما كان يستغرق نصف قرن في الماضي قد يستغرق الآن عشر سنوات أو أقل، وما كان يأتي ويذهب خلال عقد من الزمان، قد لا يدوم في أيامنا هذه إلا بضعة أشهر. فمثلًا ظاهرة كظاهرة أم كلثوم أو محمد عبد الوهاب اللذين تربعا على عرش الغناء والموسيقى في مصر لمدة تقرب من ثلاثة أرباع القرن، يصعب جدًّا أن نتصور تكرارها في القرن المقبل، حيث لا يتوقع أن تستمر شهرة المطرب إلا سنوات قليلة، أو أن يدوم نجاح الأغنية سوى بضعة أشهر.

التحذير الرابع والأخير: يتعلق بخطر الارتكان إلى الاعتقاد بأن التقدم الإنساني هو قانون مطرد باستمرار، وأن هذا التقدم يلحق كل جوانب الحياة الإنسانية، بل الأرجح والأقرب إلى المنطق السليم أن نجاح الإنسان في أمور لا بد أن يكون على حساب نجاحه في أشياء أخرى، وأن ما نحرزه من تقدم في جانب لا بد أن يكون له ثمن، هو التأخر في جوانب أخرى.

لقد سحرنا التقدم التكنولوجي الذي استمر الإنسان في إحرازه عبر القرون الخمسة الماضية، وعلى الأخص في القرنين الماضيين، حتى رسخ في أذهاننا الاعتقاد بأن الإنسان يتقدم بصفة عامة، وأن التاريخ الإنساني هو، في مجموعه، تاريخ الانتقال من الأسوأ إلى الأفضل، مع أن بعض التأمل لا بد أن يؤدي بنا إلى اكتشاف أن التقدم التكنولوجي كان على حساب أشياء أخرى تتعلق بالعلاقات الاجتماعية وبالتطور الروحي للإنسان وبعلاقة الإنسان بالطبيعة، إلخ.

لتوضيح ما أقصده من هذا التحذير الأخير سوف أقوم الآن باستعراض سريع لأهم ما مر به الإنسان خلال القرون الخمسة الأخيرة، من تقدم وتخلف، من نجاح وفشل، على أمل أن يؤدي هذا إلى تحصيننا ضد المبالغة في التفاؤل بمصير العالم في القرن الواحد والعشرين.

ولنبدأ مع بدايات عصر النهضة ولننظر إلى القرنين التاليين، أي السادس عشر والسابع عشر (1500 - 1700)، فإذا بنا نجد أن الأوروبيين، وإن كانوا قد حققوا في تلك الفترة انتصارات مؤكدة نحو مزيد من التحرر، أصابتهم في نفس الوقت انتكاسات مهمة في ميدان الحرية نفسها. لقد أحرز الأوروبيون خلال هذين القرنين تحررًا ملموسًا من سلطان الكنيسة، ومن القيود التي فرضتها على الفكر والتقدم العلمي، عن طريق الإنجازات الفكرية والفنية التي ترتبط في أذهاننا بعصر النهضة وحركة الإصلاح الديني. ولكن الأوروبيين بدأوا في نفس الفترة في الخضوع لسلطان جديد لم يكن ذا

سطوة من قبل، هو سلطان الدولة المركزية القوية. في بداية القرن السادس عشر نجح "هنري الثامن" في إنجلترا في تحرير بلاده من سلطان البابا في روما، ولكنه قطع في نفس الوقت رأس واحد من أكبر المفكرين في أوروبا وأكثرهم تحررًا وهو "توماس مور".

في القرنين التاليين (1700 - 1900)، أحرز الغرب تقدمًا ملموسًا في ميدان التحرر السياسي والاقتصادي، على يد مفكري الثورة الفرنسية من ناحية، وإنجازات الثورة الصناعية من ناحية أخرى، فسار خطوات واسعة نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية السياسية، ونحو رفع متوسط الدخل. ولكن الغرب دفع ثمنًا لذلك يتمثل في ازدياد حجم التفاوت في الثروة والدخل، وقهر الطبقة العاملة الصناعية، وقهر شعوب المستعمرات، فإذا بمبادئ الديمقراطية السياسية ومبادئ الاقتصاد السياسي في ذلك العصر تستحق الوصف الذي أطلقه عليها "كارل ماركس"، وهو "طرائف البرجوازية".

في القرن العشرين شهدنا إنجازات أخرى في طريق المزيد من التحرر، فحققت الطبقة العاملة (في الدول الغربية على الأقل) تحررًا ملموسًا من الفقر والعوز، وخفت حدة التفاوت في الدخول، وحصلت المرأة على مزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية، وقد يضيف البعض ما حققه الإنسان في الغرب من حريات جديدة في إشباع رغباته الجنسية، بما في ذلك ما كانوا يعتبرونه، حتى وقت قريب، "شذوذًا"، فلم يعودوا يعتبرونه كذلك، و"تحرير" صغار السن من سلطة الكبار. ولكن الجميع فيما يبدو قد استبدلوا قهرًا بقهر، وقيودًا جديدة بقيودهم القديمة. لقد ضعف سلطان الدولة حقًا، ولكن زاد سلطان الشركات والمنتجين في تشكيل رغبات المستهلكين. خفت قيود الفقر المادي والعوز، ولكن زادت القيود التي تفرضها حملات الإعلان والتسويق. ربما زادت إمكانية التعبير عن الرأي السياسي المخالف، ولكن زادت قوة وسائل غسيل المخ، مما دفع مفكرًا مثل "نعوم تشومسكي" إلى الكلام عن "حدود التفكير المسموح به". زاد ما تتمتع به المرأة من حرية إزاء الرجل، وحرية الشاذ جنسيًّا إزاء غير الشواذ، وحرية صغار السن إزاء الكبار، ولكن إطلاق وصف "التحرر" على كل هذا، قد يكون شبيهًا بوصف الموت بأنه "تحرير" للروح من الجسد، إذ بتحرر كل هؤلاء، ضعفت روابط الأسرة التي كانت تمد أفرادها بحريات من نوع آخر.

****

ما الذي يمكن أن ننتظره إذن من القرن الواحد والعشرين؟

مزيدًا من "التحرر"؟ لا يكاد المرء يشك في هذا. ولكن إذا كان هناك أي درس يمكن استخلاصه من استعراض تاريخ القرون الخمسة الماضية، فهناك على الأقل الدرس التالي، وهو أنه مع كل تحرر يحرزه الإنسان، إذا به يقيد نفسه بقيود جديدة. لا بأس إذن من التفاؤل بالقرن الجديد، ولكن بشرط أن يكون تفاؤلًا مشوبًا بالكثير جدًّا من الحذر.

الفصل الثاني

مصر

(1)

لي حفيد يبلغ من العمر ثمانية أعوام. سألت نفسي عما يمكن أن يكون عليه حال مصر عندما يبلغ هذا الحفيد، بإذن الله، عامه الخامس والخمسين، أي في سنة 2050.

أعرف جيدًا أن أغلب محاولات التكهن بالمستقبل تبوء بالفشل، وذلك لأسباب كثيرة، من أهمها أن أغلب من يحاولون ذلك يعتمدون على طريقة "الإسقاط"، أي مد الاتجاهات السائدة في الحاضر والماضي القريب إلى المستقبل، فتخيب توقعاتهم لأن الحياة لا تكف عن مفاجأتنا بانقطاع اتجاه كنا نظن أنه سيستمر، وبانحناء حاد في طريق كنا نظنه مستقيمًا. يكفي أن نتذكر مثلًا ما كان يمكن أن نتوقعه، ونحن في سنة 1950، أو ما حاولنا التكهن به، بما يمكن أن تكون عليه مصر في سنة 2000.

ربما تجرأ بعضنا، في سنة 1950، وتوقع قيام ثورة في مصر، ولكن من الذي كان يتجرأ فيقول لنا متى تقوم هذه الثورة، وما نوعها، ومن الذي سيقوم بها؟ من الذي كان يستطيع، في 1950، أن يقول إن ثورة ستقوم بعد أعوام قليلة جدًا، وسيقوم بها الجيش، وإنها ستفعل ما فعلته، وستنجز كل هذه الإنجازات وتُهزم كل هذه الهزائم؟ وأنه خلال الخمسين عامًا التالية، أي بين سنتي 1950 و2000، سوف تنتكس هذه الثورة وتتحول إلى ضدها؟ ناهيك بالطبع عن أن يتنبأ أحد في سنة 1950 بأن مصر، قبل انتهاء القرن، سوف ينتشر فيها شيء اسمه "المحمول"، يحمله الشبان والشابات في كل مكان. ومن الذي كان يمكنه أن يتنبأ في سنة 1950، بأن احتفالنا بشهر رمضان سوف يقترب شيئًا فشيئًا من احتفالات الأوروبيين والأمريكيين بعيد الكريسماس، وأن فوازير رمضان سوف تصبح من الطقوس الأساسية للاحتفال بهذا الشهر والتي سيصعب تصور الصيام بدونها؟

رغم كل هذه المخاطر والصعوبات قررت أن أقدم على المحاولة، أيًا كان حظها من التوفيق، ولو فقط من باب التمرين العقلي الذي لا يخلو في ذاته من فائدة.

****

من أول ما يمكن أن يتطرق إليه الذهن حجم السكان المتوقع في سنة 2050. وفي هذا الصدد نجد تقديرات لا تتعدى في العادة سنة 2020، وتتراوح بين 80 مليونًا و100 مليون لتلك السنة. وليس من المستبعد أن يضاف عشرون أو ثلاثون مليونًا أخرى في الثلاثين سنة التالية ليصبح حجم السكان في مصر في سنة 2050 قريبًا من ضعف حجمه الان. ولا شك أن رقم 120 أو 130 مليونًا من شأنه أن يثير الرعب فينا عندما نسمعه الآن، إذ إننا نتصور هذا العدد الكبير من السكان وهم يمشون في نفس الشوارع، ويقطنون نفس المدن، ويأكلون من نفس المساحة المزروعة. ولكن الحكمة تقتضي بالطبع أن نتوقع مدنًا أكثر وأكبر، ومساحة مزروعة ليست فقط أكبر بل- وهذا هو الأهم- أعلى إنتاجية بكثير من المساحة الحالية. فالأرجح أننا سوف نستطيع، بتطبيق التكنولوجيا المتقدمة، أن نستخرج من الفدان الواحد عدة أضعاف ما نستخرج منه الآن. لن يخيفنا حينئذ ما يخيفنا الآن إذا رأينا القاهرة وقد امتدت جنوبًا حتى لاصقت بني سويف، وشمالًا حتى أصبحت "بنها" ضاحية من ضواحيها، ومن ثَمَّ نجد حلوان وقد تحولت من ضاحية من ضواحي القاهرة، كما هي الآن، إلى جزء من "وسط البلد"، وكذلك شبرا الخيمة، إلخ.

***

بل إني لا أعتقد أننا في سنة 2050 سنكون مهمومين، مثلما نحن الآن، بمسألة متوسط الدخل ومعدل التنمية. ولديَّ أكثر من سبب لهذا الاعتقاد. أهم هذه الأسباب أن متوسط الدخل في مصر سنة 2 سيكون على الأرجح أعلى بكثير مما هو الآن. لقد حاولت أن أصل إلى تقدير تقريبي لحجم الزيادة في متوسط الدخل في مصر خلال الخمسين عامًا (1950 - 2000) فوصلت إلى أن متوسط الدخل في سنة 2000 هو أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه في سنة 1950، وأقصد بالطبع متوسط الدخل الحقيقي، أي ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من سلع وخدمات عينية بعد استبعاد التغير في مستوى الأسعار (وقد بنيت هذا التقدير على أساس تقدير الزيادة في متوسط الدخل بين 1950 و1965 بنحو 50 % على الأقل، وعلى أساس ركود شبه تام في هذا المتوسط بين 1965 و1975، ثم زيادة بنسبة 100 % في العشر سنوات 1975 - 1985، ثم زيادة طفيفة قد لا تزيد على 20 % في الخمسة عشر عامًا الأخيرة من القرن).

هذه الزيادة في متوسط الدخل حدثت مع أن سكان مصر قد زادوا في هذه الفترة (1950 - 2000) بنحو ثلاثة أمثال (من نحو 21 مليونًا إلى 65 مليونًا). فإذا كنا قد استطعنا، في ظروف صعبة للغاية، أن نزيد متوسط الدخل إلى ثلاثة أمثاله وفي ظل زيادة في السكان لا تقل عن هذا القدر، فما بالك بما يمكن لنا تحقيقه في الخمسين عامًا التالية، مع اتصال أكبر بالتكنولوجيا الحديثة (التي ستصبح بالطبع أكثر فأكثر كفاءة)، ومع ميل شبه مؤكد لمعدل الزيادة في السكان إلى الانخفاض؟

لا أظن أيضًا أن المشكلة سوف تكون زيادة تلوث البيئة. فالأرجح أننا في سنة 2050 سوف نكون قد عالجنا هذه المشكلة منذ زمن طويل، مع انخفاض معدل نمو السكان، وانتشارهم انتشارًا واسعًا في مختلف مناطق مصر، بما في ذلك المناطق التي تعتبر الآن صحراوية، ومع زيادة قدرتنا على تطبيق الأساليب المعروفة، وتلك التي ستصبح معروفة في المستقبل، لمكافحة التلوث أو لتجنب حدوثه أصلًا.

***

بل إن من الممكن جدًّا أن نكون في سنة 2050 أقل اهتمامًا بمشكلة توزيع الدخل، أي مشكلة اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما نحن الآن.من الممكن جدًّا أن تستمر الفجوة في الاتساع، فالظاهر أن من الصعب على الإنسان أن يعيش دون أن يحاول أن يتميز عن غيره، ولكن من الممكن أن تزيد الفجوة اتساعًا دون أن تكون سببًا مهمًّا للقلق. فالفجوة بين الدخول في الدول الصناعية الثرية، تزداد اتساعًا منذ ربع قرن على الأقل، دون أن يعتبر الناس هناك أن هذه من أهم مشاكلهم. فالأمر يتوقف إلى حد كبير على المستوى المطلق لدخول الشرائح الاجتماعية الأقل دخلًا. والشعور بالغيظ والمرارة عندما أرى شخصًا يأكل اللحم وأنا لا أستطيع شراءه، لا بد أن يكون أقوى بكثير من شعوري عندما أرى شخصًا يركب سيارة لها نوافذ تفتح أتوماتيكيًّا بينما ليس لسيارتي مثل هذه النوافذ.

***

"تقول إن الاكتظاظ بالسكان لن يكون مشكلة في سنة 2050، ولا مشكلة انخفاض متوسط الدخل أو معدلات التنمية، ولا مشكلة التلوث، ولا مشكلة توزيع الدخل؟ فما الذي سيصبح أهم شاغل لنا في سنة 2050؟".

كان الاقتصادي الإنجليزي الشهير "جون مينارد كينز" يعتقد أن مشكلة أحفادنا أو أحفاد أحفادنا لن تكون مشكلة قلة الإنتاج، بل طول وقت الفراغ. ذلك أن الإنسان عاش الجزء الاكبر من تاريخه وهو يحاول حل مشكلة الندرة، ولم ينجح في أن يكون له وقت فراغ إلا حديثًا جدًّا، ومن ثَمَّ فهو لم يكتشف بعد طريقة مرضية لملء هذا الفراغ. إن مما يؤيد توقع "كينز" ما نراه الآن من أن كل ما ابتدعناه في الخمسين سنة الأخيرة من وسائل ملء الفراغ ظهر أنه غير مرضٍ وغير كافٍ: لا التلفزيون الملون،

ولا الفيديو، ولا السياحة، ولا مختلف أنواع الألعاب الرياضية والمباريات، ولا ابتداع أعياد جديدة، ولا إطالة فترات الأعياد القديمة، ولا التفنن في وسائل ترغيب الناس في الاستهلاك، ولا إطالة مدة التعليم وحشو المقررات الدراسية بالكثير مما لا نفع فيه إلا ضمان استمرار جلوس أكبر نسبة من الشباب على مقاعد الدراسة لأطول مدة ممكنة، إلخ. كل هذا لم ينجح فيما يبدو في التخفيف من الشعور بالوحدة أو بالملل، بعد انقضاء يوم العمل القصير، خاصة وأن العمل نفسه قد أصبح في كثير من الأحيان قليل المشقة بالغ السهولة، حتى ليكاد يكون جزء كبير من وقت العمل أقرب إلى أن يكون من "أوقات الفراغ".

قد تصبح مشكلتنا الأساسية في سنة 2050، كما كان يتوقع "كينز": كيف نقضي أوقات الفراغ على نحو يذهب بالسأم والوحشة من نفوسنا. ولكن قد تصبح مشكلتنا الأساسية شيئًا آخر، هو ما أشار إليه الكاتب البريطاني " ألدوس هكسلي" في كتابه الشهير "عالم رائع جديد" (***Brave New World***) حيث وصف عالمًا مشكلته الأساسية استخدام العلم في قهر البشر وسحق آدميتهم ومحو تميزهم. أو قد تصبح مشكلتنا في سنة 2050، تلك التي وصفها "أورويل" في رواية "1984" وهي مشكلة استخدام التكنولوجيا، وعلى الأخص وسائل الإعلام، في التحكم في أفكار الناس ورغباتهم، لصالح فئة قليلة تستأثر بالحكم. وهو نفس ما يحذرنا منه الكاتب الأمريكي المرموق "نعوم تشومسكي" في كتاب بعد آخر.

أو ربما أصبحت مشكلتنا الأساسية هي محاولة الفرار من أسر المجتمع الاستهلاكي، واستعباده لنا عن طريق خلق رغبات جديدة باستمرار، لا تعكس حاجات حقيقية للإنسان، على النحو الذي حذرَنا منه عدد كبير من المفكرين الكبار في الشرق والغرب.

كل هذه التصورات لما يمكن أن تكون عليه مشكلتنا الأساسية وهاجسنا الأول في سنة 2050 مقنعة للغاية وقابلة للتحقق، وهي تهدد المصريين كما تهدد غيرهم من شعوب العالم، وتمثل خطرًا على حفيدي مثلما تمثل خطرًا على أحفاد غيري في مصر وخارجها، مما يتفق مع عصر العولمة القادم، حيث تتوحد مشاكل العالم كما يتوحد اقتصاده وأفكاره. ولكن من الممكن أيضًا أن يكون كل هؤلاء المتنبئون لم ينجوا بدورهم من نفس الخطر الذي يهدد كل من يحاول التنبؤ في أي عصر، وهو خطر إسقاط مشاكل الحاضر والماضي القريب على المستقبل. فهذه المشكلات كلها (مشكلة ملء أوقات الفراغ، ومشكلة استخدام العلم في قهر الإرادة الإنسانية، ومشكلة استخدام التكنولوجيا في غسل مخ الناس، ومشكلة استعباد الناس بنشر النهم الاستهلاكي)، هذه المشكلات كلها كانت قد بدأت بالفعل وقت تنبؤ هؤلاء الكتاب بنموها واستفحالها. ومن ثَمَّ قد يكون العيب الحقيقي في هذه المحاولات كلها للتنبؤ بالمستقبل، ليس إفراطها في التشاؤم والخيال، بل على العكس، تواضع القدرة على التخيل بحيث تنحصر في المبالغة في رسم أبعاد ما بدأ يحدث بالفعل.

وقد أثبت التاريخ الإنساني، المرة تلو المرة، ليس فقط قدرة الإنسان الفائقة على حل ما يصادفه من مشاكل، بل وأيضا قدرته الغريبة على خلق مشاكل جديدة مما لم يكن من الممكن تصوره قبل خمسين عامًا.

(2)

كثيرًا ما يوجه السؤال عن المستقبل في الصيغة التالية: "مصر- إلى أين؟".

وصياغة السؤال على هذا النحو توحي بلا شك بالقلق. فهو ليس تساؤلًا بريئًا عما إذا كانت مصر سائرة إلى هذا المكان أو ذاك، وإنما هو أقرب إلى التساؤل عما إذا كان لما نشاهده من تدهور في

مختلف نواحي الحياة نهاية، أو هو سؤال عن عمق الهوة التي يبدو أننا مندفعون نحوها، إذا استمر السقوط بهذا المعدل الذي نراه.

هذا هو ما يوحي به السؤال إليَّ، لأنه سؤال دائم التكرار في مصر، ودائمًا يحمل نبرة الخوف من المستقبل، والتشاؤم الشديد مما يمكن أن يأتي به.

لم يكن هذا السؤال شائعًا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما كان كل شيء تقريبًا يشير إلى التحسن لا إلى التدهور، بل ولا في السبعينيات، حينما بدأ التدهور في مجالات التنمية، والوحدة، والاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي والثقافي، وفي علاقة مصر بإسرائيل، ليس لأن التدهور كان مشكوكًا فيه، ولكن لأنه كان لا يزال في بدايته، ومن ثَمَّ بدا وكأن من السهل صده ورده على أعقابه. ولكن التدهور، في هذه الجوانب كلها، عمره الآن أكثر من ثلث قرن، ومن ثَمَّ أصبح التساؤل عما إذا كان لهذا التدهور نهاية مفهومًا ومشروعًا.

وسوف أحاول أن أتشجع، وأن أتناول هذا السؤال كما هو حرفيًّا: "إلى أين تسير مصر؟"، فلا أفعل مثلما نفعل عادة، كلما واجهَنا أحد بهذا السؤال، فنحوله إلى فرصة للبكاء والنحيب.

لن أحاول إذن الكلام عن المستقبل بطريقة "نحيب الثكلى"، وسأفترض أن السائل لا يطرحه كمجرد وسيلة لجلب الدموع للعيون، وإنما لأنه يريد أن يعرف حقيقة الإجابة عن أسئلة من النوع التالي:

1- ما مستقبل مشكلة الفقر في مصر؟ إن أداء مصر في هذا المجال خلال الثلاثين عامًا الماضية، أي منذ الانخفاض الكبير في أسعار النفط في عام 1986، لا يبعث على السرور إطلاقًا.

لقد ظل متوسط الدخل الحقيقي للفرد ثابتًا تقريبًا بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، ثم فاجأتنا تقارير الأمم المتحدة بأرقام يفهم منها أن ارتفاعًا ملموسًا قد حدث في متوسط الدخل بين ليلة وضحاها، فتخبرنا بأن متوسط الدخل في مصر قد تجاوز الألف دولار، بينما كان هذا المتوسط، يظهر في تقارير الهيئة نفسها بما لا يتجاوز 800 دولار قبل ذلك بعام واحد أو عامين [1] ، أي ما يدل على زيادة بنحو الربع، بينما تقر هذه التقارير نفسها بأن معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال التسعينيات تتراوح بين 4 بالمائة و5 بالمائة سنويًّا [2] . فمن أين يمكن أن يكون قد أتى هذا التحسن في متوسط الدخل إلا بإعادة ترتيب الأوراق وحساب أشياء لم تكن تحسب من قبل، حتى تظهر السياسات الاقتصادية الجديدة المسماة بالتصحيح أو التكييف الهيكلي في صورة مشرفة؟ الأمر نفسه تم فيما يتعلق بمعدلات البطالة التي كان البنك الدولي يقرر في أوائل التسعينيات أنها لا تقل عن 20 بالمائة [3] ، فأصبحت في التقارير الأخيرة لهذا البنك حوالي 10 بالمائة [4] ، مع أن التصريحات الرسمية تقدر الوظائف الجديدة المطلوب خلقها سنويًّا بنحو 560.000 فرصة عمل حتى لا يزيد معدل البطالة، والأرقام الرسمية نفسها لا تدل على زيادة الوظائف الجديدة التي تم خلقها بهذا القدر، مما يحتم زيادة معدل البطالة لا انخفاضه.

2- ما مستقبل توزيع الدخل في مصر، والذي تشير كل الدلائل إلى تدهور مستمر فيه طوال الثلاثين سنة الماضية، مع انحسار موجة هجرة العمالة الزائدة إلى دول النفط، واستمرار سحب الدولة ليدها من توفير بعض الخدمات الأساسية وتخفيض أو إلغاء الدعم المقدم لكثير من السلع، ومع تراكم الثروات في الجانب الاخر نتيجة لتسارع معدل الانفتاح؟

3- إذا كان هذا هو الحال فيما يتعلق بمعدلات التنمية والتفاوت في الدخول، فما الذي يمكن أن نتوقعه لمركز مصر النسبي في العالم؟ بأي عربة من العربات سوف تلحق مصر بقطار العولمة؟

4- ما هو على الأخص مستقبل مركزنا النسبي بالمقارنة بإسرائيل، اقتصاديًّا وسياسيًّا وعلميًّا وتكنولوجيًّا، وقد أصبح متوسط الدخل في إسرائيل اليوم يزيد على متوسط الدخل في مصر بأكثر

من 11 مرة؛ وهي نسبة تزيد عدة مرات على النسبة بين متوسط الدخل في بريطانيا ومتوسط الدخل في مصر عندما كانت الأولى تحتل الثانية منذ مائة عام؟

5- وأخيرًا، وعلى ضوء ما يمكن أن نتوقعه في مجالات التنمية وتوزيع الدخل ومركز مصر النسبي في العالم ككل، وإزاء إسرائيل بوجه خاص، ما الذي يمكن أن نتوقع حدوثه في مجال استقلال الإرادة السياسية، وقدرة مصر أو عجزها في مجال المحافظة على هويتها الثقافية، وفي مجال علاقاتها بسائر دول الوطن العربي؟ وما مستقبل الديمقراطية في مصر؟ إذ نشهد تدهورًا مستمرًّا في كل هذه الأمور طوال الثلاثين عامًا الماضية، حتى في مجال الديمقراطية السياسية، إذ يكفي متابعة مناقشات جلسة واحدة من جلسات مجلس الشعب المصري، أو مشاهدة برامج الإعلام الرسمية في التلفزيون، أو حتى مقارنة ما تستطيع نشره صحف المعارضة في مصر اليوم، بما كانت تنشره في منتصف السبعينيات، أو الاطلاع على قرارات التجديد السنوي لرؤساء تحرير الصحف والمجلات، هذه القرارات التي تصدرها الحكومة أو ما يسمى بالمجلس الأعلى للصحافة، والذي تعين الحكومة أعضاءه، حتى يستدل المرء على ما آل إليه حال الديمقراطية في مصر.

***

لا أظن أني أستطيع أن أجيب عن هذه الأسئلة كلها، ولكني سأطرح بعض الأفكار التي أرجح أنها تساعد في الإجابة عنها.

في سنة 1800 لم يكن قد مضى أكثر من عامين على قدوم حملة "نابليون" إلى مصر، وكان الفرنسيون يبدون نشاطًا عظيمًا في ترتيب أمور البلاد ينبئ باحتلال طويل الأمد. ولكن بعد فترة لا تزيد على خمس سنوات كان يحكم مصر رجل قدير، لا هو بالفرنسي ولا بالمصري، هو محمد علي، أخذ يخطط لنهضة اقتصادية وتعليمية شاملة، ما زالت مصر تجني ثمارها حتى اليوم.

أو فلنُجرِ المقارنة نفسها فيما يتعلق بسنة 1850 وما تلاها. في سنة 1850 كانت تجربة محمد علي قد انتهت، وضُربت مصر ضربة قاسية من بريطانيا وحلفائها، وكانت مصر في تلك السنة ترزح تحت حكم رجل منطوٍ على نفسه، أغلق أبواب مصر في وجه العالم، هو عباس الأول، وكان الأمر ينبئ بفترة مظلمة طويلة من الركود الاقتصادي، وربما بعودة الأمور إلى ظلام العصر التركي السابق على الحملة الفرنسية. ولكن لم تمضِ أكثر من عشر سنوات حتى قامت الحرب الأهلية الأمريكية التي جلبت لمصر رخاءً عظيمًا بسبب الارتفاع غير المسبوق في أسعار القطن. والأهم من ذلك أن زيادة رؤوس الأموال الفائضة في أوروبا، والباحثة عن استثمارات مجزية في الخارج، دفعت بأبواب الاقتصاد والمجتمع المصري إلى الانفتاح على مصاريعها، على نحو دشن فترة تزيد على نصف قرن من تحديث طرق الزراعة، والنمو السريع في الإنتاج الزراعي، وتغريب المجتمع والثقافة في مصر.

ولكنك إذا نظرت إلى حال مصر في أوائل القرن العشرين، وحاولت حينئذ التنبؤ بالمستقبل، لوجدت أن الاحتلال الإنجليزي كان قد انقضى عليه نحو عقدين، وكان كل شيء يدل على أن الاحتلال باقٍ لفترة طويلة، والإنجليز كانوا قد اتفقوا لتوِّهم مع الفرنسيين على أن يطلق كل من الطرفين يد الآخر في البلاد التي قام باحتلالها. الاحتلال إذن سوف يطول ولا تبدو له في الأفق نهاية.

مرة أخرى نجد أن ما كان يحدث في مصر وحدها لم يكن كافيًا على الإطلاق للتنبؤ بما سوف يحدث. لم تكن مشاهدة ما يحدث في مصر وحدها في عام 1800 لتنبئ بالرحيل القريب للفرنسيين، ولم تكن تنبئ في عام 1850 بانفتاح قريب لمصر على العالم، ولم تكن لتنبئ في عام 1900 بقيام ثورة 19، التي لم يكن يتصور قيامها لولا نشوب الحرب العالمية الأولى. كما أن نهضة مصر الصناعية بقيادة طلعت حرب لم يكن من الممكن حدوثها لولا حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات.

في سنة 1950، كان اليأس المطبق قد خيم من جديد على المصريين لأكثر من سبب: فساد الحياة السياسية، فجور الملك وحاشيته، سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري، ركود اقتصادي طويل مع زيادة سريعة في السكان، ومع استئثار حفنة صغيرة من ملاك الأراضي الكبار بكل منافع التعامل الاقتصادي مع الخارج. لم يكن أيضًا من الممكن، بالاعتماد على دراسة ظروف مصر وحدها، التنبؤ بنجاح ثورة مصرية في عام 1952، أي بعد سنتين فقط، وبنجاحها في إحداث تغييرات بالغة الأهمية في الاقتصاد والمجتمع المصري.

كل هذا يجب أن يحذرنا، وقد بلغنا سنة 2016، من الاستسلام لليأس من جديد، ففي كل محطة من المحطات التي مررنا بها بسرعة، كانت أي محاولة للتنبؤ بالمستقبل بالاعتماد على ما يجري داخل مصر وحدها لا تنبئ من قريب أو بعيد بما حدث بالفعل، كما أن هذا النظر إلى المستقبل استناداً إلى تأمل ما يجري في الداخل وحده كان في معظم الأحوال داعياً لليأس الشديد. وهذا هو بالضبط حال المصريين اليوم: يأس وإحباط شديدان بسبب ما نراه من فساد الحياة السياسية، وتخاذل مهين إزاء المطامع الإسرائيلية، مع تواضع شديد في معدلات النمو، وعجز عن إشباع بعض الحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من السكان، مع استئثار حفنة صغيرة من ذوي النفوذ بمغانم هذا الانفتاح على الخارج.

ومع هذا يجب أن نكون قد تعلمنا أن هذا الحال لا يمكن أن يستمر طويلًا، ليس لأن طاقة المصريين على الاحتمال قد أوشكت على النضوب- فطاقة المصريين على الاحتمال كثيرًا ما تبدو، للأسف، وكأنها غير قابلة للنضوب- وإنما بسبب ما يبدو في الأفق من احتمالات تغيرات مهمة خارج حدود الوطن.

****

وقبل أن أخوض فيما يمكن أن تكون عليه هذه الاحتمالات، أريد أولًا أن أرد بسرعة على اعتراض، كثيرًا ما يوجه إليَّ عندما أعلق أهمية كبيرة على المتغيرات العالمية في تحديد مسار مصر والوطن العربي. ومضمون الاعتراض هو في العادة أن هذا الرأي يجعلنا نبدو كالريشة في مهب الريح، عديمي الإرادة وقليلي الحيلة، وكأنه ليس أمامنا إلا الاستسلام للمقادير والقعود في انتظار الفرج. ذلك أن ل-"كارل ماركس" عبارة شهيرة هي أن "الحرية هي فهم الضرورة"، وأنا أفهم هذه العبارة بمعنى أن مقدار ما تتمتع به في الحقيقة من حرية يتوقف على مدى إدراكك للحدود والقيود المفروضة على هذه الحرية.

إنك في انطلاقك في بحر الحياة لست مطلق الحرية في أن تذهب بقاربك في أي اتجاه وبأي سرعة، بل أنت مقيد في ذلك باتجاه الرياح وقوتها بالنسبة لحجم قاربك، وكلما زادت معرفتك باتجاه الريح وقوتها، زاد احتمال الوصول إلى هدفك بالسرعة التي تتمناها.

هكذا يبدو لي الفارق بين تجربة مصر تحت قيادة عبد الناصر وتجربتها تحت قيادة من أتى بعده. لم يكن جمال عبد الناصر يقود مصر في بحر هادئ خالي من العواصف، وإن كان لا بد من الاعتراف بأن الريح كانت، في وقته، مواتية بأكثر مما أصبحت بعده. ولكن عبد الناصر، وقد فهم اتجاهات الرياح، كان ينشر شراعه في الاتجاه الكفيل بسير قاربه في الاتجاه المرغوب فيه، والذي فيه صالح أمته. صحيح أنه لم يستطع، في الوقت القصير الذي أتيح له، أن يجهز قاربه بكل ما يمكنه من أن يواجه العاصفة القادمة، ومن ثَمَّ جنح قاربه إلى الشاطئ قبل الأوان، ولكن الشوط الذي قطعته مصر في عهد عبد الناصر لم يكن في نظري هينًا، وما زالت مصر تجني ثماره إلى اليوم.

ومأساة مصر في عصر القيادات التالية لعصر عبد الناصر تتلخص في رأيي ليس فقط في هبوب العواصف الشديدة والمناوئة، وإنما في أن القيادات المصرية التالية أنزلت الشراع. إنها تبدو وكأنها قد استغنت عنه استغناء تامًّا، فإذا بالقارب المصري ثابت في مكانه على الشاطئ لا يتحرك، أو إذا تحرك سار في الاتجاه المضاد للآمال المصرية والعربية.

فما الذي يمكن أن نتوقعه لاتجاهات الرياح في العالم المحيط بنا؟

لا أظن أني أبتعد كثيرًا عن الحقيقة إذا قلت إن الجزء الأكبر من مشاكل مصر الراهنة، السياسية والاقتصادية والثقافية، كما بدت في أوائل القرن الواحد والعشرين، يعود إلى ما يسمى بعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة.

إن هذه العلاقة مع الولايات المتحدة هي التي كبَّلت الإرادة المصرية، سواء فيما يتعلق باختيار نمط النمو، بل حتى في تحديد معدله، أو تحديد نمط الحياة الاجتماعية السائدة، أو اختيار نوع السياسة الخارجية التي تتبعها، أو نوع العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين مصر وبقية العرب، فضلًا بالطبع عن تحديد موقف مصر من إسرائيل.

ولا أبعد كثيرًا عن الحقيقة أيضًا، إذا قلت إن السبب الأساسي لما كان يشعر به المصريون في أوائل هذا القرن من تشاؤم وإحباط هو ما يظهر لهم من أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها قد انفردت بحكم العالم، وأنها تتصرف وكأنها ستظل هكذا إلى الأبد.

ولكن هذه النظرة تبدو لي مفرطة في قصر نظرها، كما أنها مفرطة في عدم اتعاظها بالتاريخ. ربما بدا الأمر كذلك في علاقة فرنسا بمصر في سنة 1800، ولكن الأمور أصبحت مختلفة جدًّا بعد بضع سنوات.

وربما بدا الأمر كذلك في علاقة بريطانيا بمصر في عام 1900، ولكن الأمور أصبحت مختلفة جدًّا في عام 1920.

وهذا هو ما أتوقع حدوثه أيضًا للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة، فأشياء كثيرة ومهمة تدل على أنه من شبه المستحيل أن يكون مركز الولايات المتحدة في العالم، ونفوذها وسيطرتها، بعد عقدين أو ثلاثة، مثلما هي الآن.

إن توجيه النقد لنمط الحياة الأمريكية (والغربية عمومًا) شائع بيننا، وهو بلا شك مصدر عزاء ومواساة لنا، فيما نمر به من محنة. ولكننا اعتدنا أن ننتقد الأوجه السلبية في نمط الحياة الأمريكية باعتبارها مساوئ اجتماعية أو ثقافية، ونادرًا ما نلتفت إلى ما تمثله هذه النقائص من أوجه ضعف خطيرة تصيب الاقتصاد كما تصيب المجتمع والثقافة، وتهدد المركز النسبي الذي يحتله الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي تهديدًا خطيرًا، وتكاد تقطع بانحسار وتدهور هذا المركز، الأمر الذي لا بد أن يتبعه أيضًا انحسار النفوذ السياسي والعسكري للولايات المتحدة.

إن الميل الواضح إلى ارتفاع معدل الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار في الولايات المتحدة، وارتفاع معدل الجريمة وازدياد العنف، وازدياد الضعف في الروابط الأسرية، وارتفاع نسبة الأسر ذات العائل الواحد، وتدهور نظام التعليم الذي يحظى به الأمريكي المتوسط، وارتفاع أعباء الإنفاق على الخدمات الصحية والقانونية والتأمين، وزيادة التوتر بين الأقليات العرقية، إلخ؛ كل ذلك لا يشكل فقط مشكلات اجتماعية أو سياسية، بل يمثل أيضًا مشكلات اقتصادية خطيرة، إذ إنه يخلق أعباء على الاقتصاد الأمريكي يصعب جدًا التخلص منها، ليس فقط لأنها أمراض عضوية ناتجة من التطور الطبيعي للمجتمع الأمريكي، بل كذلك لأن الأمريكيين يبدون بعيدين جدًّا عن إدراك خطورتها، بل كثيرًا ما يعتبرونها سببًا للفخر والتباهي، إذ يعدونها من مظاهر احترامهم للحرية الفردية.

قد يقال إن التعويل في خلاص مصر من مشكلاتها على حدوث تدهور وتفسخ في المجتمع الأمريكي أمر يدعو للرثاء حقًا، والأجدر بالمصريين أن يحاولوا إصلاح حالهم بأنفسهم، بدلًا من انتظار سقوط غيرهم.

على أنني لا أعتبر هذا النقد منصفًا، إذ إنني هنا لا أفعل أكثر من لفت نظر السجين إلى أن سجانه قد

استسلم للشراب ولعبت الخمر بعقله، وهذا لا يعفي السجين بالطبع من البحث عن طريقة للإفادة من هذا الوضع الجديد، وترتيب طريقة للهرب بنفسه.

كذلك قد يُعترض على هذه النظرة للمستقبل بالقول بأنها-على أحسن الفروض- تتعلق بالمستقبل البعيد، أما المستقبل المنظور فلا يدعو إلى أي نوع من التفاؤل. وردي على هذا أننا، في الظروف التي نجد أنفسنا فيها اليوم، لا مفر أمامنا إلا بتوجيه اهتمامنا إلى المدى الطويل والتفكير في المستقبل البعيد.

الاقتصاديون جميعهم قد سمعوا تلك العبارة الشهيرة للورد "كينز" الذي أعلن بها تفضيله لتحليلات المدى القصير، على أساس أننا في المدى الطويل سنكون جميعًا في عداد الأموات. ولكننا لسنا ملزمين، سواء كنا من الاقتصاديين أو من غيرهم، بأن نتبنى رأي "كينز" في هذا الأمر. فـ"كينز" كان مشغولًا بقضية ذات طبيعة مختلفة عن القضية التي تشغلنا الآن. كان "كينز" مشغولًا بطريقة الخروج من أزمة اقتصادية حادة، وبالبحث عن أفضل الوسائل لتشغيل المتبطلين فورًا. وهذه فعلًا مشكلة الأمد القصير. نحن على العكس، مهمومون بقضية نهضة الأمة. ومثل هذه القضية لا تنفع فيها محاولة التنبؤ باتجاهات الرياح غدًا وبعد غد، بل لا بد من النظرة الأبعد.

ولكن الملاحظ أن معظم المثقفين المصريين المهتمين بالقضايا العامة مشغولون للأسف بقضايا المدى القصير على حساب الاهتمام بالقضايا الأطول مدى والأبعد أفقًا، ومن ثَمَّ الأكثر حسمًا.

إنك تجد المثقفين المصريين، مثلًا، مشغولين بين الحين والآخر انشغالًا لا أجد له مبررًا على الإطلاق بنوع الحكومة الجديدة التي يجري تشكيلها، وما إذا كانت سوف تجلب معها "التغيير المطلوب" أم أنها لن تجلبه، ويعبرون عن حزنهم الفائق وخيبة أملهم الشديدة عندما يجدون أن رئيسًا جديدًا للوزراء كان واحدًا من الوزراء المسؤولين عن كل ما كانت تجري الشكوى منه في الحكومة السابقة، أو أن الرئيس السابق للوزراء قد عُين رئيسًا لمجلس الشعب، بينما عُين رئيس مجلس الشعب رئيسًا للوزراء، أو شيئًا من هذا النوع.

إن هذا الانشغال بالمدى القصير وتعليق الآمال الكاذبة عليه، يحمل في طياته مخاطر ومساوئ لا بد من الالتفات إليها وتأكيدها:

أولًا: إن هذا الانشغال بالمدى القصير لا يمكن أن ينجم عنه إلا المزيد من الإحباط وتدعيم الشعور باليأس من حدوث أي إصلاح. إن تعليق الآمال، مثلًا، على تغيير حكومة أو على عقد مؤتمر قمة، عندما تكون الحكومات المتتالية تأتي إلينا من المورد نفسه، وعندما تكون مؤتمرات القمة كلها تنعقد في ظل إرادة نخر فيها السوس، مثل هذا لا بد من أن يكون من قبيل خداع النفس. والكُتاب الذين يعلقون الأمل على تصريح يبدو أفضل في عباراته من تصريحات سابقة، أو على زيادة تبدو أكثر جرأة من مواقف ماضية، ويرفضون أن يعترفوا بالواقع، وهو أن الأحوال لا تتغير لهذه الدرجة بين يوم وليلة، وأن الأشخاص لا يتغيرون بهذه السهولة، وأن الخوف لا يتحول إلى شجاعة دون سبب، هؤلاء الكتاب والمعلقون إنما يضيعون وقتهم ووقتنا ويؤخرون يوم الخلاص.

عندما تزداد الأحوال إظلامًا، وتزداد مهمة الإصلاح صعوبة، لا بد من أن يمتد البصر إلى مسافة أطول، ويجري التخطيط لمستقبل أبعد. هكذا خططت الحركة الصهيونية لمستقبلها منذ أكثر من مائة عام، واعترفت بأن آمالها تعترضها ظروف شديدة الصعوبة، ولكنها سارت نحو تحقيق هذه الآمال خطوة بخطوة حتى بدأت تتحقق بعد أكثر من نصف قرن، وهكذا يجب أن نفعل نحن الآن.

ثانيا: ليس صحيحًا دائمًا ذلك الاعتقاد الشائع بأن التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل القريب هو بالضرورة أسهل وأكثر حظًا من النجاح من التنبؤ بالمستقبل البعيد. فالأمر يتوقف، فيما أظن، على طبيعة ما نريد التنبؤ بمستقبله.

قد يكون من الصعب عليَّ أن أتنبأ بما إذا كان الجو في الغد سيكون أدفأ أو أبرد مما هو عليه اليوم، ولكني أستطيع أن أتنبأ بثقة أكبر بكثير، بأن الجو بعد شهرين أو ثلاثة سوف يكون أكثر حرارة بكثير مما هو عليه. كذلك قد يكون من الصعب أن أعرف كم سيزيد طول ابني أو حفيدي خلال العام المقبل، بالمقارنة بطوله الآن، ولكني بمقارنة طوله اليوم بطول أقرانه وأبويه، أستطيع بدرجة أكبر من الثقة أن أتنبأ بطوله بعد عشرة أعوام أو عشرين عامًا.

كذلك الحال في بعض أمور السياسة والاقتصاد. قد يكون من الصعب عليَّ جدًّا أن أتنبأ بمن سيكون رئيس الوزراء التالي في مصر، بعد عام أو عامين من الآن، ولكن من حسن الحظ أن هذا الأمر ليس مهمًّا على الإطلاق، فضلا عن أنه تنبؤ لا يبعث قط على السرور، إذ إنه خلال العشرين عامًا الماضية، يكاد كل رئيس للوزراء في مصر يكون على شاكلة سابقه.

الأهم من هذا بكثير، كما أنه أكثر مدعاة للتفاؤل، أن نحاول أن نتنبأ بما ستكون عليه العلاقة بين مصر والولايات المتحدة بعد عشرين أو ثلاثين عامًا. وأنا أرجح بشدة أنها سوف تكون علاقات أقرب إلى الندية مما هي الآن، ومن ثَمَّ أفضل بكثير، من وجهة النظر المصرية، مما هي عليه في الوقت الحاضر، وذلك لأسباب تتعلق بالمركز النسبي الذي سوف تحتله الولايات المتحدة في العالم بعد عشرين أو ثلاثين عامًا، وهذا ما سبق لي أن أشرت إليه.

وبعبارة أدق، إن من الممكن أن تصبح العلاقات المصرية-الأمريكية بعد عشرين أو ثلاثين عامًا، أقرب بكثير إلى الندية مما هي الآن، ولكن بشرط أن نحاول من الآن الإفادة مما يحدث في العالم، وننشر أشرعتنا في الاتجاه الصحيح.

ولكن، هذا هو للأسف عكس ما نفعله الآن بالضبط. اسمحوا لي أن أقول إننا نبدو كأننا نتصرف دائمًا مثل تصرف سائق السيارة الذي يسير في طريق مسدود، ولا يريد أن يعترف بأنه طريق مسدود، على الرغم من كل الشواهد على ذلك. فهو مستمر في السير، ويتعامل مع العقبات التي يواجهها وكأن التغلب عليها سيوصله إلى هدفه، بينما هذه العقبات التي يراها في الطريق لا قيمة لها على الإطلاق، إذ إنه، حتى بفرض التغلب عليها، لن يستطيع بعد هذا إلا السير بضعة أمتار أخرى قبل أن يكتشف أن الطريق مسدود.

إني أعتبر من قبيل إزالة العقبات الصغيرة في طريق مسدود، ما يسمى بمحاولات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تجري طبقًا لنصائح البنك الدولي والصندوق الدولي. إنها يمكن أن تؤدي إلى تخفيض معدل التضخم وموازنة الميزانية، بل ربما حتى زيادة معدلات النمو من 4 إلى 6 أو 7 بالمائة، ولكن ليس على هذا يتوقف خلاص مصر. فهذه الإجراءات تزيد- بدلًا من أن تقلل- درجة اعتمادنا على الولايات المتحدة (وكذلك على إسرائيل).

إن المطلوب ليس إزالة عقبات صغيرة في طريق مسدود، بل الاستعداد لأول فرصة تتاح لنا لتغيير وجهة السير تغييرًا تامًّا إلى طريق رحب ومفتوح.

فكيف يكون هذا الاستعداد؟

إن هذا السؤال يثير كل الأسئلة، وفي سبيل الإجابة عنه فليتنافس المتنافسون.

قد يكون من بين طرق هذا الاستعداد التركيز على إصلاح نظام التعليم، وقد يكون من طرق هذا الاستعداد أيضًا إعداد شبابنا للتعامل مع مناطق أخرى من العالم، وأمم أخرى جديدة مرشحة لأن تلعب دورًا مهمًّا بعد عشرين أو ثلاثين عامًا.

إلا أنه من أهم طرق هذا الاستعداد، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، أن يبذل مثقفونا كل ما في جهدهم للمحافظة على كل ما يمكن المحافظة عليه في السيارة القديمة، حتى تكون صالحة للسير أصلًا، عندما

تتاح الفرص الجديدة، ومقاومة كل ما يبذل الآن من أجل تحويلها إلى سيارة "خردة" أو نزع المحرك منها، بحيث تصبح عندما تتاح لنا فرصة جديدة، غير قادرة على السير.

أقول المثقفين بالذات، لا لأنهم أكثر فاعلية من غيرهم، ولكن لأنهم أكثر تمتعًا بالاستقلال من غيرهم. قد يكون العمل السياسي أو العسكري أكثر نفعًا، ولكن العمل السياسي والعسكري للأسف مكبل بسلاسل من حديد، والمثقفون، مع ضعفهم الطبيعي، ما زالوا أكثر تمتعًا بالحرية من غيرهم.

وعلى سبيل المثال: إن أي محاولة يبذلها المثقفون لتأخير بيع القطاع العام، أمر مطلوب، وأي محاولة لمنع تبديد الأموال على مشروع لا يحل مشكلة البطالة في مصر، مطلوبة، وأي محاولة لتغذية الشعور القومي، مهما بدا الأمر مظلمًا، مطلوبة أيضًا، أو حتى مجرد إحياء تقاليد قديمة في الثقافة العربية.

ثالثًا: إن التركيز على المدى القصير قد يضطرنا إلى الاستغراق في التفكير في مشكلات قد تختفي تمامًا في المدى الطويل، وقد لا يصبح لها وجود، أو على الأقل قد لا يكون لها من الأهمية مثلما لها الآن. كما قد نهمل الاستعداد لمشكلات قد تكون هي مشكلاتنا الرئيسية في المستقبل الأبعد. كذلك قد يجعلنا الاستغراق في مشكلات المدى القصير نعتمد في مواجهة المستقبل على وسائل لن تكون لها فاعلية بعد فترة من الزمن، ونهمل تنمية وسائل أخرى قد تصبح في المستقبل أكثر أهمية وأشد فاعلية.

***

إني أستأذنكم في التوقف بعض الوقت عند هذه النقطة، إذ قد يكون فيها مربط الفرس فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال: "مصر- إلى أين؟".

قد لا يبعد المرء كثيرًا عن الحقيقة إذا قال إن نصف القرن الماضي كان يسيطر عليه "الاقتصاد". قد يسميه البعض، دون كثير من التعسف: "عصر التنمية الاقتصادية" أو "عصر السباق من أجل تعظيم معدل النمو". كان هذا بلا شك من السمات المميزة لذلك الجزء من العالم الذي ننتمي إليه، وكان يسمى حتى وقت قريب "العالم الثالث"، ولكن حتى فيما يتعلق ببقية العالم، ليس من التعسف أيضًا أن نقول إن الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، لم تكن منافسة بين أيديولوجيتين بمقدار ما كانت منافسة في سباق اقتصادي وتكنولوجي.

لم يكن هذا هو حال العالم دائمًا. لم يكن العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين مشغولًا بالاقتصاد بالدرجة الأولى، ناهيك عن القرن السابق عليه مباشرة أو القرن الأسبق. نعم، كان الاقتصاد دائمًا عاملًا مهمًّا، ولكنه لم يكن قَطُّ هو الشاغل الأول للأفراد والأمم، ولم يكن هو العنصر الأساسي في برامج الحكم وشعارات النهضة، والمحرك الأساسي لعواطف الناس، مثلما كان في نصف القرن الماضي.

لهذا فإننا قد نخطئ إذا تصورنا أن سيطرة الاقتصاد على تفكير الناس والأمم سوف تستمر إلى الأبد. بل إن من الممكن جدًّا أن يكون القرن الحادي والعشرون مهمومًا بأمور مختلفة تمامًا، أو على الأقل أن يضع في قمة أولوياته أهدافًا بعيدة جدًّا عن الاقتصاد. إن من المعقول، مثلًا، أن يتوقع المرء، بعد أن تصل قدرة الإنسان على إشباع حاجاته المادية إلى درجة معينة، أن تتحول اهتماماته أكثر فأكثر إلى أمور غير مادية. ومن المعقول جدًّا أن نتوقع أن النجاح الباهر الذي حققته وسائل الإعلام ووسائل الترويج للسلع حتى الآن، في العالم المتقدم اقتصاديًّا، في خداع الناس وإقناعهم بأن الحياة الطيبة لا تتكون من أكثر من سيارة أكبر، وثلاجة أضخم، وكمية أكبر من المشروبات الغازية، من المعقول جدًّا أن نتوقع نهاية لهذا كله في القرن الحادي والعشرين، وأن نكتشف من جديد على عكس ما نتصور الآن، أن الإنسان أكثر ذكاء وأقل حماقة من أن يستسلم لهذا الخداع لمدة أطول من ذلك.

وقد يكون من المؤشرات المتواضعة على بداية هذا الاتجاه الجديد، ولكنه قد يزداد قوة مع الزمن، ما أبداه الفرنسيون مثلًا في السنوات الأخيرة، من قلق على ما يحدث للغتهم القومية تحت ضغوط متطلبات المجتمع الاستهلاكي ومستلزماته، بل إنه ليس من قبيل الشطط أن نتوقع اتجاهًا مماثلًا حتى في بلادنا الفقيرة نفسها.

ليس من المستبعد إطلاقًا في رأيي، على الرغم من أنه قد يبدو غريبًا على أسماعنا اليوم، في ظل هذا الاستغراق في القضايا الاقتصادية، أن نجد بعد أقل من خمسين عامًا، أن قضايا الفقر وانخفاض متوسط الدخل قد فقدت كثيرًا من أهميتها الحالية، وكذلك قضية توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بما يستتبعه ذلك من انزواء كل ما يتعلق بمعدلات الادخار والاستثمار وعجز الموازنة والتضخم، إلى آخر ما يحتل اليوم أكبر مساحة من صحفنا وأحاديث مسؤولينا، وتقارير الهيئات الدولية.

يجب ألا نستبعد هذا. فمنذ ما لا يزيد كثيرًا على ستين عامًا، لم يكن تعظيم معدل النمو الاقتصادي هدفًا يتردد على ألسنتنا، بل لم نكن نعتبر انخفاض متوسط الدخل، كما نعتبره اليوم، سبة خطيرة ووصمة عار فظيعة.

كنا نعتبر أننا ننتمي إلى عالم عربي، أو إسلامي، أو إلى ما كان يسمى وقتها "الشعوب الشرقية" أو "الشرق"، لا إلى عالم ثالث فقير. نعم، كان التخلص من الفقر من بين أهدافنا، ولكن الفقر كان يعني وقتها حالة شريحة أو شرائح معينة من أهل بلدنا، لا تحظى بمياه شرب نظيفة أو بمسكن ملائم أو تعاني أمراضًا متأصلة، ولكنه لم يكن يعني انخفاض متوسط الدخل للدولة ككل.

كان تشخيص مشكلتنا على أنها انخفاض متوسط الدخل أمرًا جديدًا علينا في الخمسينيات، ثم استفحل أمره حتى أصبح شاغلنا الشاغل في نهاية القرن، بل إنه قد يدهشكم أن تتذكروا أن المبادئ الستة التي أعلنتها ثورة يوليو 1952، باعتبارها أهم أهداف هذه الثورة، لم يكن من بينها هدف التنمية الاقتصادية السريعة. كان هناك القضاء على الاستعمار، وعلى الإقطاع، وعلى سيطرة رأس المال على الحكم، ومبدأ العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش وطني قوي، وحياة ديمقراطية سليمة، ولكن لم يكن من بين المبادئ الستة زيادة متوسط الدخل، واللحاق بدولة أوروبية أو آسيوية. لن يكون غريبًا إذن أن يختفي هدف تعظيم متوسط الدخل من بين قائمة أهدافنا بعد خمسين عامًا أو أقل، بل لن يكون غريبًا أن تقل بشدة درجة اهتمامنا بقضية توزيع الدخل بين أغنياء المصريين وفقرائهم، كما سبق أن بينت.

***

إن هذا التصور لما يمكن أن يأتي به المستقبل قد يقلل من تشاؤمنا فيما يتعلق بمصير بعض ما نعتبره اليوم من أهم مشكلاتنا، ولكنه يشير هو نفسه إلى ما يمكن أن يكون محور اهتمامنا وقلقنا بعد خمسين عامًا أو أقل.

إن ما يوجَّه من انتقادات لظاهرة "العولمة" كثير جدًّا ومتعدد الجوانب، ولكني لا بد من أن أعترف بأن ما يتعلق بالاقتصاد من هذه الانتقادات لا يثير كثيرًا من الحماس لدىَّ، سواء فيما يتعلق بآثارها المحتملة على معدلات النمو، أو على تهميش نسبة عالية من السكان، واتساع الفجوة بينهم وبين حفنة صغيرة من المستفيدين من العولمة.

لا يثير هذا لديَّ حماسًا شديدًا لأني أرجح، من ناحية، أن يكون تأثير العولمة في معدلات النمو إيجابيًّا في المدى الطويل، ولأني، من ناحية أخرى، لا أعرف فترة زمنية في تاريخ البشرية، في أي زمان أو مكان، زاد فيها مستوى الرخاء لجميع شرائح المجتمع بالدرجة نفسها، بل أرى أن نمو الدخل يحقق دائمًا نفعًا للبعض أكثر مما يحققه لآخرين، بل كثيرًا ما يحدث هذا على حساب الآخرين، ثم لا يلبث أن يصحح الأمر نفسه بنفسه، لكي يظهر من جديد مظهر آخر لتفاوت الدخول، وهكذا.

إن الأمر الذي لا يصحح نفسه بنفسه، بهذه السهولة، لا ينتمي إلى عالم الاقتصاد، بل إلى مجال مختلف تمامًا، فلنصفه بالنفسي، أو الروحي، أو الثقافي، وقد تستخدم في الإشارة إليه تعبيرات الانتماء أو الهوية أو التفرد أو الأصالة أو التراث، إلى غير ذلك من التعبيرات والأسماء. ولكن أيًّا كان التعبير الذي نستخدمه، فالقلق في رأي مشروع ومبرر تمامًا. وهو القلق الذي يمكن أن نستخدم للتعبير عنه قول السيد المسيح عما يمكن أن يجنيه المرء "إذا ربح العالم كله وخسر نفسه".

إن مثال دولة كالجزائر يحضرني دائمًا في هذا الصدد، للتدليل على حجم الخسارة من ناحية، وعلى صعوبة تعويضها من ناحية أخرى. لقد فعل الاستعمار الفرنسي الكثير بالجزائريين، وكبدهم العديد من الخسائر. أما الخسائر الاقتصادية فليس من الصعب إصلاحها والتعويض عنها. ولكن الجزائريين بعد خمسين عامًا من الاستقلال لا يزالون عاجزين عن إصلاح ما أصاب لغتهم من تدهور، وما أصاب لسانهم من اعوجاج، بكل ما ينطوي عليه هذا من "فقدان المرء لنفسه".

ولننظر إلى ما يحدث في مصر الآن. إن مصدر القلق الأساسي في مصر الآن يجب ألا يكون في رأي انخفاض معدلات النمو، ولا ارتفاع مستوى البطالة، ولا حتى ما ينطوي عليه البيع المتزايد للقطاع العام من خسارة اقتصادية محققة، وتحويل الأرباح للأجانب، إلخ.

إن كل هذه تمثل مصادر حقيقية للقلق بلا شك، ولكنها ليست في نظري أهم ما يستوجب القلق، وإنما أكثر ما يقلقني هو ما أصبحنا نسمعه من أمثلة جديدة كل يوم، ويتعلق بتهديد شخصية الأمة وهويتها ولغتها وتراثها، ومن ثَمَّ تهديد كرامتها واحترامها لنفسها.

قوانين جديدة تصدر في عجلة مريبة تخفض من ساعات تدريس اللغة العربية في الأزهر، في الوقت نفسه الذي يتسامح فيه شيخ الأزهر في مقابلة الزوار الإسرائيليين.

قوانين جديدة أخرى تصدر أيضًا في عجلة مريبة لتسهل من حصول الزوجة على الطلاق بمجرد أن ترد لزوجها ما حصلت عليه من أمواله، وكذلك لتضفي درجة من الشرعية على "الزواج السري"، الذي يُطلق عليه اسم "الزواج العرفي"، والذي كان يعتبر حتى الآن غير مشروع، ولم يكن يسمح بسماع القاضي للدعوى الخاصة به، فأصبح هذا الآن مسموحًا به.

وزارة الثقافة تنظم احتفالات باهظة التكاليف بانتهاء ألفية وقدوم ألفية جديدة، عن طريق استجلاب مغنين أوروبيين أو أمريكيين، على سفح الهرم، وتكلف بإعداد برامج الاحتفال رجلا فرنسيًّا لا يعرف العربية ولا يعرف شيئًا عن الفنون المصرية أو التراث المصري أو العربي أو الإسلامي، مقابل حصوله على عدة ملايين من الدولارات، ويُضرب عرض الحائط باحتجاجات رجال الآثار والمثقفين المصريين على ما ينطوي عليه كل هذا من تلويث لآثار المصريين وثقافتهم.

وعندما تفتح الخطابات الواردة إليك في البريد، تجد إعلانات ملونة تعلن عن افتتاح محل جديد لدجاج كنتاكي أو البيتزا الأمريكية، أو تعدك بالفوز بجائزة نقدية كبيرة إذا حالفك الحظ وحصلت على الرقم الفائز مع هذه الدجاجة أو تلك البيتزا، وفي الوقت نفسه يصلك إعلان بالبريد عن افتتاح شركة جديدة بدأت أعمالها في القاهرة مهمتها تزويد المنازل بوسائل جديدة فعَّالة للأمان والوقاية من اللصوص. وكأن هناك علاقة وثيقة وإن لم تكن واضحة كل الوضوح، بين ازدياد عدد اللصوص والجرائم بصفة عامة، وانتشار استهلاك دجاج كنتاكي والبيتزا.

قد يقول البعض: وما أهمية هذه الأشياء، بالمقارنة بعجز شاب عاطل أو شابة تخرجا حديثًا في الجامعة، عن الحصول على عمل يتكسبان منه، ولا يستطيعان توفير مسكن مناسب يسمح لهما بالزواج؟

ما أهمية ذلك بالمقارنة بالعجز عن توفير وسائل مواصلات مريحة لهذه الأعداد الغفيرة من الناس،

الذين يضافون كل يوم إلى شوارع القاهرة أو الإسكندرية، أو يتنقلون يوميًّا من القاهرة إلى الأقاليم، فتصيبهم يومًا حوادث تصادم مفزعة؟

إني أعترف أنني في كل يوم يثور في ذهني هذا السؤال. أكتب عما يتعرض له تراثنا وقيمنا من تداعٍ ومهانة، ثم أدخل مصلحة حكومية فأجد في الحجرة الواحدة عشرة من الموظفين والموظفاتَ المتخرجين حديثًا، وقد اعتلت وجوههم مذلة منقطعة النظير، ونظرات يأس كامل من الحياة، ولامبالاة بالآتي أو الذاهب، وكأنهم قد فقدوا القدرة على الحركة والكلام من فرط ما أصابهم من إحباط، وبسبب ما يقابلونه في حياتهم اليومية من متاعب، وما يتلقونه من مرتبات تدعو للسخرية، وبسبب آمالهم التي يستحيل تحقيقها، ومستقبل لا يبشر بأي خير.

أرى هذا وأقول لنفسي: كيف تستغرق في الكلام عن التراث والثقافة والقيم، وهذا هو حال أكثر من ستين بالمائة من الشعب المصري الآن؟

ومع هذا فإني أقول إن هؤلاء الشبان والشابات الذين هم قطعًا أشد شعورًا باليأس والإحباط ممن كان في مثل عمرهم منذ خمسين عامًا، هم أحسن حالًا اليوم، من الناحية المادية البحتة، من أقرانهم من الأجيال السابقة. وإنما يأتي إحباطهم ويأسهم مما يتعرضون له يوميًّا من إثارة لآمال جديدة لا يمكن تحقيقها. ومن ثَمَّ فإن ما يشعرون به من إحباط ليس منبت الصلة بما تتعرض له قيمهم وثقافة أمتهم من اعتداء مستمر، وبما فقدوه من احترام وثقة بهذه القيم وهذه الثقافة.

إني أعترف أيضًا أن مصدر قلقي الأساسي مما يسمى بالاتجاه نحو التطبيع مع إسرائيل، هو هذا "الفقدان التدريجي للنفس"، أكثر من أي مصدر آخر يتعلق بتوزيع المنافع الاقتصادية. بل إني أعتبر أن الخسارة الأساسية الناجمة في مجال العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، هي الخسارة غير المباشرة التي تلحق بالثقافة والهوية والانتماء، وليست تلك الناجمة عن الخسارة الاقتصادية المباشرة.

لهذا السبب أجدني، وإن كنت أشعر بالغضب لما يفعله بعض رجال الأعمال المصريين، من استسهالهم عقد صفقات مع الإسرائيليين، أقل سخطًا عليهم، مني على حفنة المثقفين المصريين، الذين لا يزالون قليلي العدد جدًّا لحسن الحظ، المستعدين للتعاون مع إسرائيل في مجالات الثقافة. ذلك أنه إذا كان من الممكن وصف رجال الأعمال، أو بعضهم على الأقل، بأنهم "لا يعلمون"، فإنه من المستحيل أن نغفر الجريرة نفسها إذا صدرت من المثقفين، وهم الذين تتعلق بهم آمالنا للذود والدفاع عما أعتبره أثمن وأعز ما لدينا.

****

ولكني لا أريد أن أختم هذا الكلام بهذه النبرة المفرطة في الحزن. ذلك أنه إذا كان من طبيعة الأمور أن تتغير طبيعة المشكلات وأولوياتها، مع مرور الزمن، فإن من طبيعة الأمور أيضًا أن تتغير الوسائل، وأن تظهر وسائل جديدة لعلاج المشكلات الجديدة والقديمة.

يترتب على ذلك أنه كما أن علينا ألا نترك أنفسنا أسرى للتفكير في مشكلات قد لا تكون هي أهم مشكلاتنا بعد نصف قرن من الآن أو أقل، علينا أيضًا ألا نستسلم للظن بأن الوسائل القليلة المتاحة لنا الآن ستكون هي أيضًا كل المتاح لنا من وسائل في المستقبل.

وسأضرب مثلين لما أقصده، ولا بد أن من الممكن إضافة أمثلة أخرى كثيرة، أولهما يتعلق بالتركيب العمري للسكان، والثاني يتعلق بالمركز النسبي لمصر في الوطن العربي.

أما فيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان، فأقصد به أننا في هذا الجزء من العالم ننتمي إلى مجتمعات تزداد فيها بسرعة نسبة الشباب وصغار السن، بينما ينتمي العالم المتقدم صناعيًّا إلى عكس ذلك بالضبط، حيث تزداد فيه نسبة كبار السن.

إن من الممكن أن يكون ارتفاع نسبة الشباب في إجمالي السكان مصدرًا إضافيًا للقلق، من حيث إن الافتتان بكل جديد، ولو على حساب الانتماءات القديمة، هو من سمات صغار السن أكثر من غيرهم، ولكن من الممكن أيضًا أن يكون هذا الارتفاع في نسبة الشباب وصغار السن مصدرًا لحيوية جديدة، ولقدرة أكبر على التصدي للتحديات الاقتصادية والثقافية على السواء.

وأما عن تغير مركز مصر النسبي في الوطن العربي، فأقصد به ما تمثله التطورات الحديثة في وسائل الاتصال، من إتاحة فرصة أكبر للتأثير، بل وللقيادة، لأجزاء من الوطن العربي ظلت محرومة لفترة طويلة من الزمن، من أن تلعب دورًا مهمًّا في دفع حركة النهضة العربية.

لقد ظللنا أمدًا طويلًا لا نتوقع تجديدًا في الوطن العربي إلا إذا أتى من مصر، ولا قيادة لحركة سياسية أو ثقافية إلا من مصر. وكانت مصر تتمتع بهذا المركز القيادي في الوطن العربي بسبب سبقها في مضمار النهضة الثقافية من ناحية، وبسبب الحجم النسبي لسكانها من ناحية أخرى.

ولكن ما أحرزته البلدان العربية الأخرى من تقدم في التعليم والثقافة خلال نصف القرن الماضي، وما أحدثته الثورة الحديثة في الاتصالات والإعلام، وما زالت تحدثه، من تقليل أهمية الحجم النسبي للسكان، قد جعلا من الممكن الآن لبلد عربي صغير أن يجد سوقًا واسعة لما ينتجه من ثقافة وأفكار في سائر أنحاء الوطن العربي. إن هذا التطور وذاك يخلقان فرصًا جديدة لم تكن متاحة من قبل لأجزاء من الوطن العربي للمساهمة في إرساء قواعد جديدة للنهضة العربية.

(3)

يثار أحيانًا السؤال عن مستقبل مصر في صيغة التساؤل عما يحمله "العالم الجديد" من احتمالات لهذا المستقبل، باعتبار أننا نواجه اليوم عالمًا جديدًا من نواحٍ كثيرة ولا بد أن يُحدث هذا آثارًا مهمة على صورة مصر في المستقبل.

ولكني عندما أعود بذاكرتي إلى بداية وعيي السياسي بحالة مصر والعالم (وربما كنت في الثانية عشرة من عمري أو أكبر قليلًا) أتذكر أنني سمعت مثل هذا القول يتكرر من وقت لآخر. أذكر مثلًا الخطب التي كان يلقيها أحيانًا الملك فاروق (أو تُلقى باسمه) عند احتدام أزمة أو أخرى، إذ كثيرًا ما كانت الخطبة تبدأ بعبارة: "في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد"، ثم يشار إلى أن العالم المحيط بمصر لم يعد مثلما كان من قبل.

وعندما أستعيد في ذهني ما مر بالعالم منذ ذلك الحين، أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أجد أن العالم كان دائمًا يبدو جديدًا مرة على الأقل كل عشر سنوات.

فانتهاء الحرب العالمية الثانية كان يفرض عالمًا جديدًا بما طرأ من ضعف على الدول الاستعمارية القديمة وبزوغ قوى جديدة (وفي العالم العربي بالذات، بظهور دولة إسرائيل).

وفي منتصف الخمسينيات ظهر عالم جديد بخروج الاتحاد السوفيتي إلى العالم بعد وفاة ستالين، وبداية الحرب الباردة وظهور ما يسمى بـ"كتلة الحياد الإيجابي".

وفي منتصف الستينيات بدا وكأن هناك عالمًا جديدًا بظهور بوادر "الوفاق" (Détente) بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي.

وفي منتصف السبعينيات كثر الحديث عن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، وفي نفس الوقت رُفع شعار النظام الاقتصادي الدولي الجديد في أعقاب ارتفاع أسعار البترول فجأة، وتضاعفها عدة مرات في 1973 و1974.

وفي منتصف الثمانينيات وأواخرها سمعنا عن "البرسترويكا" في روسيا، ثم عن تفكك الاتحاد

السوفيتي وسقوط حائط برلين في 1989 ثم سقوط الشيوعية في روسيا نفسها. بل رُفعت شعارات درامية للغاية مثل "نهاية التاريخ"!

وفي مطلع القرن اتُّخذ سقوط البرجين في نيويورك وضرب وزارة الدفاع الأمريكية كمؤشر لبداية عصر جديد علينا فيه مواجهة ما سُمي "الإرهاب".

ثم في نهاية العقد الأول قامت الأزمة المالية والاقتصادية وقيل إنها قد تكون نهاية الرأسمالية.

خلال هذه الفترة الطويلة (التي تزيد على سبعة عقود) ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، طرأت تغيرات مهمة على مركز مصر في المنطقة وفي العالم قوة وضعفًا.

في العقد الأول (1945 - 1955): كانت لمصر بعض سمات القوة وبعض سمات الضعف. بدت مصر قوية (على الأقل في منطقتها العربية) ثقافيًّا وسياسيًّا، ولكنها كانت ضعيفة سياسيًّا وعسكريًّا بدرجة سمحت لدولة إسرائيل بالوجود.

في العقد الثاني (1955 - 1965): بدا وكأن مصر تمر بفترة ذهبية من مختلف النواحي، سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا بل وحتى عسكريًّا (أو هكذا بدا لنا وللعرب).

في العقود الخمسة التالية (من 1967 وحتى الآن): بدت مصر وكأنها تتدهور في كافة المجالات، اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا، وفي العلم والتكنولوجيا، وطبعًا عسكريًّا. وانعكس هذا كله بالطبع في تدهور مركزها في المنطقة وفي العالم.

هذه الفترة الأخيرة تبدو لنا فترة طويلة، وهي طويلة بالفعل (إذ شملت جيلين على الأقل)، فليس من المستغرب أن نرى اليأس يستبد بالناس.

هذا الشعور باليأس نلحظه أينما نظرنا: في التعليقات السياسية، في الأعمال الأدبية، في محاولات مستميتة للهجرة وفي انصراف كثيرين عن السياسة إلى مشروعاتهم الفردية. ولكن من المفيد في رأي أن ننظر إلى محنة مصر الحالية، على الأقل بين الحين والآخر، في سياق تاريخي أطول، إذ سنكتشف حينئذ أن مثل هذه المحنة ليس جديدًا على مصر.

كانت هناك طبعًا فترة ظلام طويلة (أطول بكثير مما نحن فيه) قبل بزوغ عهد محمد علي في بداية القرن التاسع عشر. ثم جاءت فترة مبهرة استمرت أكثر من ثلاثة عقود (1805 - 1840)، وكانت مبهرة اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا وثقافيًّا. ثم جاءت ثلاثة عقود من التراجع (1840 - 1870). ثم عقد مبهر هو عصر إسماعيل (1870 - 1880). ثم فترة طويلة نسبيًا شهدت تقدمًا ملحوظًا (رغم الاحتلال) في الاقتصاد والتنظيم القانوني والثقافة (1882 - 1914). ثم فترة طويلة أخرى (هي فترة ما بين الحربين) مبهرة ثقافيًا (رغم الاحتلال أيضًا)، ولكنها شديدة الاضطراب سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا.

إن مجرد إدراك هذا التتابع لفترات الصعود والهبوط من شأنه أن يخفف كثيرًا من قوة الشعور باليأس والإحباط. ولكننا نريد أيضًا أن نعرف ما الذي يمكن أن نستفيده من هذه النظرة التاريخية طويلة المدى من حيث ما يمكن أن تلقيه من ضوء على الحاضر والمستقبل.

أريد أن أستخلص درسين:

الدرس الأول: أن أفضل فترات مصر (من حيث إحراز التقدم في مختلف المجالات) هي الفترات التي تسود فيها عالميًّا درجة معقولة من توازن القوى. ولا أظن أن هذا صحيح فيما يتعلق بكل البلاد، فلا أظن مثلًا أن لبنان أو اليمن تستفيد من توازن القوى مثلما تستفيد مصر. لماذا بالضبط؟

إن القول الذي يتكرر كثيرًا من أن "مصر مستهدفة" صحيح. قد تكون كل البلاد "مستهدفة" (بدرجة أو بأخرى)، كما أن كل حيوانات الغابة مستهدفة، الصغير منها والكبير، من جانب الحيوانات الاكبر.

ولكن بعض حيوانات الغابة مستهدفة أكثر من غيرها، وكذلك بعض الدول مستهدفة أكثر من غيرها. وأظن أن مصر عبر تاريخها الطويل كانت دائمًا مستهدفة أكثر من كثير غيرها.

كثيرًا ما يقال إن مصر مستهدفة بسبب موقعها الجغرافي. وهذا كان صحيحًا حتى تقدمت وسائل المواصلات لدرجة جعلت الموقع أقل أهمية بكثير.

ومصر ليست مستهدفة بسبب مواردها الطبيعية. ربما كان هذا مهمًّا في عصر القطن ولكن ليس الآن.

مصر مستهدفة أكثر من تونس مثلًا أو لبنان أو اليمن، وأكثر كذلك من سيريلانكا مثلًا أو بنجلاديش، بسبب ثقلها في العالم العربي، وسبب الثقل سكاني وثقافي. والعالم العربي مستهدف بسبب البترول وإسرائيل. وأطماع الدول الكبرى لا يجري تحييدها إلا بأطماع دول كبرى أخرى، وتاريخ مصر الحديث يؤيد هذا، المرة بعد الأخرى.

أنا لا أقلل من أهمية ثورات المصريين وجهودهم للتحرر من السيطرة الأجنبية، ولكن الأهم من ثورتي القاهرة الأولى والثانية في عهد الحملة الفرنسية كان وقوف الإنجليز ضد الفرنسيين، فالذي أخرج الفرنسيين من مصر في الحقيقة هم الإنجليز. والذي أضاع استقلالها وأنهى تجربة محمد علي هو أن فرنسا كانت أضعف من الوقوف ضد الإنجليز. والذي ثبت أقدام الإنجليز في مصر هو الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في 1904. والذي ساعد على نجاح الثورة المصرية في 1952، رغم وجود الجيش الإنجليزي على قناة السويس، هو التأييد الأمريكي. وكان هذا هو نفسه الذي أرغم الإنجليز والفرنسيين والإسرائيليين على الانسحاب بعد اعتداء 1956. والذي أضاع استقلال مصر في 19 هو مجيء عصر "الوفاق" بين الأمريكيين والسوفييت. والذي سمح للأمريكيين بالانفراد بالسيطرة على مصر هو اتفاق بين الروس والأمريكيين في 1972 بسبب حاجات ومصالح سوفيتية، اقتصادية وتكنولوجية في ذلك الوقت.

ومنذ ذلك الحين لم يحدث في العالم، للأسف، ما يغير توازن القوى. اللهم إلا البوادر الأخيرة على التدهور النسبي في مركز أمريكا في العالم.

الدرس الثاني الذي نستفيده من قراءة التاريخ المصري (ويهمنا في المجال الذي نحن بصدده الآن): هو أن مصر لا تزدهر (سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا) إلا في ظل دولة قوية، وعصور الدولة الرخوة في مصر هي عصور انحطاط.

الفترتان الذهبيتان طوال القرنين الماضيين في التاريخ المصري هما فترة محمد علي (1810 - 1[illegible]) وفترة عبد الناصر (1955 - 1967)، ومعظم مظاهر الانحطاط في مصر في الأربعين سنة الأخيرة يمكن بسهولة ردها إلى رخاوة الدولة. إن جمال حمدان (في الجزء الثاني من "شخصية مصر") يقتبس "نابليون" في مذكراته التي كتبها في منفاه في سانت هيلانة، إذ يقول "نابليون" إنه لا يعرف دولة في العالم يعتمد تقدمها على قوة الدولة، مثل مصر.

هذان العاملان الأساسيان في تحديد مسار الصعود والهبوط في التاريخ المصري (التوازن الدولي ومدى قوة الدولة) يبدوان كما لو كانا قد مارسا هذا الدور المهم عبر التاريخ المصري الطويل.

ولكن العالم يتغير. والعالم الجديد يتسم بظاهرتين جديدتين مهمتين على الأقل:

1 - ارتفاع معدل درجة العولمة، بدرجة غير معهودة من قبل.

2 - الارتفاع الشديد في أهمية الاقتصاد والتكنولوجيا.

وهاتان السمتان لهما آثار مهمة بلا شك على العاملين اللذين ذكرتهما حالًا واعتبرت أنهما يحكمان إلى حد كبير التاريخ المصري: توازن القوى في العالم، ومدى قوة الدولة.

فارتفاع درجة ومعدل العولمة يجعل توازن القوى في العالم يتخذ صورًا جديدة.
وارتفاع أهمية الاقتصاد والتكنولوجيا يغير من طبيعة دور الدولة في التقدم أو التخلف.
فما أثر هذا التغير على مركز مصر في العالم الجديد؟

أما فيما يتعلق بتوازن القوى في العالم، فقد يكون من الممكن أن تتطلع مصر إلى عصر جديد يتسم بتوازن جديد للقوى قد يسمح لدولة كمصر بحرية أكبر في الحركة وباستقلال أكبر للإرادة.

بعبارة أخرى: يمكن أن يتطلع المرء إلى عصر جديد يزداد فيه تدهور المركز النسبي للولايات المتحدة في العالم ويشهد توازنًا جديدًا في القوى يسمح للدول الأصغر بدرجة أكبر من التحرر.

هذا بلا شك ممكن الحدوث ولكن هناك ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى: توازن القوى في العالم لا بد أن يتخذ صورة جديدة في عصر العولمة عما كان يتخذه في عالم الدول القومية المنكفئة نسبيًا على نفسها.

نحن قد اعتدنا طوال القرنين الماضيين على الأقل على صورة دولتين عظميين تقتسمان العالم فيما بينهما، فتخضع الدول الصغرى لنفوذ إحداهما: بريطانيا أو فرنسا، ثم الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي.

أما في عصر العولمة فتحل محل علاقة التابع والمتبوع (أكثر فأكثر) علاقات الاعتماد المتبادل.

كان من السهل مثلًا أن نصور العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان، في العقد التالي للحرب العالمية الثانية، على أنها علاقة بين دولة متبوعة ودولة تابعة، وكذلك علاقة الولايات المتحدة بألمانيا الغربية، وكذلك علاقة الاتحاد السوفيتي بتشيكوسلوفاكيا مثلًا.

ألا يبدو الأمر مختلفًا الآن؟ حيث يصعب تصوير اليابان كمجرد تابع للولايات المتحدة أو جمهورية التشيك كتابعة لروسيا. يبدو أن علاقة التبعية قد حل محلها الاعتماد المتبادل.

في هذا العالم الجديد (في ظل العولمة) قد تتحول صورة العالم من صورة دولتين عظميين تقتسمان العالم إلى صورة مناطق أو أقاليم في وسطها مركز قوى تدور في فلكه دول أو وحدات صغيرة دون أن تنفرد دولة المركز بالسيطرة التامة على الدول الدائرة في فلكها.

في هذه الصورة الجديدة سوف تتغير الدول الأقطاب، فيكون لديك الولايات المتحدة التي تدور في فلكها دول مثل كندا والمكسيك ومعظم دول أمريكا اللاتينية، ولكن يكون لديك أيضًا قطب آخر هو البرازيل تدور في فلكه دول أصغر. وفي آسيا سيكون لديك أقطاب كالصين واليابان والهند. وفي أوروبا روسيا وألمانيا، وهكذا. في الشرق الأوسط، أو ما اعتدنا تسميته بالعالم العربي، قد تصبح إسرائيل هي القطب الذي يدور حوله معظم الدول العربية، ومنها مصر. هذا هو بلا شك جوهر المشروع الإسرائيلي، وهو مشروع مخيف اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا. ونحن للأسف، منذ 1967، لا نفعل أي شيء لإيقافه.

في مثل هذا التصور لن يكون لمصر القدرة على أن تلعب لعبتها المعهودة بالإفادة من صراع قطبين كبيرين، إذ إنها ستكون مواجهة بقطب واحد فقط، قد لا تجد الأقطاب الأخرى لديها مصلحة في تحديه.

الملاحظة الثانية: أنه في العالم الجديد قد تجد مصر أيضًا أنها فقدت جزءًا كبيرًا من ميزتها النسبية التقليدية المستمدة من ثقلها في العالم العربي، هذا الثقل المستمد بدوره من حجم سكانها ومكانتها الثقافية.

ففي العالم الجديد يكتسب الاقتصاد والتكنولوجيا أكثر وأكثر مكانة أكبر من مكانة الثقافة. كل شيء يقاس بالمال، والكفاءة تقاس بمعايير اقتصادية وتكنولوجية أكثر من المعايير الثقافية.

في ظل غلبة الاقتصاد والتقدم التكنولوجي لم يعد يهم كثيرًا حجم السكان كما كان في الماضي، والتفوق الثقافي أصبح هو نفسه محكومًا بالتقدم الاقتصادي والتكنولوجي (انظر على سبيل المثال حالة قطر وقناة الجزيرة وتفوقها الإعلامي على مصر وقنواتها إذا تمت المقارنة مثلًا بعصر "إذاعة صوت العرب").

الملاحظة الثالثة: إن تضافر ظاهرة العولمة مع ظاهرة الصعود النسبي للاقتصاد والتكنولوجيا كمعيار للتقدم (والظاهرتان مترابطتان) قد أديا إلى انحسار دور الدولة في العالم كله. في ظل العولمة تنحسر أهمية الولاء القومي، وفي ظل غلبة الاقتصاد والتكنولوجيا تطغى قوة الشركات العملاقة على قوة الدولة.

وفي ظل هذا وذاك يصعب التعويل على أن تقوم دولة قوية (حتى في مصر) بالدور الذي كانت تقوم به في الماضي من حيث دفع عجلة التقدم.

هذه العوامل الثلاثة (العولمة وازدياد أهمية الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجيا والانحسار التدريجي لدور الدولة) هي بلا شك من العوامل، إن لم تكن أهم العوامل، في محنة مصر التي استمرت أكثر من أربعين عامًا.

ولكن الأمور لا يمكن أن تكون قاتمة إلى هذا الحد:

إن التاريخ و"المنطق البسيط" يقولان لنا إنه لا بد أن يكون بعد العسر يسر.

فتاريخ مصر الطويل حافل بدورات الازدهار والانحطاط.

والقوى (أو العوامل) المسببة لمحنة مصر الراهنة توَلد هي نفسها، وبطبيعتها، عوامل تساعد على النهضة من جديد، سواء على نطاق العالم، أي تولد على نطاق العالم قوى جديدة قد تكون مساعدة على نهضتها، أو على نطاق المجتمع المصري نفسه، فهناك أيضًا قوى جديدة تولد في داخل المجتمع المصري، وواعدة بمستقبل أفضل.

وتاريخ العالم القديم والحديث يدلنا على أن من الممكن جدًّا لأي أمة مهما قابلت من مصاعب وكوارث أن تنهض من جديد.

انظر إلى ألمانيا بعد تقسيمها إلى دولتين بعد الحرب، أو إلى اليابان بعد هزيمتها في الحرب وضربها بالقنابل النووية عند نهاية الحرب.

فعلى مستوى العالم ككل، نحن أبعد ما نكون عن القدرة على التكهن بطبيعة التوازن الدولي الجديد الذي يمكن أن ينشأ نتيجة تدهور المركز النسبي للولايات المتحدة وصعود المركز النسبي للدول الاسيوية (خاصة الصين والهند). إن هذا التوازن الجديد قد يحوي في طياته ليس فقط تغيرات في القوى النسبية للدول بل لا أقل من حلول حضارة جديدة محل حضارة قديمة. والحضارة الجديدة (التي قد يكون مركزها في هذه المرة في جنوب وشرقي آسيا) قد تحمل احتمالات ومواقف أفضل إزاء المنطقة العربية والثقافة العربية والإسلامية ودور مصر فيهما.

هناك أيضًا عوامل داخلية مساعدة على النهضة، من أهمها في رأيي ما حققته المرأة المصرية من تحرر خلال الخمسين عامًا الماضية لأسباب ليست منقطعة الصلة بنفس العوامل التي أدت إلى التدهور (كالانفتاح على العالم والتضخم).

بل هناك أيضًا مجرد الزيادة السريعة في السكان. فمهما شكونا من تدهور مستوى التعليم فإن فرص إنتاج أشخاص موهوبين سواء في العلم، أو الأدب، أو الرياضة، تكون أكبر بالضرورة.

إن الانفتاح الشديد على العالم الذي بدأ في السبعينيات لم يكن ضررًا محضًا، بل شحذ مواهب جديدة، وسمح بظهور إبداعات لم تكن لتظهر في ظل الانعزال عن العالم.

ولكن مهما كان هناك من العوامل المساعدة على نهضة مصر من جديد، فمن المؤكد أن علينا واجبًا يزيد على مجرد الانتظار، أي انتظار أن تنتج هذه العوامل أثرها دون أي جهد منا.

فالتغير في موازين القوى في العالم قد يضيع نفعه بالنسبة لنا، إذا لم نفعل شيئا للإفادة منه أو إذا ظننا أن فائدته بالنسبة لنا تتوقف على نفس الأسباب القديمة (ثقلنا السكاني والثقافي في العالم العربي). إذ إن هذا (الثقل السكاني والثقافي) لم يعد كما كان منذ خمسين عامًا، والعالم ككل، والعالم العربي أيضًا، ليسا الآن مثلما كانا منذ خمسين عامًا.

الإفادة من التوازن الجديد في العالم يتوقف على أشياء أخرى لا بد أن نعمل على توفرها.

وعلى سبيل المثال: الصين أو الهند قد يكون لديها أسباب للتعاطف معنا أكثر مما لدى الولايات المتحدة مثلًا طوال نصف القرن الماضي. ولكن هل مصر الآن في نظر الصين أو الهند مثلما كانت في نظرهما منذ خمسين عامًا في ظل عالم جديد يؤكد أهمية التفوق الاقتصادي والتكنولوجي، وفي ظل عالم عربي يلعب فيه البترول أهمية أكبر مما كان يلعبه منذ خمسين عامًا، وتستطيع دولة صغيرة جدًا فيه مثل قطر، أن تكون لها قناة تلفزيونية أكبر أثرًا من القنوات المصرية، أو حيث توزع مجلة ثقافية عربية (غير مصرية) أكثر مما توزع المجلات الثقافية المصرية، إلخ؟

للإفادة من العوامل الإيجابية الجديدة في العالم وفي مصر يجب بلا شك شحذ الفكر وشحذ الهمة، فنستغل كل ما يظهر من فرص جديدة ونحاول أن نخلق فرصًا جديدة خلقًا.

للأسف، نحن حتى الآن مستمرون في فعل عكس هذا بالضبط: نضيع ما يتاح لنا من فرص، ولا نحاول أن نخلق فرصًا جديدة.

ماذا فعلنا مثلًا من أجل تقوية علاقاتنا بمراكز النهضة الجديدة في آسيا؟

وأمريكا اللاتينية تتغير لصالحنا، فماذا فعلنا لكي نمد أيدينا إليها؟

وأظن أن أمثلة كثيرة أخرى يمكن أن تُعطى على ما يمكن عمله حتى في ظل الظروف الحالكة التي نمر بها.

الظروف حالكة حقًا، ولكن لا يمكن أن تكون حالكة بالدرجة التي نتصورها، وبالدرجة التي تدل عليها درجة استجابتنا الضعيفة للتحديات والفرص.

(4)

ما أكثر ما نصادف في التاريخ أن يقع حادث ما فنفهمه بمعنى معين، ويعلن أصحابه له هدفًا أو أهدافًا بعينها، ثم يظهر بعد مرور الزمن أن مغزاه التاريخي مختلف تمامًا عما كان يظنه الناس وقت حدوثه، وأن أهدافه الحقيقية ليست هي ما أعلن عنه في البداية.

عندما قامت الثورة الفرنسية في 1789 فهمها الناس على أنها ثورة من أجل "الحرية والإخاء والمساواة"، ثم تبين، بعد أقل من نصف قرن من قيامها، أنها كانت في الحقيقة ثورة الطبقة البرجوازية ضد الإقطاع، وأن هدفها الحقيقي هو تسليم الحكم لهذه الطبقة الجديدة بدلًا من الإقطاعيين.

وعندما قامت الثورة الروسية في 1917 قُدمت للناس على أنها ثورة من أجل تحقيق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، بل ذهب بعض المتحمسين لها إلى أنها بداية لحضارة جديدة. ولكن كتب مفكر فرنسي (ريمون آرون) بعد ذلك بأربعين عامًا أن المغزى الحقيقي للثورة الروسية هو أن تلحق روسيا (المتخلفة اقتصاديًا عن الغرب) بالدول الرأسمالية المتقدمة، فتبني مثلها "المجتمع الصناعي الحديث".

وعندما قامت الحربان العالميتان في النصف الأول من القرن العشرين، قُدمت كل منهما لشعوب الدول

المتحاربة، على أنها حروب قومية، تستهدف الدفاع عن الوطن، أو حماية الديمقراطية، ولكننا نعرف الآن أنها كانت في الحقيقة منافسة بين دول استعمارية من أجل أن تحتفظ كل منها بمستعمراتها أو أن تضيف إليها مستعمرات أو مناطق نفوذ جديدة.

ومنذ ربع قرن قامت ثورات في دولة بعد أخرى من دول أوروبا الشرقية، انتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي نفسه وتفككه إلى عدة دول، وقيل وقتها (بل ولا يزال يقال) إنها كانت ثورات من أجل الديمقراطية والتخلص من الحكم الشمولي الاستبدادي. ولكن هناك من رأى فيما حدث انتصارًا جديدًا لما يمكن أن يسمى بـ"حضارة السوق"، إذ امتدت هذه الحضارة، نتيجة لسقوط الشيوعية، لتكسب أراضي جديدة، فتظفر بأسواق جديدة تحتوي على ملايين من المستهلكين الجدد الذين كانوا ممنوعين، في ظل النظام الشيوعي، من الاشتراك في مهرجان المجتمع الاستهلاكي العظيم.

***

عندما قامت ثورة في دولة عربية بعد أخرى خلال الخمس سنوات الماضية، رُفعت أيضًا شعارات عظيمة تدور حول القضاء على الفقر، وتحقيق الديمقراطية، واحترام الكرامة الإنسانية، مما كان يناسبه تمامًا وصف "الربيع العربي"، لو كان هذا هو المغزى الحقيقي لهذه الثورات. ولكن حدث خلال هذه السنوات الخمس ما نعرفه جميعًا من خيبة الآمال، في دولة عربية بعد أخرى، مما يجعل من الملائم جدًّا أن نتساءل عما إذا كان المغزى الحقيقي لما حدث، في هذه المرة أيضًا، مختلفًا تمامًا عن معنى الشعارات التي رفعتها هذه الثورات.

لسنا في حاجة هنا، كما أننا لم نكن في حاجة قَطُّ، في أي من الأمثلة التاريخية السابقة، إلى الاعتقاد بوجود "مؤامرة". فالبرجوازية في فرنسا لم "تتآمر" على الإقطاع، ولا كان الماركسيون في روسيا "يتآمرون" ضد الشعب الروسي، ولا كان زعماء أوروبا خلال الحربين العالميتين "يتآمرون" ضد شعوبهم. لقد كان هؤلاء جميعًا يؤمنون بما يقولون، ويصدقون الشعارات التي يرفعونها، عن الحرية والمساواة، وعن العدالة الاجتماعية، وعن حماية الوطن من الأعداء. وهكذا كان أيضا الثوار العرب في الخمس سنوات الماضية. ولكن "النية" شيء، و"المغزى التاريخي" شيء آخر. ونحن نكتشف المغزى التاريخي للحدث، ليس مما يقوله ويؤمن به أصحابه، ولكن مما تفرضه الظروف الاجتماعية وما تمليه العلاقات الدولية السائدة.

ما هي هذه الظروف إذن؟ وما هي العلاقات الدولية السائدة التي تكاد تحتم اتجاه هذه الثورات العربية في مسار دون آخر؟ وما الذي يجعلنا نرجح أن الذي يحدث في مصر وبقية الدول العربية الآن هو جولة جديدة في تطور "حضارة السوق"، حيث تقوم هذه الحضارة (أو هذا النظام) بضم أراضٍ جديدة إلى ما سبق لها ضمه؟

***

إني أبدأ بالاعتراف بأني أنطلق من وجهة نظر محددة (قد لا يتفق معها القارئ) وهي إعطاء الأولوية في تحديد مسار الأحداث التاريخية الكبيرة، للتطور التكنولوجي، وليس للأفكار أو الآمال والطموحات. قد يبدو هذا الترتيب مؤسفًا (وهو في نظري كذلك)، ولكني لا أجد حيلة لإنكاره. الإنسان للأسف تحكمه الحاجات المادية المباشرة أكثر مما تحكمه العواطف والأفكار النبيلة، بل إن العواطف والأفكار تتكيف مع الوقت مع هذه الحاجات المادية أكثر مما يحدث العكس. ونظام السوق هو النظام الذي يسمح أكثر من غيره، بانطلاق التطور التكنولوجي، ليعبر البحار والمحيطات، وليهدم أقوى السدود، وليتجاوز أشد الحواجز مناعة. حدث هذا طوال الخمسمائة عام الماضية، منذ بدأ الأوروبيون في استعمار العالم الجديد، وانتشرت الثورة الصناعية من بلد لآخر في أوروبا وأمريكا، ثم في الدول الاشتراكية نفسها. غزت حضارة السوق الحضارات الآسيوية، بداية من اليابان، وحتى الصين والهند، ثم أسقطت النظام

الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وبقية أوروبا الشرقية، باسم نشر الديمقراطية، وها هي الآن تقوم بغزو العالم العربي باسم "ثورات الربيع العربي".

قد يقال: وهل كان النظام السائد في مصر وبقية البلاد العربية قبل هذه الثورات، مختلفًا عن نظام السوق؟ قد يكون من الممكن وصف ذلك النظام بهذا الوصف، ولكنه كان من نوع "رث"، أو "متخلف"، وهناك من القوى الخارجية والداخلية من يرغب في تطويره وتحديثه. كان النظام السائد أقرب إلى ما يُعرف بنظام "المحاسيب"، حيث تغلب العلاقات الشخصية (أو الشللية) مع أصحاب النفوذ على العلاقات القائمة على حساب الربح والخسارة وتعظيم الأرباح.

قد يرجح صحة هذه النظرة ما نلاحظه من أن البلاد العربية التي لم تشهد، خلال هذه السنوات، ثورة أو انتفاضة أو تطورات من النوع الذي أطلق عليه وصف "الربيع العربي" هي بلاد لا تحتاج "حضارة السوق" إلى غزوها في الوقت الحاضر. قد تحتاج هذه البلاد حقا إلى ديمقراطية أكثر، أو إلى عدالة اجتماعية أكثر، ولكنها (ويا للغرابة) لم تشهد "ربيعًا عربيًّا" مثلما شهد غيرها.

قد يرجح صحة هذه النظرة أيضًا ما نراه في بعض البلاد العربية التي شهدت مثل هذه الثورات، وعلى الأخص في مصر، من سير حثيث نحو المزيد من "الخصخصة" وتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة، حتى بالمقارنة بما كان سائدًا من قبل.

إن الكلام يتردد بين الحين والاخر بأن ما يحدث الآن في البلاد العربية يُذكِّر بما وصفته وزيرة سابقة للخارجية الأمريكية بـ"الفوضى الخلاقة". كما تتردد بين الحين والآخر الإشارة إلى أن العالم العربي يشهد الآن تكرارًا لما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى، من تجزئة وتقسيم وتوزيع جديد لمناطق النفوذ طبقا لاتفاقية "سايكس-بيكو". ولكن القول بـ"الفوضى الخلاقة"، وإن كان يشير بحق إلى ما تعيشه البلاد العربية اليوم من فوضى، فإنه لا يدلنا بالضبط عما هي تلك الثمار البديعة التي ستقوم هذه الفوضى بخلقها في النهاية. أما تشبيه ما يحدث بما حدث نتيجة لاتفاقية "سايكس-بيكو"، فقد لا يكون صحيحًا إلا من حيث دور العوامل الخارجية في تطور الأحداث العربية، وربما أيضًا من حيث الرغبة في التجزئة والتفرقة، ولكنه لا يساعدنا كثيرًا في اكتشاف الدافع الحقيقي وراء كل ذلك. فهل التشخيص الحقيقي لهذا كله هو كسب موطئ قدم جديد لـ "حضارة السوق"؟

الفصل الثالث
القومية العربية

(1)

للقومية العربية معنيان، من المفيد أن نميز بينهما من البداية. فقد يُستخدم تعبير القومية العربية للإشارة إلى العناصر والروابط المشتركة التي تجمع بين أفراد أو شعوب الأمة العربية، والشعور بالولاء الناتج عن هذه العناصر المشتركة. ولكن تعبير القومية العربية يستخدم أيضًا بمعنى الحركة أو النشاط الذي يُبذل عمدًا وعن وعي، لتحقيق ما فيه مصلحة هذه الأمة، وعلى الأخص العمل على توحيدها أو استقلالها.

والقومية العربية في محنة اليوم، بكلا المعنيين: الرابطة والولاء آخذان في الضعف والتدهور، والحركة والنشاط بهدف مقاومة هذا التدهور أو بهدف توحيد أجزاء الأمة الممزقة، هما أيضًا في خمول شديد وآخذان في التراجع.

والضعف في الناحيتين يغذي أحدهما الاخر: فالضعف الذي يصيب الشعور بالولاء يزيد حركة التوحيد ضعفًا على ضعف، وما يصيب حركة التوحيد من ضعف يغري أفراد الأمة بالتمرد عليها يأسًا وقنوطًا.

إن استرجاع تاريخ القومية العربية خلال الخمسين عامًا الماضية لا بد أن يقوي شعورنا بالقنوط. فبعد فترة من الازدهار في الخمسينيات والستينيات، وعلى الأخص بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات، سواء من حيث ازدياد قوة الشعور بالولاء، أو ارتفاع درجة النشاط من أجل تحقيق الوحدة والاستقلال، أصيبت القومية العربية بضربات في النصف الثاني من الستينيات، ثم توالت عليها الضربات من كل اتجاه طوال الأربعين عامًا التالية، حتى كادت الدعوة إلى الوحدة، بأي صورة من الصور، تختفي من جداول أعمال السياسيين العرب وخطبهم على السواء، وحتى أصبحت المقارنة بين مشاعر شبابنا اليوم نحو هدف الوحدة، وبين مشاعر جيلي عندما كنا في مثل عمرهم، داعية للأسى والدهشة في نفس الوقت.

ولكني أريد أن أزعم أن قراءة تاريخ القومية العربية في فترة أطول من خمسين عامًا، أي خلال قرنين كاملين، يمكن أن تخفف من هذا الشعور بالقنوط، إذ قد يستخلص من هذه القراءة أن القومية العربية، بكلا المعنيين، تمر بدورات من الإزدهار ثم الضعف ولا تسير بالضرورة، لا في تقدم مستمر ولا انحسار مستمر. إذا كان الأمر كذلك حقًا، فإن من المهم أن نفهم بالضبط عوامل الازدهار وعوامل الانحسار، عسى أن يكون في مقدورنا وقف التدهور الراهن وإعادة الحيوية من جديد للشعور بالولاء لهذه الأمة، وللحركة الهادفة إلى توحيدها.

(2)

مرت القومية العربية خلال القرنين الماضيين بثلاث مراحل باهرة من الازدهار، تلتها ثلاث مراحل من التدهور. كانت المرحلة الأولى في العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر، ولعب الدور الناصع فيها والي مصر، محمد علي، وابنه الفذ إبراهيم. كان محمد علي يطمح بلا شك إلى إقامة إمبراطورية عربية، فنجح في فتح السودان وضمها إلى مصر في 1821، واستمر ذلك ثلاثين عامًا حتى وفاته في 1849. وفتح ابنه إبراهيم بلاد الشام، فانضمت بدورها إلى حكم محمد علي فيما بين 1 و1840. تحالف محمد علي مع الأمير بشير في لبنان، الذي حكم لبنان نحو خمسين عامًا، حتى سقط

مع ضرب محمد علي في 1840. ودان الحجاز لمحمد علي بالولاء إلى أن ضَرب محمد علي. دخلت حركة التوحيد العربي في حالة انحسار طوال الربع الثالث من القرن التاسع عشر، ثم التهبت المشاعر من جديد ونشطت حركة المناداة بالتوحيد في العقدين الأخيرين من القرن وخلال الحرب العالمية الأولى، فتعددت منذ 1875 الجمعيات السرية والعلنية التي تنادي بالاستقلال للعرب، وبإحياء حضارتهم، وتحقيق وحدتهم. وساهم في هذه الدعوة كُتاب ومفكرون مسلمون ومسيحيون، كعبد الرحمن الكواكبي ونجيب عزوري، حتى تحولت الدعوة إلى ثورة ضد الإمبراطورية العثمانية قادها الحسين بن علي والي مكة. ثم ضُربت الفكرة والحركة والثورة العربية ضربة قاصمة، كما هو معروف، بخيانة الحلفاء لوعودهم وقيامهم بتقسيم غنائمهم العربية بين بريطانيا وفرنسا. وانشغلت دول المشرق العربي، طوال فترة ما بين الحربين، كما انشغلت مصر، بهدف تحقيق الجلاء، عن أي هدف يتعلق بفكرة العروبة.

دبت الحياة من جديد في الشعور القومي وحركة القومية العربية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وساهمت في إذكاء هذا الشعور كتابات ساطع الحصري، وحركة القوميين العرب، وكذلك حزب البعث. واقترن هذا الانتعاش في الفكرة القومية بتتابع الثورات والانقلابات في دولة عربية بعد أخرى، وبإعلان كثير من هذه الثورات والانقلابات إيمانها بالوحدة العربية، بل ونجح بعضها في تحقيق أشكال مصغرة من الوحدة، على أمل أن تتسع في المستقبل فتشمل الدول العربية كلها. وكان أكثر صور التوحيد نجاحًا وطموحًا اتحاد مصر وسوريا في 1958، حين تكونت الجمهورية العربية المتحدة، على أمل أن تكون نواة لوحدة عربية تزداد اتساعًا. ثم أصاب الحركة القومية الانتكاس من جديد، وتلقت ضربات متتالية، من انفصال سوريا عن مصر في 1961، ثم فشل محادثات الوحدة التي تجددت في 1963 بين سوريا ومصر والسودان، واشتداد هجوم الدول العربية المسماة ب-"المحافظة" على الدول العربية المسماة ب-"الثورية"، وزيادة التباعد والجفوة بين الفريقين، حتى أصيب الجميع بضربة قاصمة في1967، عانى منها الثوريون والمحافظون على السواء، كما أصابت في الصميم حركة القومية والتوحيد العربية، وأضعفت بشدة الشعور بالانتماء والولاء لأمة عربية كبيرة نتيجة للضعف الذي أصاب الأمل في تحقيق أي هدف من الأهداف القومية الكبرى. ولا يزال هذا الضعف في حركة القومية العربية وفي الولاء القومي سائدًا حتى اليوم، مما طبع بالإحباط والقنوط أي تفكير يتعلق بمستقبل القومية العربية.

(3)

إن أي محاولة لاستشراف مستقبل القومية العربية، يجب أن تحاول الإفادة من دروس هذا التاريخ الذي عرضته باختصار شديد في السطور السابقة. وأعتقد أن قارئ هذه التجارب الثلاث التي مرت بها القومية العربية في الصعود ثم السقوط، لا بد أن يلاحظ اشتراكها جميعًا في سمتين أساسيتين: تتعلق إحداهما بطبيعة النظام السياسي والتركيب الاجتماعي اللذين سادا العالم العربي في كل من الحقب الثلاث، وتتعلق السمة الثانية بدور العوامل الخارجية في حالة بعد أخرى من حالات الصعود والسقوط. وسأبدأ أولًا بتناول السمة المتعلقة بالأوضاع الداخلية ثم أنتقل إلى دور العوامل الخارجية.

لا بد أن نلاحظ أولًا في كل التجارب الثلاث غلبة دور الزعيم أو القائد على دور المساهمة الشعبية أو الجماهيرية، أو بعبارة أخرى: الطابع النخبوي الضيق للغاية الذي اتسمت به الحركة القومية. نحن نعرف جيدًا أن محمد علي في سعيه لإقامة إمبراطورية عربية لم يكن مدفوعًا لا بحركة شعبية، ولا بمصالح طبقية، بل ولا حتى بمشاعر قومية أو دينية من جانبه. إن محمد علي لم يكن على أي حال عربيًّا، ولم يكن هو ولا ابنه إبراهيم يتقنان اللغة العربية، وإنما كان الدافع الأساسي لدى محمد علي

مطامح شخصية بحتة، لنفسه ولأسرته. كان ابنه إبراهيم أكثر تعاطفا بكثير مع الفكرة العربية، ولكنه بدوره لم يكن مدفوعًا في فتحه لبلاد الشام بأكثر من دوافع شخصية له ولأبيه.

نحن نعرف أيضًا أن الشعور القومي العربي طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان أضعف بكثير من الشعور الديني. نعم، كان العرب من مختلف الأديان يشعرون بكراهية شديدة للاستبداد التركي، مما جعلهم يستقبلون الفاتح المصري أحيانًا بـ"التأييد والتهليل والتكبير" على حد تعبير جورج أنطونيوس، ولكن هذا الفتح المصري لم يكن يستند إلى أي مصالح طبقية كتلك التي استندت إليها الحركات القومية في أوروبا في نفس القرن. يجب أن نلاحظ أيضًا أن مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي في مصر، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان من التأخر، وحالة التعليم من التردي، ووسائل الاتصال بين بلد عربي وآخر من البدائية، بحيث تمنع كلها أي نمو ذي شأن لحركة تستهدف الوحدة العربية.

لا أعتقد أن علينا أن نعلق أهمية كبيرة في تفسير نجاح أو فشل الحركة القومية على مدى نبل الدافع إليها. فالحركات القومية، سواء في ذلك القرن أو غيره، نادرًا ما عرف عن قوادها نبل الدافع أو تجردهم من المصالح الشخصية، ولا أظن أن الحكم على أي حركة قومية من هذه الزاوية يتسم بالحكمة. فكثيرًا ما تنتج أفضل الأشياء من أهداف غير نبيلة، وكثيرًا ما تنجح مطامح الحاكم الشخصية في أن تثير لدى الناس العاديين أنبل المشاعر وتدفعهم دفعًا إلى تحقيق أعظم الأهداف. ولكن المؤكد على أي حال، أن نجاح محمد علي وإبراهيم في توحيد مصر والسودان وبلاد الشام والحجاز تحت إمرتهما، لم يكن تلبية لمطلب شعبي ولا استند إلى مصالح شعبية أو طبقية.

كان الوضع، من هذه الزاوية، أفضل قليلًا بعد نصف قرن، فقد أصبحت الوحدة العربية وإحياء الحضارة العربية مطلبًا حقيقيًّا لدى شريحة واسعة من المثقفين في المشرق العربي. لم تأت قيادة هذه الحركة من مصر في هذه المرة، بل قامت في الشام والجزيرة العربية. كانت الحركة الوطنية في مصر منذ الاحتلال الإنجليزي لها في 1882 تهدف إلى تحقيق الجلاء. وبدا هدف الوحدة العربية أو إحياء المجد العربي للمصريين في ذلك الوقت، هدفًا بعيدًا عن الهدف العاجل وهو التحرر من الاحتلال البريطاني. بينما كانت الأهداف التي تحملها فكرة القومية العربية في بقية بلاد المشرق العربي، متسقة تمامًا مع هدف التحرر من الاستبداد التركي، ومن قهر اللغة التركية للغة العربية، وهدف تخليص المشرق العربي كله من محتل واحد، هو الدولة العثمانية.

ومع هذا، فلم تكن الحركة القومية في هذه المرحلة أيضًا تستند إلى أي مصالح اقتصادية ذات شأن، ولا إلى تأييد طبقة أو شرائح اجتماعية تجد لها مصلحة قومية في تحقيق الوحدة، إذ لم يكن التطور الاقتصادي في ذلك الوقت، في أي بلد من البلاد العربية، قد أسفر عن ظهور أكثر من طبقة متوسطة صغيرة للغاية ترتبط مصالحها بالزراعة، ولا تعتمد بدرجة تذكر على التجارة أو الصناعة، اللتين كانتا تخضعان بدرجة ساحقة لسيطرة الأجانب.

المدهش أن شيئًا مماثلًا، وإن كان بدرجة أقل، يمكن أن يقال عن الحركة القومية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. كانت هذه الحركة بدورها نابعة من أعلى وتستند إلى شعبية الزعيم أكثر مما تستند إلى مصالح اقتصادية، وإلى طموحات مثالية أكثر من الرغبة في تحقيق منافع طبقية. نعم، كانت الطبقة المتوسطة قد نمت بشكل ملحوظ في الكثير من البلاد العربية خلال العقود الأربعة الفاصلة بين سقوط الثورة العربية وقيام دعوة عبد الناصر القومية، ولكن هذا النمو كان راجعًا إلى انتشار التعليم أكثر منه إلى النمو الاقتصادي، ولم يكن دافع الحصول على سوق أكثر اتساعًا، أو فتح مجالات جديدة للاستثمار، أو الحصول على مواد أولية، تشكل أهمية تذكر لدى المنادين بالوحدة العربية في ذلك الوقت.

كانت الدوافع الأساسية لدى دعاة الوحدة العربية وأنصارها في الخمسينيات والستينيات تتعلق أساسًا بتحقيق الاستقلال السياسي (خاصة لدى الدول العربية التي كانت لا تزال محتلة) والاستقلال الاقتصادي عن الدول الاستعمارية أو المتقدمة اقتصاديًّا. وهذه الدوافع، على الرغم من نبلها، وبعكس الدوافع الاقتصادية الأنانية المباشرة، لم تكن قادرة على الصمود طويلًا أمام ما يمكن أن يوجه لأصحابها من ضربات، من جانب من لهم مثل هذه الدوافع الأنانية المباشرة.

الذي أريد أن أخلص إليه الآن، هو أن نقطة ضعف أساسية كانت تشترك فيها التجارب القومية الثلاث السابقة- تجربة محمد علي، وتجربة الحسين بن علي، وتجربة عبد الناصر: كانت كلها حركات قومية تُلقى على الناس من عل، وتقودها شخصيات قوية وملهمة وقادرة على تجميع الناس حول هدف الوحدة، أو على الأقل على إجبار الناس على قبوله، لكن هذه الحركات كانت بطبيعتها غير مؤهلة للصمود طويلًا في وجه عواصف آتية من الخارج.

(4)

أنتقل الآن إلى العوامل الخارجية. والحقيقة هي أنه لا يجب أن نستغرب أن يكون دور العوامل الخارجية في تحديد مصير القومية العربية، حتى الآن على الأقل، أكبر مما تلعبه أي عوامل داخلية. فالدول العربية استمرت دولًا تابعة، بمعنى أو آخر، لقوى خارجية، طوال المائة والخمسين عامًا الماضية على الأقل. كانت تجربة محمد علي قد بدأت قبل أن تتم أي دولة أوروبية ثورتها الصناعية، ومن ثَمَّ قبل أن يكون لأي دولة أوروبية أطماع ذات خطر في أي بلد عربي. ولكن هذه الأطماع اكتملت ودفعت الدول الأوروبية إلى إيقاف محمد علي عند حده، قبل أن يكتمل- للأسف- مشروعه في إقامة إمبراطورية عربية. منذ ذلك التاريخ، أي منذ سنة 1840، وقفت القوى الخارجية للعالم العربي بالمرصاد، فأصبح العالم العربي هو التابع، وهذه القوى الخارجية هي المتبوع، فكيف يمكن أن نتوقع أن يكون التطور الداخلي، سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا، هو الحاكم الرئيسي لمسار القومية العربية؟

إن المغرمين بالبحث عن أسباب اقتصادية واجتماعية في داخل أي مجتمع، لتفسير ما يحدث له في مختلف جوانب الحياة، كثيرًا ما يكونون على حق عندما يتعلق الأمر بمجتمع منعزل عن العالم، أو مجتمع يؤثر في العالم المحيط به أكثر مما يتأثر به، أو مجتمع لديه من الوسائل ما يحمي به نفسه من هذه المؤثرات. ولكن أيًّا من هذه الحالات لم تكن هي حالة العالم العربي طوال المائة والخمسين عامًا الماضية، فلا عجب أن حركة القومية العربية، بل وفكرة القومية العربية نفسها ومشاعر الولاء التي تثيرها، تعرضت لعواصف عاتية هبت عليها من الخارج وتهدد الآن باقتلاعها من جذورها.

بل لا يجب أن نستغرب، والحال كذلك، أن يكون للعوامل الخارجية دور مهم، ليس فقط في ضرب القومية العربية إذا تعارضت مع مصالح دول أقوى، بل وحتى تشجيعها ودعمها إذا رأت هذه الدول مصلحة لها في نمو حركة القومية العربية ونجاحها. لقد حدث هذا وذاك: التشجيع والدعم مرة، والضرب بقسوة مرة أخرى، طوال المائة والخمسين عامًا الماضية، بل لقد بدأ الدعم والتشجيع حتى في أوائل تجربة محمد علي في إنشاء إمبراطوريته العربية.

يقول جورج أنطونيوس في كتابه الرائع "يقظة العرب":

> من الثابت أن محمد علي كان ينوي، بالإضافة إلى "إنشاء إمبراطورية عربية"، السعي للاستيلاء على الخلافة نفسها، ولم يخفِ هذه النية. وكان يعلم أن فرنسا تحبذ قيام مملكة مستقلة ومستقرة تضم بلادًا كبلاد الشام ومصر والجزيرة العربية واقعة على الطرق الكبرى المؤدية إلى الشرق أو بالأحرى على طريق بريطانيا المؤدي إلى الهند. كما أن النمسا شجعته في مساعيه إذ أوفدت له الكونت بروكش أوستن في مهمة خاصة، وكان يحمل اقتراحات معينة. ففي مذكرة له مؤرخة في 17 مارس 1833، رسم الخطوط الكبرى للمشروع الذي يقترحه بشيء من التفصيل. ويتلخص هذا المشروع في أن يتولى محمد علي الخلافة، وينشئ دولة

عربية تضم مصر والسودان والجزيرة العربية والشام والعراق. وقد فهم من هذا الاقتراح، أو على الأقل فهم محمد علي منه، أن الحكومة النمساوية تؤيده [5] .

أما تجربة الثورة العربية التي قادها الشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى، فمن المعروف والمشهور دور بريطانيا (وإلى درجة أقل فرنسا) في دعمها وتشجيعها، بالسياسة والسلاح، لتسهيل استيلاء بريطانيا وفرنسا على المشرق العربي من يد الأتراك، ومنع ألمانيا من الظفر به.

أما تجربة جمال عبد الناصر في السعي إلى توحيد العرب، فهي أقرب إلينا تاريخيًّا من أن تسمح لنا بأن نتبين بوضوح دور العامل الخارجي في دعم هذه الحركة وتشجيعها، ولكن لا يمكن للمرء، مهما بلغ حماسه وتعاطفه مع الحقبة الناصرية، ألا يلاحظ ما حققته حركة القومية العربية من منافع للسياسة الأمريكية، خلال النصف الثاني من الخمسينيات، في تقليص النفوذ البريطاني والفرنسي، في الخليج وعدن والأردن ولبنان والجزائر، وفي صد النفوذ السوفيتي الزاحف على المنطقة في هذه المرحلة من الحرب الباردة.

أما قصة الضرب والوأد اللذين تعرضت لهما حركة القومية العربية ثلاث مرات خلال المائة والخمسين عامًا الماضية، فهي أشهر من أن نعيد روايتها. فكلنا يعرف الطريقة التي تعاملت بها بريطانيا مع محمد علي لتفكيك إمبراطوريته العربية، ومع الشريف حسين للتخلي نهائيًّا عن حلمه بإعادة المجد العربي، والطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع جمال عبد الناصر للتخلي عن حلمه بتوحيد العرب، وعلى الأخص بدعم الهجوم الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن في 1967، ذلك الهجوم الذي أصاب مشروع التوحيد العربي بنكسة لا زلنا نعيش فيها حتى الآن، بعد أن مر عليها نحو خمسين عامًا.

(5)

إذا كان الأمر كذلك، فإنه لا بد لمن يحاول استشراف مستقبل القومية العربية، أن يتأمل ما حدث من تطورات، خلال الخمسين عامًا الماضية، في بيئة المجتمعات العربية (أي في العوامل الداخلية التي يمكن أن تعطل أو تساعد على استعادة الحركة القومية حيويتها)، وفي البيئة الدولية (التي يمكن لهذه الحركة أن تقوم في ظلها).

في كلا المجالين نجد تطورات يدعو بعضها إلى التفاؤل، وبعضها إلى التشاؤم، ولكنها كلها تدعونا إلى إعادة النظر في بعض الأفكار التي جرينا على اعتبارها من المسلَّمات.

ولنبدأ بالبيئة الداخلية:

إني أقدر حجم الطبقة الوسطى في معظم البلاد العربية بما لا يقل عن ثلث السكان. هذه النسبة هي أكثر من ضعف حجمها النسبي عندما رفع عبد الناصر شعار الوحدة في منتصف الخمسينيات، وأكثر من ثلاثة أمثال حجمها النسبي في أيام الثورة العربية سنة 1916، وأكثر من عشرة أمثال حجمها النسبي عندما شرع محمد علي وابنه إبراهيم في تكوين إمبراطوريتهما العربية.

إن حجم الطبقة الوسطى لم يكن ذا شأن يُذكر في مشروع الوحدة العربية في التجارب القومية الثلاث السابقة، عندما كانت فكرة التوحيد فكرة نخبوية تأتي من عل، ولا يعبأ الحاكم كثيرًا بما إذا كانت تحظى بتأييد كبير من الجماهير أو لا تحظى به. ولكن ليس من الممكن في رأيي، الآن، تجاهل حجم الطبقة الوسطى وخصائصها في محاولة التنبؤ بمدى نجاح أو فشل حركة جديدة تقوم اليوم أو في المستقبل لتوحيد العرب، أو لتحقيق آمالهم كأمة.

إن من الصعب أن نتصور الآن، أكثر مما كنا في أي وقت مضى، حاكمًا عربيًّا يقود حركة لتحقيق

الوحدة العربية دون أن يستند إلى تأييد شرائح واسعة من الطبقة الوسطى العربية، أو على الأقل لا يصادف مقاومة منها. إني أقول هذا لا لأني أرى معظم البلاد العربية أكثر ديمقراطية مما كانت منذ خمسين أو مائة عام، ولكن لمجرد أن أي خطوات يمكن أن تتخذ للتعاون الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، تتطلب الآن، أكثر مما كانت تتطلب في الماضي، نشاطًا إيجابيًّا من المجتمع المدني، وهذا النشاط يضطلع به في الأساس أفراد وجمعيات ونقابات تنتمي إلى الطبقة الوسطى. هذه الطبقة الوسطى التي يجب أخذها في الاعتبار، تضم الآن نسبة من المتعلمين أكبر بكثير مما كانت في أي وقت مضى، ولديهم قدر من المعرفة بالبلاد العربية الأخرى يفوق بكثير معرفة أقرانهم منذ خمسين عامًا (ناهيك عن معرفة أقرانهم منذ مائة أو مائة وخمسين عامًا). ربما اكتسبوا هذه المعرفة بالبلاد العربية الأخرى عن طريق التجربة المباشرة بالإقامة عدة سنوات في أحد البلاد المنتجة للبترول، أو عن طريق السياحة أو التلفزيون والأقمار الصناعية. لقد قيل مرة عن تجربة عبد الناصر في الحركة القومية إن إذاعة "صوت العرب" كان لها دور مهم في تعبئة الجماهير لصالح الوحدة، بينما لا يوجد الآن من وسائل الإعلام العربية ما يعبئ حماس الناس للوحدة، ولكن من المؤكد أن وسائل الإعلام العربية خلال الأربعين عامًا الماضية، بالإضافة إلى حركة العمالة المهاجرة والسياحة، قد زادت بدرجة ملحوظة معرفة أهل كل بلد عربي بعادات ولهجات البلاد العربية الأخرى مما يمكن أن يسهل حركة جديدة للتوحيد ويدعمها.

لا يقل عن ذلك أهمية، نمو مصالح تجارية ومالية في كل بلد عربي تحبذ مزيدًا من التعاون والتقارب، من النوع الذي حفز الحركات القومية في أوروبا في القرنين الماضيين، ولم يكن له وجود بأي درجة ملموسة في تجارب الوحدة العربية الثلاث السابقة.

كل هذه التطورات إيجابية، من حيث مستقبل القومية العربية. ولكن علينا أن نعترف بتطورات أخرى مهمة، وذات أثر سلبي للغاية. فمنذ خمسين عامًا، أي في مطلع الستينيات، عندما بلغ حماسنا أوجه لدعوة جمال عبد الناصر للوحدة، كان دعاة الوحدة يعترفون بأسف بوجود شرائح صغيرة من الطبقة المتوسطة في البلاد العربية تناهض الوحدة، إذ تجد مصالحها الاقتصادية الضيقة، خاصة مصالحها التجارية، تتعرض للضرر نتيجة لما لا بد أن تؤدي إليه الوحدة من إغلاق أبواب التجارة مع البلاد الأكثر تقدمًا اقتصاديًّا، بغرض تشجيع نمو الصناعات المحلية.

كانت هناك أيضًا شرائح صغيرة من المستهلكين، خاصة ذات الدخل المرتفع نسبيًّا بسبب عوائد البترول، تنظر شزرًا إلى مشروع الوحدة، إذ كانت تنفر مما قد تجبرها عليه الوحدة من التخلي عن مستويات استهلاكها البالغة الارتفاع.

كانت هناك أيضًا شرائح البيروقراطية في كل بلد عربي، التي حصلت على مراكزها وامتيازاتها خلال العقود الأربعة التي تلت تقسيم المشرف العربي إلى دويلات نتيجة تفتيت أوصال الدولة العثمانية. لقد أصبح لكل من هذه الدويلات، ملك أو رئيس وبرلمان وعلم ونشيد وطني، ساهمت كلها في خلق نوع من الولاء للدولة الصغيرة، وبيروقراطيات تتمتع بامتيازات اجتماعية، ولا تحب أن ترى نفسها وقد ابتلعتها بيروقراطية دولة عربية موحدة.

ومع كل هذا فقد كان الحال منذ خمسين عامًا، أهون بكثير في هذا الصدد منه الآن. المصالح الاقتصادية الضيقة نمت خلال هذه الخمسين عامًا ورسخت، وعادات الاستهلاك الترفي ازدادت قوة مع نمو الدخل، وخاصة عائدات النفط، والبيروقراطية المحلية نمت أيضًا وتشعبت.

ربما كان الأهم من كل ذلك في إضعاف الشعور بالولاء للأمة العربية ككل، اشتداد تغريب الحياة الاجتماعية، وزيادة الافتتان بكل ما ينتجه الغرب. نعم، كانت الدول العربية قد تعرضت لموجة من التغريب في العقود الأربعة التالية للحرب العالمية الأولى، ولكن التغريب طوال تلك الفترة ظل محدودًا

بحدود النسبة الصغيرة التي يمثلها سكان الحضر، التي لم تكن تزيد في منتصف القرن على 20 % من إجمالي السكان، باستثناء لبنان ودول الخليج. بل وحتى سكان الحضر لم يكونوا قد عرفوا بعد جهاز التلفزيون والأقمار الصناعية، ولا ما شهدناه في نصف القرن الماضي من أعداد غفيرة من السياح الآتين من الغرب. كل هذا ساهم في زيادة تغريب الحياة الاجتماعية العربية، ومن ثَمَّ في إضعاف درجة الولاء لفكرة القومية العربية.

أضف إلى هذا تطورًا مهمًّا آخر حدث خلال الخمسين عامًا الماضية يتعلق بما طرأ على المكانة النسبية التي تتمتع بها مصر بين الدول العربية. لقد كانت كل من الحركات العربية الثلاث السابقة تستند إلى إرادة قوية لقائد طموح، ويساعده في دعم مشروعه للتوحيد تاريخ مشرف: كان قائد الحركة الأولى، محمد علي، يستند إلى تاريخ مشرف من الانتصارات العسكرية، وقائد الحركة الثانية، حسين بن علي، يستند إلى انتسابه إلى أسرة نبي الإسلام، وقائد الحركة الثالثة، جمال عبد الناصر، يستند إلى انتصارات مدوية في تحدي الاستعمار ونجاحه الباهر في معركة تأميم قناة السويس. كان قائد مشروع التوحيد في تجربتين من هذه التجارب الثلاث هو رئيس مصر القوي، وكان هذا طبيعيًّا ومفهومًا بالنظر إلى أن مصر كانت هي الدولة الأكثر سكانًا بين البلاد العربية والأقوى أثرًا سياسيًّا وثقافيًّا.

ثم حدث تدهور مذهل في مكانة مصر خلال نصف القرن الماضي، كان لا بد أن يؤثر تأثيرًا سيِّئًا للغاية على حركة التوحيد. كانت بداية هذا التدهور في المكانة النسبية لمصر هي بالطبع هزيمتها في حرب 1967، التي أضعفت بشدة صورة مصر كدولة قادرة على حماية شقيقاتها من أي عدوان خارجي. تلا هذه الهزيمة اعتماد مصر اعتمادًا كبيرًا لعدة سنوات على ما يُقدَّم لها من معونات مالية من الدول العربية الأكثر ثراء. لم يستطع النجاح العسكري الذي حققته مصر في 1973، إحداث تحسن كبير في مكانة مصر في العالم العربي، إذ لم يجلب هذا الإنجاز العسكري إنجازًا سياسيًّا، بل فرض على مصر على أثر حرب 1973 اتخاذ مواقف مهادنة لإسرائيل ومهينة للعرب. ومع ازدياد تبعية مصر للولايات المتحدة في أعقاب 1973 فقدت مصر الكثير مما كانت تتمتع به من توقير من الدول العربية الأخرى. فبعد أن كانت مصر بمثابة الكعبة التي يحج إليها السياسيون العرب قبل أن يتخذوا قرارًا حاسمًا يتعلق بدولة عربية أخرى، أو بالموقف الواجب اتخاذه تجاه دول كبرى، أو حتى قرارًا يتعلق ببعض شؤون دولتهم الداخلية، لم يعد السياسيون العرب يأتون إلى القاهرة إلا لمامًا، فإذا أتوا فالأغلب أن تكون الزيارة زيارة مجاملة أو لحضور اجتماع ثقيل على نفوس الجميع، ويعرف الجميع مقدمًا أنه لا نفع فيه. والسياسيون المصريون إذا ذهبوا لبلد عربي، فنادرًا ما يكون هذا للمساهمة في حل مشكلة هذا البلد العربي، بل الأغلب أن يكون إما لحل مشكلة مصرية (كثيرًا ما تكون مشكلة مالية) وإما لتبليغ رسالة جاءت إلى مصر من طرف غير عربي.

كانت مصر في منتصف القرن الماضي أعلى الدول العربية دخلًا (مقاسًا بمتوسط دخل الفرد) باستثناء واحد هو لبنان، فأصبحت الآن أقل الدول العربية دخلًا (بنفس المقياس) باستثناء الصومال وموريتانيا واليمن، بل وبدون استثناء السودان بعد أن زاد دخل السودان من النفط. وكان لا بد أن يظهر أثر هذا الضعف الاقتصادي في مختلف نواحي الحياة الأخرى: السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. كانت محطة إذاعة "صوت العرب" المصرية تستحق الاسم الذي تحمله، ولكن تغيرت أمور كثيرة منذ ذلك الوقت. وإذ حل التلفزيون محل الراديو، ثم دخلت القنوات الفضائية كل بيت عربي، استطاعت قطر الصغيرة، ولو لبعض الوقت، أن تسلب من قنوات التلفزيون المصري جمهورها، واكتسبت نشرات أخبار "قناة الجزيرة" القطرية، أو قنوات عربية أخرى، مصداقية أكبر بكثير مما تتمتع به أي نشرة أخبار مصرية.

كان لا بد لهذا الضعف الذي أصاب مركز مصر النسبي في العالم العربي أن يصيب أيضًا فكرة القومية

العربية والولاء لها والأول في تحقيق الوحدة. إذ إن تحقيق الوحدة يحتاج بالضرورة إلى قمع معارضيها في الداخل، ومقاومة معارضيها في الخارج. فأين الدولة التي يمكن أن تقود هذه المواجهة بشقيها؟ وإذا كانت الدولة التي عُلقت عليها كل هذه الآمال قد أصابها كل هذا الضعف، فمن بقي لنا ليقوم بهذه المهمة؟

كان ما حدث في مباريات كرة القدم بين مصر والجزائر منذ سنوات قليلة دليلًا قاطعًا، بقدر ما كان مخزيًا، على ما أصاب الشعور بالولاء للقومية العربية من ضعف لدى المصريين والجزائريين على السواء. وأظن أن ما حدث لا بد أنه زاد من إحباط المتعاطفين مع فكرة القومية العربية، حتى في خارج مصر والجزائر.

(6)

ولكن مهما كانت قوة العوامل السلبية المؤثرة في فكرة وحركة القومية العربية، من داخل العالم العربي، فإني، مرة أخرى، أعلق أهمية أكبر على العوامل المؤثرة فيها من الخارج.

إن الضعف الذي أصاب مركز مصر النسبي، والذي أصاب ولاء شريحة واسعة من الطبقة الوسطى العربية إزاء الفكرة القومية، كلاهما كان إلى حد كبير بتأثير عوامل خارجية: فالتدهور في مركز مصر حدث، كما ذكرت، ابتداء من حرب 1967، وهي اعتداء خارجي. وضعف الولاء الناتج عن اشتداد حركة التغريب في العالم العربي، يعود إلى حد كبير إلى ما طبقته الدول العربية من سياسات الانفتاح على الغرب في أعقاب تلك الحرب، وهي سياسات كانت في رأيي نتيجة ضغوط خارجية أكثر من كونها اختيارًا حرًّا من جانب السياسيين العرب. ولكن مسؤولية العوامل الخارجية في إضعاف القومية العربية اتخذت أيضًا خلال الأربعين عامًا الماضية شكل سياسات وإجراءات متعمدة من جانب قوى خارجية لإضعاف المشروع العربي، وأقصد بالطبع، وعلى وجه الخصوص، إسرائيل والولايات المتحدة.

من اللافت للنظر كيف تحول وجود إسرائيل في داخل العالم العربي من عامل موحد للعرب منذ إنشاء هذه الدولة في 1948 وحتى حرب 1967، إلى عامل مفرق ومشتت للعرب بعد حدوث هزيمة 1967. كان غرس الدولة الإسرائيلية في العالم العربي في 1948 بمثابة دخول الشوكة المسمومة في الجسم العربي، وطوال العشرين عامًا التالية لم يفقد العرب الأول في قدرتهم على انتزاع هذه الشوكة من جسمهم، وكان اجتماعهم على تأييد عبد الناصر والسير وراءه ناتجًا إلى حد كبير عن هذا الأول. تغير الأمر بصورة مأساوية بوقوع هزيمة 1967، إذ أخذ اليأس يحل بالتدريج محل الأمل، وأغرى ذلك جزءًا بعد آخر من أجزاء العالم العربي بالبحث عن آمال وطموحات أخرى، بعيدة الصلة عن تحقيق مشروع النهضة العربية، والتوحيد العربي.

كان هجوم صدام حسين على الكويت، في 1990، عاملًا مهمًّا في نشر مزيد من اليأس والإحباط بين المؤمنين بالقومية العربية، إذ حتى هؤلاء الذين رأوا في هذا الهجوم بصيص أمل في توحيد العرب، سرعان ما رأوا الأمر على حقيقته من أن المستفيد الوحيد منه كان إسرائيل والولايات المتحدة، وأنه ترك أثرًا بالغ السوء على أمل العرب في الوحدة، وخاصة لدى سكان دول الخليج.

ما إن انتهت حرب الخليج حتى رُفع شعار "الشرق-أوسطية"، وهو مشروع إسرائيلي- أمريكي يهدف إلى القضاء إلى غير رجعة على مشروع القومية العربية، وإحلال مشروع جديد محله، يقوم فيه العرب بدور التابع، سياسيًّا واقتصاديًّا، للدولة الإسرائيلية، وتحل محل الهوية العربية، هوية تسمى "الشرق-أوسطية"، أو بالأحرى هويات متعددة لا يجمعها إلا خدمة الأهداف الإسرائيلية. وقد لعبت وسائل الإعلام، ولا زالت تلعب، دورًا مهمًا في خدمة المشروع الجديد، بما في ذلك، للأسف، كثير من وسائل

الإعلام العربية.

كان من الممكن أن يأمل المرء في أن يؤدي تيار العولمة، الذي ازداد قوة خلال الأربعين عامًا الماضية، في تقريب الدول العربية بعضها من بعض، وتقوية درجة الالتحام بين الشعوب العربية كما يؤدي إلى تقويتها بين شعوب العالم بأسره. ولكن المذهل أن نجد أن العولمة، وإن كانت قد سهلت الاتصال المادي بين أجزاء العالم العربي، وزادت من تنقل العمالة والسلع فيما بينها، ومن تسهيل نقل المعلومات بين بلد عربي وآخر، لم تساهم بأي درجة تذكر في تقوية الروابط الفكرية أو العاطفية بين الشعوب العربية. بل حتى فيما يتعلق بالمعلومات، إنني أقارن اليوم بين كمية الأخبار والمعلومات التي تنشرها الصحف المصرية عما يجري في سوريا مثلًا أو السودان أو المغرب أو تونس، وبين ما كنا نقرأه من أخبار هذه الدول في صباي وشبابي، فألاحظ تدهورًا مدهشًا، يزيد من الدهشة له السهولة التي يمكن بها نقل الأخبار والمعلومات من مكان لآخر في عصر العولمة. لا يمكن أن نفسر ذلك بمجرد الخطأ أو قلة الكفاءة، إذ لا بد أن يكون نتيجة لسياسات متعمدة للتفريق والتشتيت، بالإضافة إلى ضعف الهمة وقلة المبالاة ببذل الجهد اللازم للخروج من هذه المحنة.

(7)

مع كل هذه الأسباب الداعية للتشاؤم، لا أعتقد أن الوضع خالٍ تمامًا من دواعي الأمل في مستقبل أفضل للقومية العربية، سواء في ذلك الوضع الداخلي في العالم العربي، أو الوضع الخارجي. ولكني قبل أن أستعرض دواعي الأمل هذه، أريد أن أعبر عن وجهة نظر قد تبدو غريبة في وسط جو مفعم بالتشاؤم بمستقبل القومية العربية.

إن المدهش مثلًا في الوضع الراهن للعرب ليس هو الفشل في تحقيق وحدتهم وفي استمرار انقسامهم وتفرقهم، بل المدهش هو أنه على الرغم من كل ما تعرض له العرب طوال المائة وثمانين عامًا الماضية من عقبات وعوائق في طريق الوحدة، لا زال للشعور القومي العربي وجود على الإطلاق، ولا زال أمل الوحدة يطوف بأذهان العرب بين الحين والآخر. أقصد بهذه العقبات والعوائق احتلال الإنجليز لعدن في سنة 1830، واحتلال الفرنسيين للجزائر في نفس العام، إلى تفريق متعمد بين الدول العربية، إلى تجزئة الدولة العربية إلى أكثر من دولة، إلى رسم حدود الدول العربية بحسب ما يحقق مطامح الدول الاستعمارية المتنافسة، إلى فرض كل دولة استعمارية لنظام للتعليم يقوم على تعليم لغتها دون غيرها من اللغات، ويرسخ الشعور بالولاء لثقافتها دون ثقافات غيرها، وسياسة اقتصادية تفتح الأسواق لسلعها دون سلع غيرها، إلى غرس دولة غريبة في قلب الأمة العربية لا تكف عن العمل على وأد أي محاولة للنهوض من الدول العربية المحيطة بها، وعرقلة أي محاولة للوحدة بين هذه الدول.

المدهش أن هذه الأمة التي تبدو وكأنها تمر بأحلك أيامها، وعلى الرغم مما يبديه حكامها من استهتار بالروابط القومية، بل ومقاومة للتيار الداعي إلى تقريب العرب بعضهم من بعض، واتخاذهم خطوات متتالية للتقارب مع إسرائيل، على الرغم من ذلك نجد صمودًا يدعو إلى الإعجاب من جانب المجتمع المدني في رفض خطوات التطبيع مع إسرائيل، واستعدادًا لتحدي الحكومات العربية من أجل مساندة ودعم الفلسطينيين. على الرغم من جهود استمرت 180 عامًا لتقطيع أوصال الأمة العربية، لا زلنا نجد الكتاب العربي يصدر في الجزائر أو تونس فيقرأه أهل الكويت والبحرين، وما يكتبه الشاعر الفلسطيني أو السوري يتحول إلى أغنيات يتغنى بها المصريون والسودانيون.

هذا الصمود المدهش في مواجهة عوامل التفتيت والتفريق، يدل في رأيي على قوة كامنة في أعماق الشخصية العربية، ومستمدة من حضارة ثرية تستند إلى لغة عبقرية. هذه القوة الكامنة في الشخصية

العربية أعتقد أن أعداء الأمة العربية يدركونها جيدًا، وإن كان يطيب لهم أن ينكروها وأن يعلموا العرب التنكر لها.

هناك أيضًا في العالم الخارجي تطورات مهمة قد تدعو للتفاؤل بمستقبل القومية العربية. إن العالم، في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، يبدو مختلفًا جدًّا عما كان عليه عندما تلقت التجربة الثالثة للحركة القومية العربية تلك الضربة الفادحة في 1967. لقد مضى على تلك الضربة الفادحة ما يقرب من نصف قرن، أخذ مركز الثقل خلالها ينتقل بالتدريج من الغرب إلى الشرق، وتهاوت خلاله بالتدريج زعامة الولايات المتحدة للعالم، بعد أن كنا نظن منذ عشرين عامًا فقط أنها قد أصبحت الآمر والناهي الوحيد في العالم.

إن تدهور المركز النسبي للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي لا بد، عاجلًا أو آجلًا، أن يؤدي إلى تدهور مركزها السياسي والثقافي. لقد استمرت الولايات المتحدة خلال نصف القرن الماضي كله في تقديم العون والدعم لإسرائيل، التي استخدمت هذا العون والدعم في قهر العرب وضرب القومية العربية. ولهذا فإنه لا يسعني إلا أن أستبشر خيرًا بتدهور مركز الولايات المتحدة، اقتصاديًّا وسياسيًّا، وأجد فيه بصيص أمل، مهما كان ضعيفًا، في انتعاش القومية العربية. كتب المستشرق "فون جرونباوم" مرة أنه "حينما تخضع أمة لسيطرة ثقافة غريبة عنها، فإن نهضة الأمة المغلوبة وإحياء ثقافتها يتوقفان على إصابة الأمة الغالبة بالضعف والانكسار أكثر مما يعتمدان على عوامل ذاتية في الأمة المغلوبة نفسها". فإذا كان هذا صحيحًا فإنه قد يبعث في نفوسنا بعض الأمل في مستقبل القومية العربية.

ومع ذلك، فإنه من المؤكد أن من الحماقة أن نبالغ في تعليق الآمال على تدهور أمة أخرى. إن تاريخ القومية العربية نفسه يعلمنا أن العرب يمكن أن تتداولهم دولة استعمارية بعد أخرى دون أن يحرزوا تقدمًا يُذكر نحو تحقيق آمالهم. والأمل لا بد أن ينعقد في نهاية الأمر على ما يفعله العرب بأنفسهم. ومع هذا فإن من المهم أيضًا أن نلاحظ أن العالم يبدو اليوم وكأنه مقبل على تحول لم يحدث له منذ خمسمائة عام، وهو انتقال مركز الإشعاع الحضاري في العالم من الغرب إلى الشرق، وأن التدهور النسبي في مكانة الولايات المتحدة، قد يعني شيئًا أهم من ذلك وهو بداية المغيب للحضارة الغربية كلها.

(8)

قد يكون في هذا سبب لبعث بعض الأمل، ولكني أعود فألاحظ شيئًا آخر من شأنه أن يضاعف الخوف ويزيد التشاؤم، وهو أثر التيار المتسارع للعولمة، ليس فقط على الشعور بالولاء للقومية العربية بل وعلى الهوية العربية نفسها. إن التجارب الثلاث السابقة لحركة القومية العربية تبدو مختلفة فيما بينها في الدوافع الأساسية المحركة لها، وهذا لا بد أن يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان الدافع المحرك لحركتنا القومية في المستقبل يمكن بدوره أن يكون من نوع جديد.

في تجربة النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان الدافع إلى تكوين دولة عربية تحقيق الاستقلال السياسي عن الإمبراطورية العثمانية، استجابة لطموحات فرد واحد أو أسرة واحدة هي أسرة محمد علي. وفي تجربة الحرب العالمية الأولى، وإن كان من دوافع الحركة القومية دافع الاستقلال السياسي أيضًا عن الإمبراطورية العثمانية (فضلًا بالطبع عن المصالح العسكرية والسياسية لبعض الدول العظمى)، فقد كان من بين أقوى الدوافع الأمل في استعادة المجد العربي القديم. في تجربة منتصف القرن العشرين، اقترن بدافع الاستقلال السياسي عن الإمبراطوريتين، البريطانية والفرنسية، دافع تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، ودافع تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتنمية اقتصادية سريعة

عن طريق إقامة تكتل عربي.

ما الدافع الذي يمكن أن يثير همة العرب الآن للقيام بحركة قومية جديدة، ويثير حماسهم لتحقيق الوحدة العربية؟

إن البلاد العربية، التي كانت محتلة في منتصف القرن الماضي، قد تحررت كلها سياسيًّا، ولو اسميًّا فقط، فيما عدا فلسطين. ولكن أضيفت العراق إلى فلسطين في محنة مشابهة من الخضوع للاحتلال والقتل والتشريد. لم تعد قضية الاستقلال الاقتصادي تحتل المكانة التي كانت تحتلها في منتصف القرن الماضي، لا لأن البلاد العربية قد استردت سيادتها على مواردها، ولكن لأن السيادة الوطنية على الموارد الاقتصادية لم تعد تلهب حماس الناس في عصر الشركات الدولية العملاقة والعولمة الاقتصادية، مثلما كانت تلهبها منذ نصف قرن.

ولكن إلى جانب قضية فلسطين، وقضية العراق، أخذت قضية جديدة في الظهور والنمو خلال نصف القرن الماضي، لم تكن، فيما أظن، لتخطر ببال قادة أي من الحركات العربية الثلاث السابقة، وهي ما يتعرض له العرب من تهديد متزايد لوجودهم كأمة. إني أزعم أن الخطر الأساسي الذي يهدد العرب اليوم، أكثر من الاحتلال العسكري، وأكثر من السيطرة السياسية، وأكثر من الاستغلال الاقتصادي، هو ما يتعرضون له من تهديد لاستمرارهم كأمة، أي التهديد لما يجمعهم من لغة وثقافة وعادات وقيم مشتركة، أي لكل ما يُكون هوية الأمة ويميزها عن غيرها من الأمم.

إن عوامل تخريب الهوية العربية التي نشطت خلال العقود الخمسة السابقة كان بعضها نتيجة لتسارع تيار العولمة الذي خضعت له سائر الأمم بدرجات مختلفة، ولكن بعض هذه العوامل كان نتيجة أعمال متعمدة لتفكيك أوصال الأمة، والانفراد بكل جزء منها على حدة، وإضعاف لغتها واستبدال غيرها بها، وتحقير ثقافتها، وتزوير تاريخها، وإفساد نظام التعليم فيها. إن هذا التخريب المتعمد يخدم مصالح اقتصادية خارجية ترى في تمسك العرب بثقافتهم وفي ولائهم لها عائقًا في وجه توسيع الأسواق للسلع ورؤوس الأموال الأجنبية، ولكن هذا التخريب يخدم أيضًا وبلا شك مصالح الصهيونية في ترسيخ وجودها في فلسطين، كما يسهل بشدة مهمة المحتلين الغربيين في إخضاع العراق واستغلاله.

إذا كان هذا التصوير صحيحًا لطبيعة التحدي الذي يواجه الحركة القومية العربية اليوم، فإنه يبدو لي أخطر وأصعب مما كان يواجه أيًّا من الحركات القومية الثلاث السابقة. كان محمد علي وابنه إبراهيم يواجهان جيشًا تركيًّا ضعيفًا ودولة عثمانية اجتمعت فيها العلل، فاستطاعا أن ينشئا بالفعل إمبراطورية عربية صغيرة، لولا اتحاد الدول الأوروبية ضدها لترسخت جذورها واتسعت. واجه الشريف حسين أيضًا دولة عثمانية ضعيفة، وتلقى مساعدات عسكرية من بريطانيا، ولكنه كان يواجه مؤامرة مبيتة من أقوى دولتين في العالم، منعتاه من أن يرسي أول حجر لتأسيس دولته العربية. عندما حمل جمال عبد الناصر لواء القومية العربية بعد ذلك بأربعين عامًا، كان العالم قد أصبح أكثر قسوة، وكان عليه أن يواجه، فضلًا عن المصالح المحلية المعادية، دولة صهيونية جديدة تدعمها أقوى دولة في العالم، لها أطماع في ثروة العرب من البترول، مما لم يكن له شأن يُذكر لا في أيام الشريف حسين ولا في أيام محمد علي وإبراهيم.

اليوم يواجه العرب، ليس فقط دولة صهيونية أقوى بكثير مما كانت في منتصف القرن الماضي، مما جعلها تطمع في أكثر بكثير مما كانت تطمع فيه حينئذ، ولكنهم أيضًا يواجهون تيارًا من العولمة يفت في عضدهم، ويضاعف من شكوكهم في أنفسهم، ويعمل على طمس هويتهم كأمة.

هل نفهم من هذا أن الحركة القومية العربية، بعد أن كانت تتصدى في الماضي للاحتلال العسكري أو السيطرة السياسية والاقتصادية، أصبح مستقبلها اليوم يتوقف على مدى نجاحها في التصدي لقضية الوجود نفسه؟

أعتقد أن هذا التصوير لمستقبل القومية العربية، إذا كان صحيحًا- وأعتقد أنه صحيح- يتطلب منا جهدًا لم نعهد القيام بمثله من قبل، وزعماء من نوع لم نحظ به من قبل، ونشاطًا في مجالات لم نكن نعيرها أهمية كبيرة من قبل. وهو يفرض علينا، في رأيي، أن نعيد النظر في بعض المسلّمات التي اعتدنا اعتبارها من البديهيات، ولكنها لم تعد تلائم العالم الجديد الذي سيتحدد فيه مستقبل القومية العربية، ولا تلائم التحدي الجديد الذي تواجهه.

لقد اعتدنا النظر إلى قضية القومية العربية على أنها في الأساس قضية سياسية، أو قضية سياسية واقتصادية، ولكن القومية العربية اليوم أصبحت قضية ثقافية في المقام الأول، إذ إن الخطر الأساسي المحدق بها يدور حول هوية الأمة وثقافتها.

وقد اعتدنا أيضًا الاعتقاد بأن تحقيق الآمال القومية مهمة منوطة في الأساس بالدولة، فالدولة هي التي يمكن أن توحد العرب سياسيًّا واقتصاديًّا. ولكن عندما تكون القضية الكبرى في الأساس قضية الحفاظ على الهوية والثقافة القومية، فإن المسؤولية الكبرى في التصدي لها تقع أساسًا على المجتمع المدني، من جمعيات أهلية ومدنية، ومفكرين واعين بخطورة المشكلة ومستقلين عن الدولة. إن العولمة تضعف الدولة ولكنها قد تقوي الأفراد. وكأن العولمة عاصفة هوجاء قد تغرق السفن الكبيرة ولكنها قد تترك فرصة للنجاة أمام القوارب الصغيرة.

لقد اعتدنا أيضًا أن نضع آمالنا كلها في دولة قائدة هي الدولة العربية الأكبر سكانًا والأكثر أسلحة، ولكن ماذا لو أن دولة القلب قد أصابتها علل جسيمة، لأن قوى العولمة ركزت عليها أكثر مما ركزت على غيرها، فإذا بالدول العربية الأطراف، التي لم تكتسحها قوى العولمة بنفس القدر، والأكثر تمسكًا بمقومات الأمة العربية، أصبحت قادرة على الدفاع عن وجود هذه الأمة بأكثر من قدرة الدول العربية الأكبر حجمًا؟

إني أزعم أن قضية الدفاع عن القومية العربية اليوم قد أصبحت أكثر منها في أي وقت مضى، دفاعًا عن وجود الأمة نفسها، بل إني سأزعم أيضًا أن ما طرأ على عالمنا العربي خلال الخمسين عامًا الماضية يحفزنا على النظر إلى مشكلة العدوان الصهيوني على فلسطين، والعدوان الأمريكي على العراق، على أنهما قد تجاوزا بكثير قضية احتلال أرض أو تشريد شعب وتبديد موارد. إن هذين الاعتداءين يبدوان اليوم من خلال ما تتعرض له الأمة العربية كلها في كافة أجزائها من عدوان ثقافي وعقلي ونفسي، مجرد مظهرين (وإن كانا اليوم أكثر المظاهر حدة وقسوة) لمحاولة محو الأمة العربية من الوجود، لا بالمعنى المادي، أي بمعنى القتل والتشريد، بل معنويًّا، بمحو الهوية أو إذابتها والقضاء على وعي الأمة بذاتها، لا عن طريق مجرد التفرقة والتجزئة، بل عن طريق محو ذاكرتها، بتزوير تاريخها وتخريب لغتها.

لهذا فإنه ليس من قبيل الصدفة أن نجد أعداء الأمة العربية، لأول مرة في تاريخ هذه العلاقة المشؤومة بينهم وبين هذه الأمة، يتعمدون ألا يشيروا إليها باسمها. لا مانع لديهم من أن يشيروا إلينا كمسلمين، الأفضل من هذا أن يشيروا إلينا كشرق أوسطيين، أما العرب أو الأمة العربية أو العروبة فيفضلون تجنب استخدام هذه الأسماء، إمعانًا في إنكار وجود الهوية العربية أصلًا، وتسهيلًا لمهمتهم في محوها محوًا.

لهذا السبب، أي بسبب هذا التغير الذي لحق بما تتعرض له القومية العربية من تهديد، أعتبر الدفاع عن القومية العربية اليوم من قبيل الواجب الأخلاقي أكثر مما كان في أي وقت من الأوقات. لقد كان الانتصار للقومية العربية دائمًا موقفًا محمودًا ونبيلًا، سواء عندما كان الهدف تحرير البلاد العربية من احتلال أجنبي لأراضيها، أو استغلاله لمواردها الاقتصادية، أو تجزئة الأمة إلى دول والتفريق بينها، أو تشريد سكان بلد عربي وإحلال غيرهم محلهم. ولكن الأمر الآن يبدو لي وكأنه تجاوز هذا كله إلى ما

هو أكبر وأخطر، وهو النفاذ إلى عقل هذه الأمة ووعيها بذاتها، وهنا تتحول الضرورة السياسية أو الاقتصادية، أكثر مما كانت في أي وقت مضى، إلى واجب أخلاقي.

إن الغضب من الاحتلال العسكري للأرض، أو الاستغلال الأجنبي للموارد، أو حتى الغضب من قيام الأجنبي بطرد أهلي من قراهم ومدنهم، هو أقرب للغضب من عملية سرقة أو اعتقال أو تعذيب، وهو غضب يقابله غضب أشد ومن نوع مختلف، وهو غضب لانتهاك العرض. إذ إن كل شيء يمكن تصحيحه إلا هذا. من الممكن أن يستعاد المال المسروق، ويطرد المحتل من الأرض، ويعود المطرودون إلى قراهم ومدنهم، وتوقف عمليات التعذيب، ويطلق المعتقلون من سجونهم، ولكن فقد العرض لا يمكن تعويضه.

هكذا أنظر إلى ما تتعرض له القومية العربية اليوم من تهديد. فالغضب لما يحدث للغة العربية اليوم أشبه بالغضب للاعتداء على الشرف، وكذلك الغضب لتسميتنا بغير أسمائنا، وتغيير المقررات الدراسية بما ينطوي على تزوير للتاريخ من أجل إجبارنا على التنازل عن هويتنا والتسليم عن طيب خاطر بما يقوله أعداؤنا عنا، وقبول ثقافتهم وكأنها ثقافتنا، ومعاييرهم في الصواب والخطأ كما لو كانت معاييرنا.

إن مقاومة كل هذا هو ما أعتبره واجبًا أخلاقيًّا، أكثر مما كانت مقاومتنا لأي اعتداء سابق على القومية العربية. وبسبب كل هذا، يبدو لي الوازع الأخلاقي لإحياء الحركة القومية العربية أهم بكثير مما كان في أي مرحلة من مراحلها الثلاث السابقة.

إني أعرف أن هناك من يقول إن القومية العربية لا تستحق أن تُذرف كل هذه الدموع من أجلها، والبكاء عليها في غير موضعه، إذ إن الحركة القومية قد أخطأت الهدف وحددت هويتنا تحديدًا خاطئًا. إن هويتنا إسلامية، هكذا يقول البعض، وانتماءنا إسلامي، والرابطة التي تجمعنا هي الدين وليست القومية، وأمتنا الحقيقية هي الأمة الإسلامية، وأشقاءنا الحقيقيين هم أهل باكستان وبنجلاديش وإندونيسيا والمسلمون في كل مكان، من الصين إلى نيجيريا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان الأمر كذلك، فذبول القومية العربية ليس ذبولاً للهوية، وتهديدها ليس تهديدًا للوجود.

وليسمح لي القائلون بهذا أن أختلف معهم اختلافًا تامًّا، إذ أجدهم يخلطون بين الهوية والعقيدة، أو بين ما يجمع أفراد عائلة واحدة وبين ما يجمع المؤمنين برأي واحد. والذين يميلون إلى استبدال الدين بالهوية، أو يعتبرون أن الدين هو الهوية، هم في رأيي من يميلون إلى اعتبار الدين هو الحياة كلها، وأنه ليس هناك في الحياة سواه. ولكن الحقيقة في رأيي ليست كذلك، وأننا، متى اعترفنا بأن الدين هو جانب فقط من جوانب الحياة، وليس الحياة كلها، وجب علينا أيضًا الاعتراف بأن الدين هو جزء من الهوية، ولكنه ليس الهوية كلها، وأنه جزء مهم من ثقافتنا وتاريخنا وذاكرتنا، ولكن ليس كل الثقافة، ولا كل التاريخ، ولا يستوعب كل ذاكرتنا.

نعم إن الدين جزء أساسي من هويتنا العربية، ولكنه فضلًا عن ذلك موقف ميتافيزيقي وأيديولوجي، وهذا الموقف الميتافيزيقي والأيديولوجي، مثل أي موقف، يجمع ويفرق، ولكنه لا يستطيع أن يضيف إلى أصحاب الهوية العربية من لا يتمتع بها، ولو اشترك معنا في الدين، كما أنه لا يستطيع أن يحرم أصحاب الهوية العربية من هويتهم، بسبب اختلافهم في الدين.

لا أستطيع أن أزعم، وقد وصلت إلى هذه النقطة في وصف الخطر الذي يهدد القومية العربية اليوم، أني شديد التفاؤل بمستقبلها. فإذا صح القول بأن القومية العربية قد وصلت إلى حد أن أصبح وجود الأمة نفسه مهددًا، فإننا يجب أن نعترف لأنفسنا بأن مهمة الدفاع عن القومية العربية أصبحت مهمة بالغة الصعوبة، وعبئها بالغ الثقل. إن كلنا مهددون، ولكن الخيانة أيضًا في كل مكان. ولم يعد من الممكن أن نقتصر، في توجيه اللوم لما أصاب القومية العربية من انكسار، على الدول والحكومات، فالمثقفون العرب، والأفراد العاديون، يقومون بأعمال الخيانة كل يوم، في القرارات والمواقف

السياسية والاقتصادية، في الكتب ووسائل الإعلام، في الجامعات والمدارس، بل وحتى في مباريات كرة القدم.

ولكن التفاؤل والتشاؤم، وإن كانا عاملين مهمين في تحديد الموقف السياسي الذي يختاره المرء، فإنهما لا يجب على الإطلاق أن يحددا الموقف الأخلاقي. وإذا كان دعم حركة القومية العربية قد أصبح، كما حاولت أن أبين، أكثر مما كان في أي وقت مضى، موقفًا أخلاقيًّا، فإن علينا اتخاذه، أيًّا كانت قوة شعورنا بالتفاؤل أو التشاؤم.

الفصل الرابع
الرأسمالية

(1)

منذ نحو قرن ونصف كتب "كارل ماركس" وزميله "فردريك إنجلز" يتنبآن بسقوط الرأسمالية. كان النظام الرأسمالي في قمة عنفوانه: إنجلترا وفرنسا أتمتا ثورة صناعية رائعة، وألمانيا والولايات المتحدة على وشك إتمامها، والاقتصاديون التقليديون البريطانيون يقررون بثقة أن هذا النظام الذي يقوم على الحافز الفردي والمنافسة في الجري وراء الربح، هو الكفيل بمضاعفة ثروة الأمم.

كانت الحجة الأساسية التي استند إليها "ماركس" و"إنجلز" تتعلق بتوزيع الدخل. نعم قد يؤدي النظام الرأسمالي إلى مضاعفة ثروة الأمم (وإن كان هذا يتسم بدورات صعود وهبوط)، ولكن الذي سيودي بالنظام هو توليده المستمر للفقر المتزايد إلى جانب الغنى الفاحش، وسوف يستمر هذا التناقض في التفاقم حتى يؤدي حتمًا إلى الانفجار، والانفجار هو الذي سيأتي بالاشتراكية محل الرأسمالية.

كان هذا المنطق يؤدي بالضرورة إلى توقع حدوث الثورة الاشتراكية في أكثر الدول الرأسمالية تقدمًا، لا في أكثرها تخلفًا، إذ إن الدولة الرأسمالية المتقدمة هي التي يبلغ فيها التضاد بين الفقر والغنى أقصاه. ولكن الذي حدث في 1917 كان ثورة في دولة من أقل الدول الرأسمالية تقدمًا، وهي روسيا، ادعت أنها الثورة التي تنبأ بها "ماركس"، بينما كان "ماركس" يتوقع حدوثها في بريطانيا أو ألمانيا. لم يلق الماركسيون بالًا إلى هذا الاعتراض، وظلوا يعتبرون أن الثورة الروسية هي الثورة التي تنبأ بها "ماركس" لمدة تزيد على سبعين عامًا، بل وربما لا زال بعضهم يعتقد هذا حتى الآن، بينما تندر أعداء الماركسية بهم، إذ اعتبروا ما حدث دليلًا على خطأ كبير في منطقهم، فضلًا عن فشل "ماركس" الذريع في التنبؤ.

والحقيقة في رأي أن كلا الطرفين كانا على خطأ. فالثورة الروسية لم تكن هي ثورة إحلال الاشتراكية محل الرأسمالية التي توقعها "ماركس"، كما أن منتقدي الماركسية أخطأوا في اعتقادهم أن "ماركس" قد أخطأ عندما توقع أن يؤدي تفاقم سوء توزيع الدخل إلى حلول نظام جديد. نعم، إن النظام الرأسمالي لم يسقط بثورة في سنة 1917، ولم تأتِ الاشتراكية التي كان يتصورها "ماركس"، ولكن من الخطأ الفاحش أن نتصور أن الأمور تحدث على هذا النحو. من الخطأ أن نتصور أن النظم الاجتماعية تسقط كما تسقط الحكومات بثورة أو انفجار، وتتغير كما تتغير الدساتير أو القوانين. النظم الاجتماعية تتغير وتتحول ببطء وبالتدريج. قد يطرأ عليها من التطورات ما قد يجعلها في النهاية شيئًا مختلفًا جدًّا عما كانت عليه في البداية، وقد يحدث هذا دون أي ثورة أو انفجار، بل وربما حدث هذا والناس مستمرون في إطلاق نفس الاسم عليها، وكأن شيئًا لم يحدث.

هذا هو ما حدث للرأسمالية خلال القرن التالي للتنبؤ الماركسي (1850 - 1950)، وهو يتفق مع ما توقعه "ماركس" في أشياء مهمة ويختلف عنه في أشياء مهمة أخرى، فليس هناك إذن مجال لا للإعجاب الشديد ولا للسخرية. فالتفاوت الشديد في الثروة والدخل، الذي لاحظه "ماركس"، قد مال بالفعل إلى التزايد في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان "ماركس" على حق أيضًا عندما قال إن من المستحيل أن يتحمل النظام زيادة هذا التفاوت في الثروة والدخل بعد حد معين، بل وكان على حق أيضًا عندما توقع أن تحل الملكية الجماعية محل الملكية الفردية. كان خطأه فقط في توقعه أن

تصحيح الأمر لا بد أن يكون بانفجار أو ثورة، ولم يتصور أن من الممكن أن يحدث التصحيح بصور أخرى أكثر مسالمة وأقل صخبًا، وفي توقعه أن تكون الملكية "الجماعية" هي بالضرورة ملكية الدولة، فلم يتصور أن يتم توسيع نطاق الملكية بغير التأميم والمصادرة.

لقد ثبت أن هذا وذاك ممكنان وهما ما حدث بالفعل. إذ ماذا عن نمو الشركات المساهمة مثلًا؟ أليست هذه الشركات المملوكة لملايين من صغار المساهمين، صورة من صور "الملكية الجماعية" التي تحقق نوعًا من إعادة توزيع الثروة وتحل المدير الكفء (ولو لم يكن مالكًا) محل المالك الكبير أو محل العدد الصغير من الملاك؟ وماذا عن اضطرار الرأسماليين إلى الرضوخ لمطالب النقابات العمالية برفع الأجور وتقصير ساعات العمل وتحسين ظروفه مما سمح للعمال، أكثر فأكثر، بالمشاركة في التمتع بطيبات الحياة؟ وماذا عن السياسات الكينزية التي دعت وأدت إلى تدخل الدولة لانتشال الاقتصاد من أزمته؟ وماذا عن دولة الرفاهية التي قامت في أعقاب الحرب الثانية لإعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الضرورية للجميع؟ إلخ.

لو نظر الاقتصاديون التقليديون إلى حال العالم الصناعي في منتصف القرن العشرين، أي بعد قرن من ظهور كتاب "جون ستيوارت ميل"، "مبادئ الاقتصاد السياسي"، الذي قدم فيه خلاصة الفكر الاقتصادي الرأسمالي، ومن ظهور "البيان الشيوعي" الذي تنبأ فيه "ماركس" و"إنجلز" بسقوط النظام الرأسمالي، ما الذي كان يمكن أن يتعرف عليه هؤلاء الاقتصاديون من خصائص النظام الرأسمالي الذي عرفوه وتكلموا عنه؟ أين المنافسة الحرة وسط كل هذه الاحتكارات؟ وأين نظام الحرية الاقتصادية وسط كل هذه التدخلات من جانب الدولة؟ وأين سيادة المستهلك وسط كل هذه الضغوط وحملات الترغيب والتطويع التي يمارسها المنتجون لتشكيل رغبات المستهلكين وتوجيهها حيث يشاءون؟ وماذا بقي من نظام السوق الحرة مع اضطرار الشركات العملاقة للتخطيط بعيد المدى لضمان استرجاع ما وظفوه من استثمارات ضخمة؟

ما الذي بقي من "النظام الرأسمالي" في ذلك الوقت؟ ملكية المشروعات ووسائل الإنتاج لا زالت، في الأساس، ملكية خاصة، والحافز الموجه للاستثمار والإنتاج ما زال هو حافز تحقيق أقصى ربح، ولكن هل الشكل القانوني للملكية (خاصة أم عامة) أهم أم مدى انتشار هذه الملكية بين أفراد المجتمع ومدى خضوعها لقيود تفرضها المصلحة العامة؟ وهل الأهم هو ما إذا كان الدافع وراء قرارات الاستثمار والإنتاج حافز تحقيق أقصى ربح، أم خضوع توزيع الأرباح لإرادة طبقة التكنوقراط من مديري الشركات الكبيرة أكثر من خضوعه لإرادة ملاك الأسهم، وهو نظام قد يستوحي أهدافًا مختلفة عن أهداف هؤلاء الملاك، وقد تشبه في بعض الأمور أهداف الدولة الاشتراكية، كرفع معدلات التنمية مثلًا؟

المهم أنه في منتصف القرن العشرين كان النظام الرأسمالي مختلفًا اختلافًا شديدًا عما كان عليه قبل ذلك بمائة عام. وقد ظهر الكثير من الكتب التي تحاول أن تلفت النظر إلى هذه التطورات المهمة، كتبها ماركسيون وليبراليون على السواء، فنشر الماركسيان "سويزي" و"باران" كتابًا في أوائل الستينيات بعنوان "رأس المال الاحتكاري" (*Monopoly Capital*) لشرح ما حدث من تغيرات منذ ظهور كتاب "ماركس"، "رأس المال"، قبل مائة عام، ونشر الاقتصادي الكينزي "جالبريث" في أواخر الستينيات كتابًا بعنوان "الدولة الصناعية الجديدة" (*The New Industrial State*) أيضًا لشرح ما طرأ على النظام الرأسمالي من تغيرات. كانت التغيرات التي شرحها هؤلاء الكتاب بالغة الأهمية والعمق، ولكن لا هذا ولا ذاك قال إن النظام الرأسمالي "قد سقط"، كما تنبأ "ماركس"، ولا اقترح هذا أو ذاك أن يسمي النظام الرأسمالي باسم آخر. إذ ما النفع الذي يمكن أن يعود من ذلك؟ كما أن أشد الناس حماسًا للرأسمالية لم يجدوا أي فائدة من ذلك، إذ من المفيد أن يظل الناس يعتقدون أن المنافسة الحرة ما زالت هي السائدة وليس الاحتكار، وأن المستهلك ما زال هو السيد، وليس المنتج،

وأن المنتجين ما زالوا يعتمدون على قوة سواعدهم ولا يتكئون على الدولة كلما احتاجوا إلى ذلك. بل ومن المفيد تضخيم الفوارق بين نظام الملكية الخاصة ونظام الملكية العامة، وتصوير الصراع بينهما على أنه صراع بين الخير والشر، أو بين الحق والباطل، إذ إن هذا التصوير يؤدي خدمات جليلة لكلا الحكومتين، الرأسمالية والاشتراكية، ويسهل مهمة حكم الناس في ظل هذا النظام أو ذاك على السواء.

من المهم أن نلاحظ أيضًا أن هذه التطورات المهمة التي طرأت على النظام الرأسمالي، وإن لم تتخذ شكل الانفجار أو الثورة، كما توقع "ماركس"، فإنها نتجت إلى حد كبير عن نفس السبب الذي توقع "ماركس" أن يؤدي إلى هذا الانفجار، وهو ازدياد التفاوت بين الدخول. إذ لا يمكن للنظام الرأسمالي، أو أي نظام في الحقيقة، أن يتحمل أكثر من درجة معينة من هذا التفاوت، يصبح استمرار النمو بعدها مستحيلًا. ومن ثَمَّ فإن كثيرًا من هذه التطورات، وعلى الأخص ظهور دولة الرفاهية وزيادة تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي، كانت وسائل ضرورية لتصحيح هذا التفاوت في الدخول ووضع حد له، ضمانًا لاستمرار النمو وتخفيفًا من حدة الأزمات الاقتصادية.

***

ثم جاءت الخمسون سنة التالية بتطورات جديدة في النظامين "الرأسمالي" و" الاشتراكي" على السواء، ربما كان أهمها ما يتعلق بارتفاع معدل "العولمة". فتطور أساليب الإنتاج وتقدم وسائل الاتصال ونقل المعلومات دفع بالإنتاج والاستهلاك إلى أن يصبحا "عالميين" أكثر من أي وقت مضى، وقد أدى هذا إلى حدوث تقارب بين المعسكرين الشرقي والغربي، المسميين بالاشتراكي والرأسمالي، إذ احتاج الأول إلى تكنولوجيا الثاني، واحتاج الثاني إلى أسواق الأول، فسقطت حواجز وحوائط كثيرة وتغيرت حكومات مهمة. ولكن إلى أي حد يمكن للمرء أن يتصور أن ما حدث هو انتصار "للرأسمالية" على "الاشتراكية" بالمعنى الذي كان يفهمه "ماركس" و"إنجلز" من هذين الوصفين؟ هل حلت المنافسة الحرة (وهي إحدى أهم الصفات المميزة للنظام الرأسمالي في ذهن "ماركس") محل احتكار الدولة لملكية وسائل الإنتاج ولاتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار (وهي إحدى أهم الصفات المميزة للنظام الاشتراكي في ذهنه)، أم أن الذي حدث هو حلول الاحتكارات الخاصة محل احتكار الدولة؟ هل عادت السيادة للمستهلك بدلًا من الدولة، في تحديد نوع المنتجات وكميتها، أم حلت سلطة الشركات الخاصة محل سلطة الدولة في تطويع المستهلك وإخضاعه؟ هل اختفى حقًا نظام التخطيط، أم حل تخطيط الشركات محل التخطيط الحكومي، وكلاهما بمعنى من المعاني تخطيط "مركزي" و"شامل"؟ هل انحسر دور الدولة حقًا وامتنعت عن التدخل في الاقتصاد أم استمر دورها مهمًّا وحاسمًا ولكن في خدمة مصالح الشركات الكبرى، وخاصة عندما تتطلب هذه المصالح شن الحروب وتصريف الأسلحة؟

إن الكلام عن انتصار النظام الرأسمالي على نقيضه، أو عن انتصار الرأسمالية على الاشتراكية، بنفس المعاني القديمة التي كان يستخدم بها هذان الاصطلاحان، قد يؤدي إلى التضليل أكثر مما يؤدي إلى التنوير والتوضيح. إذ لا "الرأسمالية" التي غزت الكتلة الشرقية لها شبه كبير بالرأسمالية التي وصفها الاقتصاديون التقليديون، ولا "الاشتراكية" التي سقطت حكوماتها لها شبه كبير بالاشتراكية التي كان يتصورها "ماركس" و"إنجلز". ومع هذا ما زال المتحمسون للنظام الرأسمالي، أو بالأحرى المتحمسون للنظام السائد حاليًّا في العالم الصناعي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، يجدون من المناسب جدًّا أن يستمروا في إطلاق نفس الاسم، "النظام الرأسمالي"، على هذا النظام الذي غزا الكتلة الشرقية، وما زالوا يحبون أن يعتبروا أن الحكومات التي سقطت كانت تمثل "النظام الاشتراكي"، رغم كل ما طرأ من تطورات على النظام الرأسمالي منذ كتب "ماركس" والاقتصاديون التقليديون، ورغم بعد النظام الذي طبقه الاتحاد السوفيتي عما كان يتصوره "ماركس" و" إنجلز". بل إن سقوط الاتحاد السوفيتي قد لا يكون له إلا علاقة واهية بنوع النظام الذي كان يطبقه، وقد لا يكون الأمر أكثر مما

يحدث عادة عندما تتفوق القوة العسكرية لدولة على القوة العسكرية لدولة أخرى معادية لها. فسقوط الاتحاد السوفيتي قد لا يعدو أن يكون نتيجة لما أصاب دولة من ضعف، وليس نتيجة لفشل نظام، كما أن استطاعة الولايات المتحدة فرض إرادتها على أوروبا الشرقية قد لا يعدو أن يكون نتيجة لتفوق عسكري، وليس نتيجة لتفوق نظامها الاقتصادي والاجتماعي. وعلى أي حال فالذي سقط والذي انتصر ليس لهما إلا صلة واهية للغاية بما كان يجري الحديث عنه منذ مائة وخمسين عامًا.

(2)

من أشد المتحمسين للنظام العالمي الحالي، والذي تتزعمه اليوم الولايات المتحدة الأمريكية، "بيل إيموت" رئيس تحرير مجلة "الإيكونومست" البريطانية، أهم مجلة اقتصادية في بريطانيا، وربما كانت أيضًا أهم المجلات الاقتصادية في العالم. وقد نُشر له في سنة 2003 كتاب بعنوان غير مألوف هو: "رؤية 20: 21"، وبعنوان فرعي: "الدروس المستفادة من القرن العشرين للحياة في القرن الواحد والعشرين" [6] .

وهذا العنوان الفرعي يدل بالضبط على مضمون الكتاب، أي يحاول المؤلف أن يستخلص أهم الدروس من القرن الماضي التي تصلح مؤشرًا لما يمكن أن يحدث في القرن الواحد والعشرين.

ويتضح من الصفحات الأولى من الكتاب، وحتى نهايته، مدى إعجاب المؤلف وحماسه لما يجري في العالم اليوم، وعلى الأخص إعجابه بإنجازات الولايات المتحدة في مختلف المجالات. وهو مستعد للرد على أي نقد يمكن أن يوجه إلى التجربة الأمريكية، وأن يدافع عن أي موقف تتخذه الإدارة الأمريكية في الداخل أو الخارج، فكل هذا ليس فقط أفضل الأشياء لأمريكا بل وأفضل الأشياء أيضًا للعالم ككل.

ويقول المؤلف في بداية الكتاب إنه يريد بالكتاب أن يجيب عن سؤالين أساسيين: السؤال الأول: هل يُستشف من تجربة القرن العشرين أن النظام الرأسمالي في حالة ضعف وانهيار أم أنه سيصمد ويبقى في القرن الواحد والعشرين؟ والسؤال الثاني: هل ستظل الولايات المتحدة هي قائدة هذا النظام، وتحتفظ بمكانتها كقوة عظمى على قمته، أم أنه بدأ يعتريها الضعف والذبول، كما سبق أن حدث لبريطانيا من قبل، بحيث لا يمكن أن تحتفظ الولايات المتحدة بهذه المكانة خلال القرن الجديد، بل ستحل قوى أخرى محلها؟

وإجابة المؤلف عن كلا السؤالين لصالح الرأسمالية والولايات المتحدة على السواء. إنه متفائل بمستقبل الرأسمالية، وبمستقبل الولايات المتحدة، ولا يرى فيما حدث خلال القرن العشرين ككل، أو خلال العقود الأخيرة منه، ما ينبئ بسقوط النظام الرأسمالي أو ضعفه، أو بفقدان الولايات المتحدة لمكانتها على رأس هذا النظام.

ليس غريبًا أن يكون وقع هذا الكلام البريطاني على الآذان الأمريكية كوقع الموسيقى الجميلة، إذ ما الذي يحب أن يسمعه "السلطان" أفضل من هذا؟ "نظامك أفضل نظام، وهو مستمر وليس هناك ما يهدد بسقوطه، وحكمك أفضل حكم ممكن في ظل هذا النظام". ولكن مثل هذا الكلام هو أيضًا ما يتوقع صدوره من حاشية السلطان، فهم يعيشون على ما يتفضل السلطان عليهم به، ومصيرهم متوقف على مصيره. وقد كانت مجلة "الإيكونومست" البريطانية دائمًا من "حاشية السلطان". كانت دائمًا تتخذ موقفًا يمينيًّا متطرفًا من قضايا العالم الاقتصادية والسياسية، تؤيد النظام الرأسمالي القح، وتستهزئ وتسخر من كل حركة مناوئة له أو كتاب ينتقده أو دولة تخرج عليه. فلما قويت شوكة الشركات متعددة الجنسيات في السبعينيات، تبنت مجلة "الإيكونومست" شعاراتها وتكلمت بلسانها. ولما خرجت الولايات المتحدة منتصرة من الحرب الباردة أصبحت هذه المجلة من أهم المدافعين عن سياستها

وشعاراتها، فحاربت بلا هوادة في الدفاع عن "العولمة"، حتى في أكثر صورها توحشا، وسخرت سخرية مُرة من المتظاهرين ضدها في مدينة "سياتل" وغيرها. ولما وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001 تبنت "الإيكونومست" البريطانية القصة الرسمية الأمريكية بحذافيرها، وصبت جام غضبها على الإرهاب والإرهابيين. ولما أعلنت الإدارة الأمريكية أن عدوها الآن هو الإسلام والمسلمون، وخاصة العرب منهم، رددت "الإيكونومست" نفس الاتهامات بلا تحفظ، ونشرت مقالًا للترحيب بالتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة عن "التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002"، وهو تقرير غريب لم يترك سيِّئة إلا نسبها إلى العرب، وكان عنوان مقال "الإيكونومست" عن هذا التقرير: "كيف يجلب العرب الفشل لأنفسهم؟".

ليس غريبًا إذن أن يكتب الآن رئيس تحرير هذه المجلة كتابًا ينتصر فيه للرأسمالية بهذه الحماسة، سواء فيما يتعلق بما فعلته خلال القرن العشرين، أو ما يُنتظر أن تفعله في القرن الواحد والعشرين، وأن ينتصر للولايات المتحدة إلى هذه الدرجة، سواء فيما فعلته أو ما يمكن أن تفعله.

لا شيء يمكن أن يفت في عضد "النظام الرأسمالي"، في نظر "بيل إيموت"، لا تعاقب الأزمات الاقتصادية، ولا تدهور توزيع الدخل في داخل الدول الرأسمالية، ولا تدهور توزيع الدخل بين البلاد الفقيرة والغنية، ولا تدهور البيئة، ولا ازدياد قوة السخط وعدد المعارضين للعولمة، إلخ. كما أن كل مظاهر الضعف التي قد يراها البعض في النظام الأمريكي هي مظاهر خادعة، والدول الكبرى الأخرى، التي قد يظن البعض أنها مرشحة لخلافة الولايات المتحدة، هي على أي حال أضعف وأشد عجزًا عن استعادة نشاطها ونموها من الولايات المتحدة.

والكتاب ينقسم إلى قسمين: الأول مخصص لدحض أي ظن بأن الولايات المتحدة ستفقد مركز الصدارة في العالم، والثاني مخصص لمناقشة مختلف الانتقادات الموجهة للنظام الرأسمالي والرد عليها. وسوف أركز هنا على عرضه لنقدين من هذه الانتقادات، وهما المتعلقان بتدهور توزيع الدخل داخل الدول الغنية، وبتدهور توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة مما يمكن أن يهدد مستقبل الرأسمالية، ثم أتناول حججه الأساسية لتوقع استمرار الزعامة الأمريكية وتفوق الولايات المتحدة على الجميع.

(3)

المؤلف يقر ويعترف بأن توزيع الدخل في معظم بلاد العالم، وعلى الأخص في البلاد الأكثر ثراء، مال إلى الابتعاد عن المساواة خلال العشرين أو الثلاثين عامًا الماضية. فبعد عقدين أو ثلاثة من ارتفاع درجة المساواة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت درجة التفاوت بين الدخول تزيد في الولايات المتحدة ابتداء من سنة 1970، وفي بريطانيا منذ أواخر السبعينيات، وفي ألمانيا منذ الثمانينيات (أي حتى قبل إعادة توحيد ألمانيا)، إلخ. ولكن هذا الاتجاه نحو الابتعاد عن المساواة لا يسبب أي قلق للمؤلف، وذلك لعدة أسباب: أولها أننا إذا نظرنا نظرة أطول مدى، فأخذنا فترة أطول، كالقرن العشرين كله مثلًا، نجد أن الاتجاه العام هو قطعًا نحو المزيد من المساواة وتخفيض الفجوة بين الدخول. والسبب الثاني أن النجاح الذي تحقق خلال القرن العشرين في الارتفاع بمستوى شرائح الدخل الدنيا، جعل قضية توزيع الدخل تتخذ الآن شكلًا مختلفًا وأقل قسوة. فبعد أن كانت القضية في الماضي هي قضية استئثار حفنة ضئيلة من الناس، بطيبات الحياة، مع حرمان الغالبية الساحقة منها، أصبحت قضية توزيع الدخل الآن هي حرمان حفنة ضئيلة من الناس من طيبات الحياة، بينما تتمتع غالبية الناس بها. بعبارة أخرى: أصبح المحرومون الآن أقلية صغيرة بعد أن كانوا هم الأغلبية. والسبب الثالث يتعلق بالحراك الاجتماعي، فإذا بدا أن هناك فجوة تميل إلى الاتساع بين قلة في أعلى الهرم

الاجتماعي، من الأغنياء غنى فاحشا، وبين جماهير واسعة تعيش عيشة ميسورة ولكنها أقل ثراء بكثير ممن هم في أعلى الهرم، فإن شعور هذه الجماهير بالضغينة أو الحقد يخفف منه إلى حد كبير الشعور العام بأن الطريق مفتوح أمام هذه الجماهير الواسعة للصعود إلى أعلى وتحقيق ما حققته القلة المحظوظة من نجاح، إما عن طريق الجدارة والاستحقاق أو لمجرد الحظ السعيد. ولكن المهم أنه ليس هناك شعور بوجود "احتكار" من جانب قلة ضئيلة يقف عائقًا ضد أي اختراق من جانب الجماهير.

الصورة على هذا النحو تبدو وردية حقًّا: في المدى الطويل يميل توزيع الدخل إلى المزيد من المساواة، حتى ولو حدث غير هذا في المدى القصير، والمشكلة هي مشكلة أقلية صغيرة بعد أن كانت مشكلة الأغلبية الكادحة، وسهولة الحراك الاجتماعي كفيلة بالقضاء على أي شعور بالحقد أو اليأس.

ولكن الحقيقة، كما تبدو لي، أكثر تعقيدًا من هذا بكثير. لا أحد يستطيع بالطبع أن ينكر ما حققته الدول الرأسمالية من نجاح خلال القرنين الماضيين في الارتفاع بمستوى معيشة الجماهير الغفيرة. والمؤلف يشير إلى حقيقة لا يمكن إنكارها عندما يقارن بين ما كان العامل الصناعي ينفقه على الضروريات والكماليات في أواخر القرن التاسع عشر، وبين ما أصبح ينفقه على هذا وذاك الآن. فبينما كان متوسط ما تنفقه أسرة العامل الصناعي في الولايات المتحدة على ضروريات الحياة (من مأكل وملبس ومسكن) يمثل 75 % من إجمالي دخلها في سنة 1888، انخفضت هذه النسبة في سنة 1991 إلى 38 % فقط، مما يدل على نحو قاطع على مدى ما حققه العمال من ارتفاع في مستوى المعيشة. ولكن هذا شيء ومقدار ما يشعر به العمال وغيرهم من طبقات المجتمع الدنيا من ضغينة أو تعاطف نحو بقية المجتمع شيء مختلف تمامًا، واستقرار النظام ومستقبله يتوقفان على مثل هذه المشاعر أكثر مما يتوقفان على مدى ما تحقق من ارتفاع في مستوى المعيشة. وطبيعة هذه المشاعر نحو المجتمع ككل، أو نحو الطبقات العليا أو المحظوظة فيه، تتوقف على أشياء أخرى مهمة لم يذكر المؤلف كلمة واحدة عنها.

هناك مثلًا مدى إدراك المرء لحقيقة التفاوت نفسها. فالتفاوت في الدخول بين الناس قد يكون كبيرًا دون أن يدرك المرء حجمه الحقيقي، فيظل ضعيف الشعور به، وتضعف بالتالي استجابته له أو غضبه بسببه. نعم قد يكون التفاوت في الدخول في سنة 1900 أكبر بكثير منه في سنة 2000، كما يقول المؤلف، ولكن كم كان إدراك الناس لحقيقة التفاوت في 1900 ومداه، بالمقارنة بإدراكهم لحقيقته ومداه في سنة 2000، بعد انتشار التعليم وازدياد قوة وسائل الإعلام وزيادة الميل إلى التفاخر والتباهي بمستوى الاستهلاك العالي، إلخ؟ ألا يجوز أن تكون درجة الضغينة التي يحملها أصحاب الدخل المنخفض في سنة 2000 أكبر مما كانت قبل مائة عام، لهذه الأسباب، رغم انخفاض درجة التفاوت في الحقيقة؟

هناك أيضًا مدى ارتباط التفاوت في الدخول بالانتساب إلى أقلية بسبب اللون أو الأصل العرقي، بعد أن كان انخفاض الدخول أمرًا أكثر شيوعًا وأقل تطابقًا مع اختلاف اللون أو الأصل. ألا يمكن أن يكون اتساع الفروق بين الأسود والأبيض، أو بين ذوي الأصل المكسيكي أو الآسيوي وبين ذوي الأصل الأوروبي، سببًا من أسباب زيادة الشعور بالاضطهاد والسخط؟

هناك أيضًا درجة الاستحقاق والجدارة وراء التفاوت في الدخول، أو بالأحرى ما يعتقده المرء فيما يتعلق بدرجة الاستحقاق والجدارة. فالمرء على استعداد بالطبع لأن يقبل تفاوتًا في الدخول مبنيًّا على التفاوت في الاستحقاق أكثر من قبوله لتفاوت ظالم في توزيع الدخل. فهل التفاوت في الدخول والثروة الآن أكثر أم أقل ارتباطا بدرجة الاستحقاق ومستوى الكفاءة؟

كل هذه الأمور وأمثالها لم يتعرض لها الكاتب، مكتفيًا بتعليق الأمل على انخفاض درجة التفاوت في الدخول، في داخل المجتمعات الغربية، أو الصناعية، فيما بين بداية القرن العشرين ونهايته، مستنتجًا

من ذلك ليس فقط "نجاح" النظام الرأسمالي، بل وأيضًا قابليته للبقاء والاستمرار.

(4)

ما مدى نجاح النظام الرأسمالي في التخفيف من صورة أخرى من صور التفاوت في الدخل، وهو التفاوت فيما بين الدول والشعوب؟ وهل يسبب هذا مصدرًا من مصادر القلق على مصير هذا النظام في المستقبل؟ المؤلف متفائل هنا أيضًا، وشديد التقدير والإعجاب بما أنجزه وسوف ينجزه النظام الرأسمالي في هذا المجال كما في غيره من المجالات.

لا يستطيع المؤلف أن يفاخر هنا بأن التفاوت في مستوى المعيشة بين الدول والشعوب خلال القرن العشرين قد مال بدوره إلى الانخفاض كما حدث للتفاوت في داخل الدولة الواحدة. فالعكس هو الصحيح، ونمو الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كان صارخًا ولا يستطيع أحد إنكاره. والمؤلف يقدم الأرقام الدالة على ذلك. فبعد أن كان متوسط الدخل للفرد الواحد، في أغنى الدول الصناعية في 18، أكبر تسع مرات منه في أفقر بلاد العالم، أصبح متوسط الدخل في الولايات المتحدة في 1990 أكبر منه في دولة كتشاد أو إثيوبيا 45 مرة. فإذا قارنا متوسط الدخل في أغنى عشرين دولة الآن بمتوسط الدخل في أفقر عشرين دولة، وجدنا أن الفجوة بينهما هي الآن ضعف ما كانت عليه قبل 40 عامًا. كيف يمكن أن نفسر هذا النمو في التفاوت بين الدول؟ وإلى أي حد يمكن أن يعتبرها هذا وصمة عار في جبين النظام الرأسمالي؟ وإلى أي مدى يمكن أن تهدد هذه الفجوة مستقبل النظام الرأسمالي، أو تخلق المشاكل له؟ يقدم المؤلف إجابات غير متوقعة عن هذه الأسئلة. ربما كانت هي الإجابات المتوقعة من كاتب مثله، لديه كل هذا التحيز للرأسمالية، ولكنها غير متوقعة من حيث اصطدامها بالمنطق والتاريخ على السواء.

الإجابة التي يقدمها المؤلف عن السؤال الأول هي أن هذا النمو في التفاوت بين مستويات معيشة الدول والشعوب يعود في الأساس إلى ما حققته الدول الغنية من "نجاح"، وحيث إننا لا يمكن أن نطالب الدول الناجحة بأن تقلل من نجاحها، فليس هناك من حل إلا أن تحاول الدول الفاشلة التغلب على فشلها (ص 270). فما سبب هذا الفشل يا ترى؟ إنه ليس وجود بعض العقبات الطبيعية، ولا هو تصرفات غير عادلة من جانب الدول الغنية، بل السبب يعود إلى نظام الحكم في البلاد الفقيرة. فحكوماتها إما حكومات عاجزة أو غير موجودة أصلًا، كما في حالة البلاد التي تعمها الفوضى أو حروب أهلية أو خارجية، أو حكومات فاسدة أو خانقة للحريات، إذ إن النجاح الاقتصادي يدور وجودًا وعدمًا مع نظام الحرية الاقتصادية (ص 273).

هناك طبعًا بعض الحقيقة في هذا الكلام، ولكنها حقيقة منقوصة لدرجة مؤسفة. فالكاتب لا يبدي أي استعداد للاعتراف بوجود علاقة بين "نجاح" الدول الغنية و"فشل" الدول الفقيرة، وكأنهما يعيشان في عالمين منفصلين، ولا يخطر بباله أن النمو السريع في البلاد الغنية خلال المائة عام الماضية ربما يكون قد اعتمد على صورة أو أخرى من "استغلال" البلاد الفقيرة، وأن الحكومات العاجزة أو الفاسدة أو الفاشلة قد تكون ثمة علاقة بين عجزها أو فسادها أو فشلها وبين طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلاد الغنية والفقيرة، بل قد تكون هذه الحكومات العاجزة أو الفاسدة أو الفاشلة نفسها تتمتع بدعم قوي، مالي أو عسكري، من الدول الغنية. كذلك لا يخطر ببال الكاتب التساؤل، ما دامت الحرية الاقتصادية مفيدة لهذه الدرجة للتنمية الاقتصادية، لماذا لم تحقق الدول الفقيرة نموًّا اقتصاديًّا باهرًا في ظل نظام الحرية الاقتصادية الذي فرضه عليها الاستعمار الأوروبي أولًا ثم هيمنة الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية بعد هذا؟ فالمائة عام التي يذكر الكاتب أن التفاوت في الدخول بين الشعوب تضاعف خلالها عدة مرات، تقع الخمسون عامًا الأولى منها في عصر الاستعمار الأوروبي، والخمسون

عامًا التالية في عصر الهيمنة الأمريكية أو السوفيتية، وقد فرضت الهيمنة الأمريكية بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نظام الحرية الاقتصادية على الكثير من بلاد العالم الفقيرة، كما سبق أن فرضه الاستعمار الأوروبي، فلم تنجح هذه الهيمنة أو تلك في تضييق الفجوة بين مستويات المعيشة، ولم تضق هذه الفجوة إلا بين عدد محدود من البلاد الآسيوية وبين البلاد الصناعية في الثلاثين سنة الأخيرة، ولكن هذه البلاد الآسيوية اعتمدت التنمية الاقتصادية فيها إلى حد كبير، خلال هذه الفترة، على الدور الفعَّال الذي لعبته الدولة.

إجابة المؤلف عن السؤال الثاني هي إذن جاهزة وواضحة: فليس هناك في نظره أي وصمة عار على جبين النظام الرأسمالي من جراء هذه الزيادة في التفاوت في مستويات المعيشة، إذ ليس هناك أي شبهة للاستغلال أو القهر أو التدخل من جانب الدول الغنية في شؤون الدول الفقيرة، وإنما البلاد الفقيرة هي المسؤولة عن فقرها لأنها لم تستطع أن تختار حكومات نظيفة وفعَّالة وتطبق مبدأ الحرية الاقتصادية بهمة ونشاط، بل شنت هي نفسها حروبًا أهلية وخارجية بددت مواردها دون أن يكون للدول الغنية دور في الأمر.

وأما السؤال الأخير عما إذا كان اتساع هذه الفجوة بين مستويات المعيشة بين الدول والشعوب يهدد مستقبل النظام الرأسمالي أو يخلق مشاكل له، فإجابة المؤلف عليه أغرب وأعجب، إذ يقول: "إن الزيادة المستمرة في حجم هذا التفاوت لا تعني زيادة أهميته كخطر يهدد الاستقرار في العالم، بل بالعكس يدل على قلة أهميته". وهو يفسر هذا الاستنتاج الغريب بقوله إنه "لو كان هذا التفاوت في مستويات المعيشة بين الشعوب والدول مهمًّا في الحقيقة، لكان قد ولد من الضغوط ما يؤدي إلى تصحيحه أو على الأقل إلى التخفيف منه". (ص 269).

لا بد أن يشعر القارئ بغرابة هذا المنطق، فمعناه أنك لا يجب أن تهتم بأي ظاهرة تزداد نموًّا وقوة مع الوقت، مهما كانت سيِّئة وخطرة، فنموها وزيادة قوتها دليل على عدم أهميتها، إذ لو كانت مهمة لحدث لها من ردود الفعل ما يكفل القضاء عليها. فإذا وجدتها على العكس، تميل إلى الضعف والتضاؤل مع الوقت، فلا يجب أن تهتم بها أيضًا، إذ إن معنى هذا أن مصيرها إلى الزوال. فما هو المطلوب منا عمله إذن؟ لا شيء. وما هي أفضل سياسة يمكن اتباعها؟ اترك كل شيء يسير سيره الطبيعي، فهذا يؤدي إلى أفضل النتائج: إذا كانت الظاهرة حسنة فلماذا تفعل شيئًا قد يقضي عليها؟ وإذا كانت سيِّئة فإنها ستولد من القوى ما من شأنه أن يقضي عليها!

من الواضح أن الرجل سعيد جدًّا بما يرى وليس لديه ما يشكو منه بالمرة، لا تفاوت الدخول في داخل البلد الواحد، ولا تفاوت الدخول بين البلاد. ولكنْ لديه سبب إضافي للتفاؤل وهو العولمة. صحيح أن العولمة بما تعنيه من زيادة إدراك العالم المتخلف لمستوى المعيشة في العالم المتقدم وسهولة التنقل والاتصال بين أجزاء العالم المختلفة، قد تؤدي إلى زيادة أعمال الإرهاب والتخريب وأسلحة الدمار الشامل وظهور الديكتاتوريات الشريرة في الدول المارقة (مما كان لا بد أنٍ يجعل المؤلف يهتم بظاهرة التفاوت بعكس ما قاله حالًا)، ولكن العولمة سوف تحمل في طياتها أيضًا عوامل التخفيف من هذا التفاوت في الدخول.

ولكن، هل هذا صحيح؟ من حقنا أنٍ نشك كثيرًا في هذا، إذ لا بد أن يتوقف مصير هذا التفاوت على الشكل الذي تتخذه العولمة، بل وأيضًا على نوع السياسات التي تتخذها حكومات الدول الفقيرة إزاء العولمة. فالاستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين كان أيضًا صورة من صور العولمة، ولكنه أدى كما رأينا إلى زيادة التفاوت في مستويات الدخول بين الدول الاستعمارية والدول الخاضعة للاستعمار. وحدث شيء مماثل في معظم مناطق العالم الفقيرة نتيجة لارتفاع معدل العولمة خلال العشرين عامًا الأخيرة. الاستثناء المهم كان جنوب شرقي آسيا، حيث صاحب ارتفاع معدل العولمة في

العشرين سنة الأخيرة انخفاض في حجم التفاوت بين متوسط الدخل فيها وبينه في الدول الغنية. ولكن من الصعب الحكم بما إذا كان السبب في هذا التحسن هو ارتفاع معدل العولمة في حد ذاته أو ما صاحبه من سياسات حكومية اتخذت عمدًا لتوجيه العولمة في اتجاه أقل إضرارًا بمعدلات النمو. يرجح هذا التفسير الأخير أن ترك الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل، كما يقضي بذلك منطق العولمة المتحررة من أي قيد، أدى إلى كارثة 1997 في نفس هذه البلاد وما تلاها من تدهور معدلات النمو بدرجة خطيرة.

ربما كان الأهم من التساؤل عما إذا كان ازدياد التفاوت في الدخول بين الشعوب سوف يهدد أو لا يهدد مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره، التساؤل عما إذا كان هذا التفاوت سوف يفرض على هذا النظام تغيرات مهمة. نعم إن النظم الاقتصادية الاجتماعية تسقط أحيانًا وتحل محلها نظم أخرى، ولكن الاكثر حدوثًا أن تطرأ بالتدريج تغيرات مهمة على النظم القائمة بحيث يصبح من الصعب مع مرور الوقت اعتبارها مجرد امتداد لما كانت عليه، حتى لو استمر إطلاق نفس الأسماء القديمة عليها. الذي أقصده بذلك أن زيادة حدة التفاوت في الدخول ومستويات المعيشة بين الشعوب قد لا تطيح بالنظام الرأسمالي وتأتي بغيره، ولكنها قد تطيح فقط بالنظام الرأسمالي في الصورة التي نراها الآن.

لتوضيح هذا دعنا نبدأ بشيء حدث بالفعل وهو العولمة. فالعولمة، أو على الأقل ارتفاع معدلها في العقود الأخيرة، تمثل تغيرًا مهمًا طرأ على الرأسمالية فجعلها تتجاوز حدودها بصورة وبدرجة لم نرَ مثلها من قبل، مما أحدث آثارًا بعيدة المدى في الاقتصاد والسياسة والثقافة، إلخ، قد يعتبرها البعض أبعد غورًا وأشد أهمية من حلول النظام الاشتراكي في بعض البلاد محل الرأسمالية. ولكن ألم يكن من بين العوامل المؤدية إلى تسارع معدل العولمة ذلك التفاوت الكبير في مستويات الأجور (ومن ثَمَّ مستويات المعيشة) بين مناطق العالم المختلفة، الأمر الذي أدى ببعض الشركات العملاقة إلى أن تغلق أبواب مصانعها في مكان لتفتحها في مكان آخر من العالم، وإلى هروب رؤوس الأموال من دولة لاستثمارها في أخرى، وإلى زيادة الميل إلى الهجرة من البلاد الفقيرة إلى الغنية وحلول العمال الآتين من آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أكثر فأكثر، محل العمال الوطنيين في داخل البلاد الغنية؟ هذا التفاوت في الدخول بين الدول الغنية والفقيرة لم يسقط النظام الرأسمالي، هذا صحيح، ولكن ألم يحدث من الآثار ما يكاد يعادل الآثار الناتجة عن حلول نظام محل آخر؟

ثم ألا يجب أن نتوقع أن تكون الآثار الناجمة عن ازدياد هذا التفاوت خلال القرن الواحد والعشرين أهم وأكبر مما رأيناه بالفعل من آثار؟ كيف ستستجيب الدول الغنية في أوروبا وأمريكا مثلًا لهذا الميل المتزايد، عند شعوب العالم الفقيرة، إلى الهجرة إليها، لتحسين مستويات معيشتها؟ هل ستحكم إغلاق الأبواب في وجوه هذه الأعداد الغفيرة من طالبي الهجرة، أم ستضطر إلى فتح الأبواب أمامهم، خاصة مع التغير السريع في التركيب العمري لسكان هذه الدول الغنية، واستمرار الانخفاض في نسبة القادرين على العمل والراغبين فيه منهم؟

وما أثر هذا أو ذاك، أي إحكام إغلاق الأبواب أو فتحها، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الغنية والفقيرة على السواء؟ وإذا كان ما شهدناه منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 من شن هجمات جديدة، من جانب زعيمة النظام الرأسمالي وحلفائها، لإعادة فتح بعض البلاد في العالم الفقير، هو مجرد مقدمة لظاهرة جديدة تشبه الاستعمار القديم وتختلف عنه في نفس الوقت، فما هي بالضبط هذه الظاهرة الجديدة وما آثارها المحتملة على طبيعة النظام الرأسمالي وعلى العلاقات بين الدول الرأسمالية بعضها ببعض، وعلى العلاقات بينها وبين بقية مناطق العالم؟

لا يهتم الكتاب بإثارة مثل هذه الأسئلة، مكتفيًا بتطمين القراء بأن زيادة حدة التفاوت بين الدخول ومستويات المعيشة لن تشكل تهديدًا للنظام الرأسمالي، أو على حد قوله: "إن التفاوت في مستويات

المعيشة بين الدول لن يؤدي إلى مخاطر واضحة أو حاسمة تهدد العالم في القرن الحادي والعشرين" (ص270). وهو قول لا يختلف كثيرًا، في المبالغة في التفاؤل، عما كان يمكن أن يقوله شخص سعيد جدًّا بالسيطرة التي كانت تتمتع بها بريطانيا على العالم في سنة 1900، فراح في تلك السنة يطمئن الناس على مستقبل العالم بقوله إن ما يحدث من نمو سريع في ألمانيا واليابان لن يؤدي إلى مخاطر واضحة أو حاسمة تهدد العالم في القرن العشرين. ومع ذلك قامت حرب عالمية مدمرة بعد ذلك بأقل من عقدين، ثم قامت حرب أخرى أكثر تدميرًا، انتقامًا من الأولى، قبل أن ينتصف القرن.

(5)

الأكثر غرابة من كل هذا هو ما يذهب إليه المؤلف لتبرير اعتقاده بأن الولايات المتحدة ستظل خلال القرن الواحد والعشرين، أو على الأقل خلال الجزء المنظور من هذا القرن، تحتل موقع الصدارة والزعامة في العالم. لإقناعنا بذلك يبدأ المؤلف بإثارة الخوف في نفوسنا من حجم الإنفاق الحربي الأمريكي، فيذكرنا بأن خطة الولايات المتحدة للإنفاق على الدفاع خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين هي أكبر عشر مرات على الأقل من المقدر لأي دولة أخرى في العالم، وأنها تفوق مجموع الإنفاق المخطط للأربع عشرة دولة التالية (أي التالية مباشرة للولايات المتحدة في حجم إنفاقها) مجتمعة (ص 34).

قد يتساءل البعض، كما تساءل "بول كينيدي" في كتابه المعروف عن صعود الدول العظمى وسقوطها، عما إذا كان لدى الولايات المتحدة من القوة الاقتصادية ما يضمن تغطية هذا الإنفاق الكبير في المستقبل، أي عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تتحمل استمرار هذا العبء الكبير في المستقبل، فيقول المؤلف إن البعض قد يشير إلى بعض مظاهر الضعف التي طرأت على الاقتصاد الأمريكي، وعلى الأخص في السنوات الأولى من القرن الجديد، من تكرار حالات الإفلاس بين الشركات، وتوالي الكشف عن حالات التدليس والغش في بعض الشركات الكبرى، وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض أسعار الأسهم أو ميلها إلى الركود، وتدهور مستوى الثقة فيما يتمتع به رجال الأعمال من نزاهة، وتزايد أعباء الديون على كاهل الشركات والمستهلكين على السواء (ص 47 - 48).

وقد يشير البعض إلى تدهور المركز النسبي للاقتصاد الأمريكي، من عدة جوانب مهمة في الاقتصاد العالمي، إذ كان متوسط الدخل في الولايات المتحدة في سنة 1950 ضعف متوسط الدخل في أوروبا الغربية وخمس مرات قدره في اليابان، فأصبح الآن يزيد على أوروبا الغربية بنسبة 20 % فقط، وعلى اليابان بنسبة لا تتجاوز 10 % (ص 49). وقد يشير البعض أيضًا إلى سابقة تاريخية مخيفة عندما أدى الإنفاق العسكري الأمريكي الكبير على حرب فيتنام إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور معدلات الاستثمار وانخفاض معدلات النمو (ص 54).

كل هذا صحيح، ولكن المؤلف لديه إجابة واحدة على كل هذا، المفروض أن يكون لها مفعول السحر، وأن تقضي على كل التوجسات والانتقادات، وهي تلك الميزة الكبرى التي يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي، والكفيلة باستمرار تفوقه على كل ما عداه، وهي ميزة "عدم التدخل"، أي تحرر الاقتصاد من ربقة التدخل الحكومي الكبير والمستمر، وهي ميزة كفيلة بتمتع الاقتصاد الأمريكي بتلك القدرة المدهشة على التجديد والابتكار واقتناص أي فرص جديدة تنشأ للنمو وزيادة الثروة (ص 50 - 51).

هذا الكلام لا بد أن يبدو مدهشًا حقًّا لكل من يعرف مدى ارتفاع درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد الأمريكي، كلما احتاجت مصالح رجال الأعمال الكبار إلى مثل هذا التدخل، سواء تعلق الأمر بتقديم الدعم للسلع الزراعية، أو لشركات أمريكية تهددها منافسة عابرة من قوى اقتصادية أخرى، أو

بالتمويل الحكومي الكبير لمشروعات التوسع الصناعات الحربية وبحوثها، أو بوضع الجيش الأمريكي في خدمة هذه المصالح لإخضاع بعض الدول المارقة، أو لتسهيل مد أنابيب البترول بين دولة وأخرى لخدمة نفس المصالح، إلخ.

صحيح أن المواطنين الأمريكيين العاديين قد لا يستفيدون كثيرًا من كل هذا التدخل الحكومي، بل وقد يضارون منه، ولكن النظام الأمريكي له في نظر المؤلف ميزة أخرى كبيرة تميزه عما عداه، وهي درجة اللامبالاة التي يتميز بها هذا النظام إزاء ما قد يولده من آثار اجتماعية سلبية، أو طبقًا لتعبير المؤلف، إن السمة المدهشة المهمة للولايات المتحدة هي الافتقار النسبي لأي اهتمام بتلك السلبيات المترتبة على ما يسميه المعارضون برأسمالية السوق غير الموجهة، وما يسميه الأنصار بكلمة واحدة هي "الرأسمالية" (ص 50)، أي قلة الاهتمام بما قد يعانيه الناس العاديون، من حين لآخر، من أعباء الأزمات الاقتصادية حين تتزايد حالات الإفلاس وإغلاق المصانع وارتفاع معدلات البطالة، إلخ. فإذا سأل البعض: وهل تضمن أن يستمر تحمل الأمريكيين لهذه السلبيات؟ فإن الإجابة هي أنه حتى الآن على الأقل لا يبدي الأمريكيون أي شواهد تدل على رفضهم لها. وإذا كان افتقاد أمريكا لنظم الحماية الاجتماعية شيئًا فظيعًا حقًا، فلماذا إذن نرى هذه الأعداد الكبيرة من الناس الذين لا يزالون يرغبون في الذهاب للعيش في أمريكا؟ (ص 51).

المؤلف إذن لا يميز بين استمرار رغبة الكثيرين من سكان الدول الفقيرة في الهجرة إلى أمريكا لتحسين مستوى معيشتهم، وبين استمرار تحمل المواطنين الأمريكيين العاديين لما تفرضه عليهم مصالح الشركات الأمريكية الكبرى من أعباء متزايدة، بما في ذلك أعباء فرض الهيمنة الأمريكية على مناطق جديدة في العالم. ألم تسبب حرب فيتنام متاعب حقيقية للنظام الأمريكي في الستينيات والسبعينيات، رغم استمرار رغبة غير الأمريكيين في الهجرة إليها؟

أوَلا يتصور أن تزيد هذه المتاعب بحيث تفرض قيودًا حقيقية على حرية الإدارة الأمريكية في التصرف، رغم استمرار هذه الرغبة في الهجرة؟

على أي حال يبدو المؤلف واثقًا كل الثقة من أن هذا لن يحدث، وإذا كان الشعب الأمريكي قد تعتريه أحيانًا بعض حالات التذمر، فإنه بعد أحداث 11 سبتمبر2001 يبدو على أتم الاستعداد لتحمل الأعباء ودفع الثمن، وهي على حد تعبير المؤلف أعباء ثمن "تنظيف العالم وإعادة النظام إليه" (ص55). قد تبدو الأحوال في العالم الآن أكثر صعوبة وأقل استقرارًا من ذي قبل. ولكن أحوال العالم "كانت ستصبح أكثر صعوبة وأقل استقرارًا في غياب الزعامة الأمريكية" (ص 66).

"لقد عانى العالم بشدة خلال النصف الأول من القرن العشرين بسبب غياب أي قوة عالمية كبيرة تسيطر على العالم وتقوم بقيادته" (ص 83)، أما الآن فإن العالم يجب أن يعتبر نفسه سعيد الحظ، "لأن الولايات المتحدة مستعدة وقادرة في الوقت نفسه على تولي هذه الزعامة".

قد يكون كل هذا أقرب إلى محاولة تملق الولايات المتحدة الأمريكية منه إلى محاولة للتنبؤ بمستقبل العالم، أو مستقبل الرأسمالية، ولكنه على أي حال نموذج لنوع من الكتابة السائدة عن أحوال العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين، ومن المؤكد في رأي، أن هذه الحالة لن تستمر طويلًا.

(6)

عندما وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة في2008، كان هناك ما يشبه الاتفاق العام بين الاقتصاديين على تحديد السبب المباشر الذي أدى إليها، وهو انفجار فقاعة الائتمان العقاري. فالمؤسسات المالية (من بنوك الائتمان العقاري وبنوك الاستثمار وغيرها من البنوك وشركات التأمين)

توسعت بأكثر من اللازم في تقديم القروض لتمويل شراء المنازل، أو في قبول الرهونات لها، أو التأمين على القروض بضمان هذه المنازل. ونقصد بهذا التوسع الأكثر من اللازم عدم اشتراط ضمانات كافية للسداد، وتقديمها القروض لمن لا تسمح له الظروف بالسداد في المواعيد المتفق عليها.

كان هذا الوضع قابلًا للاستمرار طالما استمرت أسعار المنازل في الارتفاع، ولكن بمجرد أن يبدأ العجز عن السداد، ويشرع المقرضون في محاولة استرداد قيمة قروضهم بعرض هذه المنازل للبيع، تميل أسعار المنازل للانخفاض، فلا يحصل المقرضون على قيمة قروضهم كاملة، فتقل السيولة في أيدي البنوك والمؤسسات المقرضة أو الضامنة، فينخفض الطلب على المنازل، فإذا بأسعارها تنخفض بدرجة أكبر، وتزيد حالات العجز عن السداد، وهكذا في حلقة جهنمية.

هذا التفسير معروف ومقبول، ولكن بمجرد أن نسأل عما أدى بالبنوك وسائر مؤسسات الائتمان إلى الوقوع في هذا الخطأ، تختلف الآراء والتفسيرات. فالبعض يفسر هذا الخطأ المتمثل في التوسع أكثر من اللازم في تمويل شراء العقارات، بمحض الجشع، أي محاولة تعظيم الأرباح حتى مع ارتفاع درجة المخاطرة. وقد يضيف البعض أن المدخرات التي تدفقت على البنوك وبنوك الاستثمار الأمريكية، من دول البترول ومن الصين، شجعت على هذا التوسع في الائتمان، وعلى المخاطرة في ذلك في ظل ضخامة حجم الأموال المعروضة للإقراض.

ولكن البعض يقول إن مجرد رد الخطأ إلى الجشع غير كافٍ لتفسير ما حدث، فالطمع في تحقيق أقصى الأرباح موجود دائمًا، ولا يحد منه إلا الرقابة (regulation) المفروضة على المؤسسات المالية من جانب الحكومة والهيئات العامة. فالأزمة سببها في الواقع الإفراط في تخفيف الرقابة (deregulation)، وهو مسار بدأ منذ نحو ثلاثين عامًا، مع ميل الدولة، حتى من قبل الريجانية والثاتشرية (نسبة إلى الرئيس الأمريكي "ريجان" ورئيسة الوزراء البريطانية في الثمانينيات "مارجريت ثاتشر")، إلى سحب يدها بالتدريج من التدخل ومن مراقبة القطاع الخاص، فألقت بالحبل على الغارب لمختلف أوجه الاستثمار الخاص، بما في ذلك تقديم القروض، مما أدى إلى وقوع مخاطرات غير محسوبة.

كان هناك رأي ثالث، هو عكس الرأي الثاني بالضبط، ويذهب إلى أن سبب الأزمة ليس هو الإفراط في تخفيف الرقابة أي في ترك الحبل على الغارب للنشاط الخاص، بل هو العكس بالضبط، أي إفراط الحكومة في التدخل. من بين القائلين بهذا الرأي أستاذ اقتصاد مرموق في جامعة "هارفرد"، "جيفري ميرون"، الذي قال إن الأزمة المالية الحالية جاءت كنتيجة مباشرة لتدخل الدولة في الولايات المتحدة بتشجيعها لمالكي العقارات على أخذ القروض، وتشجيعها للبنوك التجارية والاستثمارية وغيرها على منح هذه القروض. إن الولايات المتحدة، طبقًا لهذا الرأي، وبعكس ما يقول خصوم الرأسمالية، لم تتبع سياسات مفرطة في تحررها من تدخل الدولة، لا خلال العشر سنوات الأخيرة ولا خلال القرن الماضي كله، إذ لو كان الأمر كذلك، لكانت البنوك عندما تمر بفترة من نقص السيولة، تمتنع عن سداد قيمة الودائع عندما يطلبها أصحابها، ولقالت لأصحاب الودائع: "معذرة، لا يمكنكم الحصول على نقودكم كاملة الآن"، وبهذا يمكن للنظام المصرفي أن يتفادى "السقوط بالجملة". يقول الأستاذ "ميرون": "في بلد مفرط في الليبرالية لا يوجد بنك احتياطي فيدرالي"، هذا البنك الذي ارتكب في نظر "ميرون" أخطاء أدت إلى الأزمة الحالية، كما حدث عندما تسبب في استمرار معدل الفائدة منخفضًا لمدة أطول من اللازم "نافخًا بذلك فقاعة العقار التي كان لها دور رئيسي في اضطرابات السنتين الأخيرتين".

وإجمالًا، يقول الأستاذ "ميرون": "في البلاد الليبرالية، يجازف الأفراد وأصحاب الأعمال، ويفكرون مليًا في عواقب مجازفتهم وطبيعة المخاطر المحدقة باستثماراتهم. فقد يجني البعض منهم الكثير من وراء مجازفاتهم الذكية، لكن البعض الآخر قد يخسر، وهكذا يسحبون من أرباحهم في زمن الرخاء ما

يعوضون به خسارتهم في زمن الشدة والأزمة".

اعتراضي على هذه الآراء الثلاثة هو أنها كلها ترد الأزمة إلى "مجرد الخطأ"، سواء كان خطأ أخلاقيًا، بالتأكيد على جشع الرأسماليين، أو خطأ في السياسة الاقتصادية، بالإفراط في تحرير النشاط الخاص من القيود، أو (بالعكس) بالإفراط في تدخل الدولة. بينما لو نظرنا إلى ما حدث كمجرد مرحلة في تاريخ الرأسمالية الطويل لاكتشفنا أن ما حدث كان حتميًا، أو شبه حتمي، وأن المجهول أو المصادفة يكمنان فقط في التوقيت. فإذا صح القول بأن ما حدث كان حتميًا، يتضح أنه لم يكن مجرد خطأ يمكن تصحيحه، بل إن علينا فقط أن نبحث عن أفضل الطرق للتعامل معه.

****

سوف أغامر الآن بتقديم تفسيري للأزمة من منظور تاريخي (وهو المنظور الذي يظهرها كما لو كانت شيئًا حتميًا). فمنذ حدوث الثورة الصناعية في غرب أوروبا، أي منذ أكثر قليلًا من مائتي عام، شهد العالم الغربي تقدمًا مستمرًا في التكنولوجيا، ولكن هذا التقدم التكنولوجي لم يكن دائمًا على وتيرة واحدة، بل شهد فترات من التقدم السريع جدًا، ثم التباطؤ أو حتى الركود. يحدث هذا في صورة دورات من الصعود والهبوط، طول كل دورة منها يتراوح بين أربعين وخمسين عامًا. كان من أول من اهتم بشرح هذه الدورات اقتصادي سوفيتي هو "كوندراتييف"، في نظرية قال بها في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، وتنبأ على أساسها بوقوع أزمة عالمية في أواخر العشرينيات، وهو ما حدث بالفعل في سنة 1929.

لاحظ "كوندراتييف" حدوث دورتين ونصف من الدورات التي عرفت باسمه، خلال الفترة الممتدة بين 179 و1920، أي في فترة طولها 130 عامًا، وتتكون كل دورة من فترة صعود تستمر نحو 20 - 25 عامًا، وترتبط بتقدم تكنولوجي سريع تطبيقًا لاكتشافات تم معظمها في فترة سابقة، مما يجلب لأرباب الأعمال أرباحًا وفيرة ويدفع بمعدلات نمو الدخل القومي إلى الزيادة، تليها فترة هبوط تستمر مدة مماثلة وتتسم بتباطؤ التقدم التكنولوجي أو ركوده، وانخفاض الأرباح ومعدلات النمو. ارتبطت فترة الصعود الأولى (حوالي 1790 - 1815) بتطبيق الآلة البخارية وغيرها من اختراعات الثورة الصناعية الأولى، وبالنمو السريع في صناعة المنسوجات، وارتبطت الثانية (حوالي 1850 - 1870) بانتشار السكك الحديدية، والثالثة (حوالي 1895 - 1914) بالتطبيقات المتصلة باكتشاف الكهرباء وصناعة السيارات.

أريد الآن أن أضيف أنه في فترات التقدم التكنولوجي السريع يبدو من الطبيعي أن يضغط الرأسماليون وأرباب الأعمال والمستثمرون من كل صنف، لإطلاق أيديهم في استغلال الفرص الجديدة المتاحة في الاستثمار المربح، ويقاوموا بشدة أي محاولة من جانب الدولة لفرض قيود على تصرفاتهم وقراراتهم، إما بدافع تحقيق أغراض سياسية أو تحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية (كرفع مستوى الأجور مثلًا). في هذا المناخ من التقدم التكنولوجي السريع تكتسب حجج الرأسماليين والمستثمرين المحتملين وجاهة وجاذبية، إذ من الذي يجرؤ على حرمان المجتمع من ثمرات هذا التقدم التكنولوجي، وهذه المخترعات الجديدة المذهلة؟ الدليل الذي يقدمه الرأسماليون على صحة حجتهم هو النمو السريع في الثروة، وفي سبيل ذلك يبدو رفع شعارات العدالة أو إعادة توزيع الثروة وكأنه خروج على الذوق السليم.

في مثل هذا المناخ مثلًا، ظهرت المدرسة التقليدية الإنجليزية التي دعت إلى رفع يد الدولة عن التدخل وتبنت شعار المدرسة الطبيعية الفرنسية، "دعه يعمل، دعه يمر" (laisser-faire, laisser-passer)، وكسبت الرأي العام إلى صفها، وبدت حجج الاشتراكيين (الذين سُموا بعد ذلك بـ"الطوباويين") واهية لا تقنع أحدًا.

بالعكس من ذلك، عندما يتباطأ نمو التكنولوجيا، وتتدهور بالتالي معدلات نمو الثروة، وترتفع معدلات البطالة، تبدو الفرصة سانحة لأن يرفع كارهو الرأسمالية رؤوسهم، وأن يطالب العمال ببعض العدالة، وتقوى الاتجاهات الاشتراكية، ويقوى الميل إلى زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، وتنمو قوة نقابات العمال.

هكذا نلاحظ أنه في فترة تراخي معدلات النمو بين 1830 و1850 في أعقاب العقود الأولى للثورة الصناعية في بريطانيا وفرنسا، نمت الحركات الاشتراكية، وظهرت الكتابات الأولى في الماركسية، وكذلك في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870 - 1895) حيث زادت قوة نقابات العمال، ثم خلال أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث ازدهرت الحركات الفاشية والنازية وظهرت دعوة "كينز" إلى مزيد من تدخل الدول، بل وحدث ذلك بالفعل على يد "روزفلت" في الولايات المتحدة ثم في أوروبا الغربية.

ولكن القصة لم تنته بالطبع بأزمة الثلاثينيات، بل عاد العالم الرأسمالي إلى النمو السريع في أعقاب الحرب العالمية الثانية لفترة تقرب من 25 عامًا (1945 - 1970). وعلى الرغم من التقدم السرج الذي حققه الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة، كان التقدم المذهل الذي حققه العالم الرأسمالي (بما في ذلك اليابان) كافيًا لوضع حد لنمو الاتجاهات الاشتراكية، وللاكتفاء بما سمي بـ "دولة الرفاهية " (Welfare State) التي تراعي بعض اعتبارات العدالة الاجتماعية دون أن تقيد حركة الرأسماليين.

كانت أواخر الستينيات ثم السبعينيات من القرن العشرين فترة صعبة في تاريخ الرأسمالية، إذ شهد الغرب ظاهرة جديدة عُرفت باسم "الركود التضخمي" (stagflation)، فتراخت معدلات النمو وزادت معدلات البطالة، وزاد الأمر سوءًا ميل الشركات العملاقة أو متعددة الجنسيات (multinationals) إلى الخروج خارج حدود الدولة الأم بحثًا عن ربح أكبر وعمالة أرخص. لا عجب أن زاد الهجوم على الرأسمالية من جديد في أواخر الستينيات وطوال السبعينيات. في 1968 قامت ثورة الشباب في فرنسا ثم امتدت إلى سائر بلاد العالم الغربي، تندد بالمجتمع الاستهلاكي وتنتقد القيم الرأسمالية. ثم ظهرت أفكار غير مألوفة تقول إن النمو الاقتصادي له مضار تفوق منافعه، وتدعو إلى تخفيض معدلات النمو بدلًا من رفعها، وحققت كتب "ماو تسي تونج" شعبية كبيرة، وكذلك شخصية "جيفارا"، كما حقق كتاب يحمل اسم "الأصغر هو الأجمل" (*Small is beautiful*) نجاحًا غير مألوف، إذ انتقد الانسياق وراء شعارات الرأسمالية والمجتمع الاستهلاكي. بل ورفعت منظمة دولية هي منظمة العمل الدولية (ILO) شعار إشباع الحاجات الأساسية كبديل لرفع معدلات نمو الناتج القومي، ونشر البنك الدولي كتابًا يعتبر خارجًا عن المألوف في الكتب الصادرة عنه، عنوانه: "إعادة التوزيع مع التنمية" (*Redistribution with Growth*)، وكأن البنك العتيد يحاول كسب ود الحركات الجديدة المنادية بمزيد من العدالة.

ولكن مع قرب انتهاء عقد السبعينيات ظهر أن ثورة تكنولوجية جديدة قادمة وواعدة بنمو اقتصادي سريع، وهي ما عُرف باسم "ثورة المعلومات والاتصالات". هذه الثورة التكنولوجية تعتبر أحيانًا نتيجة مباشرة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه من جهة أخرى، كما أن من الممكن رد كثير مما انطوت عليه من تقدم إلى اكتشافات واختراعات حدثت داخل نشاط وزارة الدفاع الأمريكية، وتقوم على استخدام الرقائق الصغيرة (microchip) في إنتاج وتطوير الكثير من السلع والخدمات.

تضمنت هذه الثورة التكنولوجية تطورات مهمة في الحاسب الآلي، وظهور الإنترنت، وفي الإعلام التلفزيوني، وظهور الفيديو والدي في دي، وفي الاتصال التلفوني، فظهر التلفون المتنقل (cordless) ثم المحمول، وفي خدمات المصارف ونمو بطاقات الائتمان والسحب الآلي من

الحسابات المصرفية، وفي خدمات البريد والفاكس، وفي السلع المنزلية المعمرة كغسالة الأطباق الأوتوماتيكية، والأفران متناهية السرعة (microwave ovens)، وفي خدمات النقل، فظهرت الحاويات الكبيرة (containers) الذي يرد أول استخدام لها إلى الحاجة إلى نقل المعدات إلى فيتنام، إلخ.

كان من آثار هذه الثورة التكنولوجية، تطور آخر مهم وهو أن الحجم الكبير للمشروع لم يعد شرطًا ضروريًا لنجاحه، إذ أصبح من الممكن لمشروعات صغيرة نسبيًا منافسة المشروعات العملاقة وتحقيق ربح مجزٍ. فظهرت مثلًا، في مجال المشروبات الغازية، مشروبات جديدة ناجحة تنافس الشركتين العملاقتين، "كوكا كولا" و"بيبسي كولا". وفي السينما لم تعد "هوليوود" هي المسيطرة على إنتاج الأفلام. وفي الطيران لم يعد الأمر حكرًا على الشركات العملاقة، وقل مثل هذا على خدمات التلفون والتلفزيون، إلخ.

في ظل هذه الثورة التكنولوجية بدا وكأن من الحمق أن تقيد أيدي الرأسماليين والمستثمرين، وهم الذين يحققون تلك الإنجازات الرائعة في مختلف أنواع الخدمات ونقل المعلومات وفي تحويل العالم إلى "قرية عالمية واحدة"، ومن ثمَّ اشتدت الدعوة إلى تخفيف الرقابة، أي إطلاق أيدي الرأسماليين والمستثمرين من الأغلال، وتحققت هذه الدعوة بالفعل، واقترن تحققها باسمين شهيرين: الريجانية في الولايات المتحدة والثاتشرية في بريطانيا. ولكن دعوة تخفيف الرقابة انتشرت في العالم الغربي كله، بل ووصلت إلى العالم الثالث تحت شعار "الانفتاح الاقتصادي"، وإلى العالم الاشتراكي تحت شعار "الديمقراطية".

في هذه الفترة، أي خلال الثمانينيات والتسعينيات، أخذ دور الدولة في التراجع، سواء في دول الغرب الرأسمالي، التي أخذت في تقليص دولة الرفاهية والأخذ بالخصخصة، أو في العالم الاشتراكي الذي سقطت فيه دولة بعد أخرى، أو في العالم الثالث الذي أخذت كثير من دوله في فتح أبوابها، اختيارًا أو جبرًا، أمام الشركات متعددة الجنسيات. كما تراجعت بشدة قوة نقابات العمال في الدول الديمقراطية، وانقلب نمط توزيع الدخل، من الاتجاه إلى مزيد من المساواة الذي ساد في ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية، إلى الابتعاد أكثر فأكثر عن المساواة.

ليس من الصعب تعداد المزايا التي حققتها هذه الثورة التكنولوجية وما صاحبها من تخفيف القيود المفروضة على النشاط الخاص، سواء في صورة ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي أو تمتع المستهلكين بسلع وخدمات لم يعرفوا مثلها من قبل، وإن كانت هذه المزايا قد تحققت في العالم الرأسمالي المتقدم أكثر مما تحققت في دول العالم الثالث والدول الاشتراكية التي انفتحت حديثًا على العالم. ومع هذا، فحتى في الدول الرأسمالية، كان لا بد أن يكون لهذه الطفرة نهاية، كما تعودنا من التاريخ السابق للتقدم التكنولوجي. فمنذ أواخر التسعينيات بدأت معدلات النمو والتقدم التكنولوجي في التباطؤ، وإذا بفرص تحقيق مستويات عالية من الربح من وراء إنتاج السلع المادية والخدمات تتضاءل، وإذا بالمستثمرين يتجهون أكثر فأكثر إلى الاستثمارات المالية، وكأن المستثمر الذي لم يعد يتوقع تحقيق ربح عالٍ من الإنتاج، راح يحاول تحقيقه عن طريق أعمال الوساطة المالية، كالإقراض أو ضمان القروض أو التأمين أو المضاربة بكل أنواعها. وهكذا نجد أرقامًا مذهلة عن الفرق بين معدلات نمو المعاملات المالية ونمو إنتاج السلع والخدمات. في سنة 1980 كانت نسبة أرباح القطاع المالي إلى أرباح القطاعات الأخرى في الولايات المتحدة هي نسبة الخُمس، فزادت في سنة 2000 إلى النصف. وإذا نظرنا إلى حجم المعاملات المالية في العالم ككل اليوم، نجده 600 تريليون دولار في العام الواحد، بالمقارنة بمجموع إنتاج السلع والخدمات في العالم الذي لا يتجاوز 6 تريليونات دولار. إن الذي رأى في هذا النمو السريع في المعاملات المالية غير المستند إلى نمو مماثل في إنتاج السلع

والخدمات ما يشبه "الفقاعة" محق تمامًا، فنمو المعاملات المالية على هذا النحو يشبه نمو الفقاعة كبيرة الحجم ولكنها خالية من المحتوى، ومن ثَمَّ فهي قد تبدو مبهرة بسرعة نموها، ولكنها هشة لا بد أن تنفجر، وانفجارها هو الذي حدث في سبتمبر 2008.

في ضوء تتبع هذا التطور التاريخي لا يجب أن نستغرب أن تقوى الآن المطالبة في كل مكان بتدخل قوي من الدولة، فقد سبق أن رأينا مثل ذلك عدة مرات من قبل عندما يتباطأ النمو الاقتصادي وتتضاءل فرص الربح. وقد حدث بالفعل هذا التدخل القوي من الدولة، سواء بدعم المتعثرين من الرأسماليين، أو حتى بتأميم كلي أو جزئي، وبزيادة الإنفاق الحكومي في مختلف المجالات، والاهتمام بمصالح ذوي الدخل المحدود بمواجهة البطالة بدرجة أكثر من ذي قبل، (أو على الأقل الوعد بذلك). إن البعض علّق آمالًا في هذا الشأن على مجيء "باراك أوباما" إلى رئاسة الولايات المتحدة استنادًا إلى ميولٍ "أوباما" الشخصية وأفكاره، ولكن الأصح في رأيي أن نقول إنه عندما أصبحت الظروف تتطلب تدخلًا أكبر من الدولة لصالح محدودي الدخل، جرى البحث عن شخص مثل "أوباما" ليأتي إلى الحكم.

***

هكذا أقرأ أحداث الأزمة الاقتصادية الأخيرة في سياقها التاريخي. أما عن مغزاها الحضاري، فقد كان من الطبيعي بعد وقوع الأزمة، وكما يحدث عادة عندما تحل بالرأسمالية أزمة شديدة، أن يذهب البعض إلى التنديد من جديد بالرأسمالية والقول بأن نهايتها قد حلت. وقد ذهب بالفعل الكثير من الكتاب الاشتراكيين إلى ترديد قولهم المألوف في مثل هذه الظروف: "ألم نقل لكم؟". كما عاد بعض الاقتصاديين الاشتراكيين إلى ما يشبه القول بقرب حلول الاشتراكية، في عبارات تتفاوت في درجة الصراحة، وذلك بعد أن ظلت الاشتراكية فترة طويلة لا يكاد يجرؤ أحد على أن ينبس باسمها.

ومن ناحيتي، فإني رغم تعاطفي مع كثير من الأفكار الاشتراكية، لا بد أن أعترف بأن التاريخ لا يبدو في صف هذه الأفكار، سواء في الحاضر أو في المستقبل المنظور. فالتاريخ يقول بأن الرأسمالية مرت بأزمات كثيرة ثم خرجت منها، كما يقول التاريخ أيضًا إنه إذا كانت للرأسمالية عيوبها الخطيرة، والتي تتمثل في تعاقب الأزمات، وفي أنها نظام غير عادل في توزيع الثروة، وفي أنها تدعم بعض الخصال السيِّئة في الإنسان تدور حول النهم المادي، فإن الاشتراكية أيضًا لها عيوبها الخطيرة، إذ إنها تسوي بين غير المتساوين، وترفض الاعتراف بخصلة أساسية في الإنسان وهي الطموح المادي. لهذا في رأيي، تتعاقب في التاريخ فترات إطلاق الحرية للرأسماليين ثم تقييدها، ثم إطلاق الحرية لهم مرة أخرى ثم تقييدها. ويبدو أننا موعودون باستمرار هذه الدورة الجهنمية حتى تتغير الطبيعة الإنسانية إلى الأفضل، إذا كان هذا ممكنًا أصلًا. وأظن أن ما مر بنا من تجارب خلال القرنين الماضيين لا بد أن يؤدي بنا إلى استخلاص هذه النتيجة، وهي أيضًا نفس النتيجة التي انتهى إليها اقتصادي كلاسيكي شهير، في منتصف القرن التاسع عشر، وهو "جون ستيوارت ميل"، الذي كان يتعاطف مع الاشتراكية أحيانًا، ولكنه قال إنه يبدو أن لا مستقبل لها إلا إذا تغيرت الطبيعة الإنسانية إلى الأفضل.

قد يعني كلامي هذا أن الإنسانية لا تتقدم، وأن التاريخ لا يفعل أكثر من أن يعيد نفسه، ولكن الحقيقة بالطبع ليست كذلك بالضبط. نعم، أزمات الرأسمالية السابقة كثيرة، ولكن كلًا منها يختلف عن غيرها. والأزمة الحالية بها أوجه شبه كثيرة بأزمة الثلاثينيات، ولكن هناك أيضًا فوارق مهمة بينهما مما لا بد أن يجعلنا نتوقع أيضًا نتائج مختلفة:

1- هناك أولًا الاختلاف بين حجم المعرفة المتاحة حينئذ وحجمها الآن. في أزمة الثلاثينيات لم تكن تتوفر للاقتصاديين والسياسيين الإحصاءات اللازمة لاتخاذ بعض القرارات الأساسية مثلما تتوفر لهم الآن. بل إن فكرة مثل "الناتج القومي الإجمالي" كانت جديدة جدًا حينئذ والحسابات القومية شحيحة للغاية. ربما الأهم من ذلك أن الاقتصاديين في الثلاثينيات كانوا لا زالوا خاضعين لسيطرة

الفكر الكلاسيكي الذي ينفر بشدة من أي تدخل من جانب الدولة، ومؤمنين بأن الأمور مهما ساءت ستصحح نفسها بنفسها. بعبارة أخرى: لم يكن كتاب "جون مينارد كينز" الشهير، "النظرية العامة"، قد ظهر بعد عندما بدأت أزمة الثلاثينيات. وعندما ظهر الكتاب في 1936، تعرض في البداية لمقاومة شديدة من أنصار الفكر الكلاسيكي. لا عجب أن الرئيس الأمريكي "روزفلت" احتاج إلى انقضاء 100 يوم بعد بداية الأزمة قبل أن تتدخل حكومته لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، بينما تدخلت الحكومة الأمريكية في أزمة 2008 بعد وقوعها بأسبوعين فقط.

2- نحن الآن أكثر إدراكًا بكثير لآثار العدوى من دولة لأخرى.

في أزمة الثلاثينيات لم يكن الاقتصاديون ولا الحكومات يدركون بوضوح الآثار المتبادلة للسياسات الاقتصادية التي تتبعها إحدى الدول، على الدول الأخرى، فإذا ببريطانيا تحاول أن تعالج أزمتها بفرض الحماية ضد الواردات من فرنسا، وفرنسا تحاول أن تعالج الأزمة بفرض الحماية ضد الواردات من بريطانيا، وإذا بمحاولة كل دولة النجاة بنفسها تؤدي إلى إفقار الجميع، وهو ما يسمى الآن بـ"سياسة إفقار الجار" (beggar-thy-neighbor policy). نحن نعرف اليوم أن الخروج من الأزمة لا يكون بأن تغلق كل دولة أبوابها على نفسها، بل بأن تتعاون الدول لزيادة التبادل فيما بينها.

3- هناك أيضًا الفارق الواضح بين مستوى المعيشة الذي تحدث في ظله الأزمة الحالية وبين مستوى المعيشة في الثلاثينيات. في أزمة الثلاثينيات كان مستوى معيشة الغالبية العظمى من العمال من التدني بحيث شعرت الحكومات أحيانًا بأن من واجبها، من أجل التخفيف من وطأة الأزمة، توزيع بعض المأكولات مجانًا. لم يعد مثل هذا متصورًا الآن، إذ إن انخفاض مستوى الدخل في الغرب الآن، حتى في ظل ارتفاع معدل البطالة، لا ينعكس في انخفاض مستوى التغذية بقدر ما ينعكس في انخفاض مستوى الإنفاق على سلع وخدمات أكثر كمالية بكثير، كالسياحة مثلًا. بل حتى في بلادنا الأفقر بكثير، لم يعد انخفاض متوسط الدخل يعني بالنسبة لكثيرين انخفاضًا في مستوى التغذية بقدر ما يعني انخفاض القدرة على الإنفاق على خدمات مثل الدروس الخصوصية أو على سداد فاتورة التلفون المحمول!

يجب ألا يفهم هذا التطور، وإن كان ينطوي بالطبع على ارتفاع في مستوى المعيشة، على أنه يعني بالضرورة انخفاض درجة المعاناة. فالمهم في تحديد حجم المعاناة، فيما أظن، ليس هو ما أصبحت أقل قدرة على شرائه، بل المهم هو ما يمثله هذا من أهمية في نظرك. فليس من المؤكد مثلًا أن الألم الناتج عن تخفيض حجم ما يستهلكه الفرد من لحوم في الثلاثينيات، هو بالضرورة أكبر من الألم الناتج عن فقدان القدرة على مجاراة الجيران في شراء بعض السلع المعمرة، كالسيارة أو جهاز تكييف الهواء.

4- هناك أيضًا فروق تتعلق بالتغير الذي طرأ على مصادر الدخل. فعلى سبيل المثال، كان الخطر الأكبر من الأزمة العالمية في الثلاثينيات، في نظر بلاد مثل مصر والسودان، يتمثل في الانخفاض الشديد في أسعار القطن، الذي كان يمثل لمصر والسودان أكبر مصدر للعملات الأجنبية. الآن، أصبح مصدر الخطر الأساسي في نظر مصر، انخفاض عائدات السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج، فضلًا عن انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية، وفي نظر السودان، أصبح مصدرًا رئيسيًّا للخطر انخفاض سعر البترول، وربما أيضًا انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية والمعونات الخارجية.

5- في كلتا الحالتين، أزمة الثلاثينيات والأزمة الحالية، كان هناك خوف بالطبع من ازدياد حجم

البطالة، ولكن هنا أيضًا نجد فارقا مهمًّا بين الحالتين: ففي الثلاثينيات كان الخوف أساسًا من ازدياد حجم البطالة المقنعة (وعلى الأخص في الزراعة)، أما الآن فالبطالة المقنعة في الزراعة لم تعد أهم صور البطالة، إذ تغيرت الظروف فأصبح الأهم من ذلك "البطالة المكشوفة" (open unemployment)، ومن ثَمَّ أصبح الخطر هو أن يزيد عدد خريجي الجامعات والمعاهد الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه، رغم أنهم كانوا يظنون أنهم بحصولهم على التعليم قد قهروا الفقر إلى الأبد.

6- ولكن أهم الفروق في نظري، بين الأزمة الحالية وبين أزمة الثلاثينيات وما سبقها من أزمات، يتعلق بحدوث الأزمة الحالية في ظل درجة غير معهودة من العولمة. هذا الفارق المهم تترتب عليه على الأرجح فوارق أخرى بالغة الأهمية، من حيث ما يمكن أن يترتب على الأزمة من آثار، بالمقارنة بالأزمات السابقة.

كانت أزمات الرأسمالية السابقة كلها تجري في ظل الدولة القومية، إذ كانت هناك حدود معروفة لآثار السياسة الاقتصادية، وحدود معروفة لنشاط الشركات ولاستثمار رؤوس الأموال، بل وحدود معروفة لانتشار القيم والعادات الاستهلاكية. الآن أصبحت السياسات الاقتصادية لدولة تتأثر بشدة بما يحدث خارج الدولة، وتؤثر بدورها في الدول الأخرى. والشركات لا يكاد يعرف أصلها القومي ويمتد نشاطها إلى كل أركان المعمورة. وقل مثل هذا عن حركات رؤوس الأموال، وانتشار القيم الاستهلاكية من بلد لآخر. كان لا بد لهذا التطور أن تكون له آثاره على الأزمة العالمية، فيطبع هذه الأزمة الجارية بسمات تختلف عن الأزمات السابقة. وكالعادة، هناك الآثار الخبيثة والآثار الطيبة.

فمن ناحية، تؤدي العولمة إلى سرعة انتشار الأزمة من دولة إلى أخرى، بالمقارنة بانتشارها في الثلاثينيات والأزمات السابقة عليها، تمامًا كما يحدث لإنفلونزا الطيور أو الخنازير. ولكن هناك من ناحية أخرى، اشتراك العالم كله (أو المتقدم اقتصاديًّا على الأقل) في البحث عن حلول ووضعها موضع التنفيذ. فلننظر كيف هرع قادة أوروبا واليابان إلى واشنطن بمجرد نشوء الأزمة لتبادل الرأي في كيفية مواجهتها، وكأنهم يقولون للولايات المتحدة: "لا يجب أن تظني أن بإمكانك إيقاع العالم كله في هذه الكارثة بسبب سياسات خرقاء ارتكبتها، دون أن تسمعي رأي العالم فيما يجب عليكِ صنعه". وأظن أنه في هذه الحالة على الأقل، لم يكن أمام الولايات المتحدة إلا الاستجابة. بل وليس من الإفراط في الخيال أن تسفر الأزمة الحالية عن تقدم ملحوظ في التعاون الدولي، وعلى الأخص في إدارة شؤون الاقتصاد الدولي، أكثر من أي وقت مضى، سواء بالمقارنة بعصبة الأمم، التي تكونت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أو منظمات الأمم المتحدة التي تكونت في أعقاب الحرب الثانية. لقد أصبح العالم أكثر استعدادًا من أي وقت سابق لقبول نوع أو آخر من "الحكومة العالمية".

ولكن لعل أهم ميزة لعصر العولمة، فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية، أن من المستبعد جدًّا أن تؤدي هذه الأزمة الحالية إلى حرب عالمية.

لقد ساهمت أزمة الربع الأخير من القرن التاسع عشر في اندلاع الحرب العالمية الأولى، وساهمت أزمة الثلاثينيات في اندلاع الحرب العالمية الثانية. بل ويكاد يجمع الاقتصاديون على أن الذي قضى نهائيًّا على أزمة الثلاثينيات لم يكن السياسات الكينزية بقدر ما كان قيام الحرب العالمية الثانية، أو بعبارة أخرى: إن أهم تطبيق للسياسة الكينزية كان الإنفاق على الحرب. ولكن هذه الأزمات السابقة كانت تجري، كما قلت، في ظل الدولة القومية، ومن ثَمَّ كان من الممكن أن تشتبك الدول بعضها ببعض، في حروب قومية ولو كانت تسمى حينئذ بـ"العالمية ". كان من الممكن أن تخاطب الحكومة البريطانية شعبها بالقول بأنهم، بالتضحية من أجل الانتصار في الحرب، يضحون من أجل

وطنهم، وهكذا كانت تقول الحكومات الفرنسية والألمانية والإيطالية واليابانية والأمريكية، إلخ. أما الآن فقد أصبح مثل هذا أقل قدرة على الإقناع مما كان. فمن الصعب الآن مثلًا أن تعلن الولايات المتحدة وأوروبا حربًا عالمية ضد الصين باسم التضحية من أجل الوطن. فالجميع يعرف الآن الغرض الحقيقي من هذه الحروب، ولا عجب أن ألغت كثير من هذه الدول نظام الخدمة العسكرية الإجبارية، وأصبح الاشتراك في القتال بالتطوع مقابل أجر مجز. ولكنْ هناك أسباب أخرى لصعوبة تصور حرب عالمية الآن، بالإضافة إلى فهم الناس الآن لدوافعها أكثر من ذي قبل، وهي أسباب تتعلق بالعولمة. فالولايات المتحدة إذا أقدمت على ضرب الصين بالقنابل، كيف يمكنها أن تتأكد من أنها لن تضرب مصنعًا أمريكيًّا؟ والصين إذا ضربت أمريكا بالقنابل، كيف يمكنها أن تتأكد من أنها لن تضعف بشدة قيمة استثماراتها، ولن تخفض من قيمة سندات الحكومة الأمريكية التي تملكها؟ نعم، أصبح من الصعب أن نتصور أن يكون حل الأزمة العالمية بقيام حرب عالمية. ولكن ليس معنى هذا أنه لا يمكن المساهمة في حلها بحروب صغيرة هنا وهناك، في أفغانستان مثلًا أو السودان أو سوريا، إلخ. بل من الممكن جدًّا النظر إلى ما جرى مؤخرًا في هذه البلاد على أنه بديل للحرب العالمية، ولتحقيق أهداف مماثلة.

الفصل الخامس
العدالة الاجتماعية

(1)

كان تحقيق العدالة الاجتماعية عنصرًا أساسيًّا من عناصر المشروع النهضوي في مصر والعالم العربي، في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ولكنه لم يكن دائمًا كذلك، ولا استمر كذلك طويلًا.

كان الانشغال الأساسي قبل الخمسينيات بتحقيق الاستقلال السياسي، وكان الإدراك العام (وكان إدراكًا في محله) أنه يكاد يستحيل إحراز تقدم يذكر في ميدان العدالة الاجتماعية طالما ظل الاستعمار قائمًا، وطالما افتقدت الأمة استقلال إرادتها السياسية. وقد استردت معظم الدول العربية هذه الإرادة المفقودة، بدرجة أو بأخرى، بحصولها على الاستقلال أو على مزيد منه، في الخمسينيات والستينيات من ذلك القرن، فشرعت في ممارسة هذه الإرادة لتحقيق التقدم على عدة جبهات، كان من أهمها جبهة العدالة الاجتماعية. ثم حدث في أعقاب هزيمة 1967 أن أخذت دولة عربية بعد أخرى تفقد حريتها في الحركة، وتخضع لضغوط سياسية واقتصادية من الخارج أفقدها جزءًا كبيرًا مما كانت تتمتع به من استقلال الإرادة، فكان من المحتم أيضًا أن ينحسر الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية، وأن يعود الانشغال من جديد بقضية تحرير الإرادة السياسية والاقتصادية.

في فترة صعود نجم العدالة الاجتماعية في الخمسينيات والستينيات، حقق الكثير من الدول العربية تقدمًا لا يجوز إنكاره نحو مستوى أعلى من المساواة ودرجة أكبر من تكافؤ الفرص. ثم بدأ الاتجاه المعاكس منذ أوائل السبعينيات، حيث أصاب توزيع الدخل نكسة تفاوتت قوتها بالطبع بين دولة عربية وأخرى، ولكن الاتجاه العام لا يمكن الشك فيه، وهو اتجاه الانحسار والتدهور. إن من السهل تفسير هذا الصعود ثم الانحسار اللذين أصابا هدف تحقيق العدالة الاجتماعية في البلاد العربية، بمدى ما تمتعت به هذه البلاد في فترة ما باستقلال الإرادة عن العالم الخارجي، ثم بفقدها هذا الاستقلال في فترة لاحقة، ولكن من المهم أن نلاحظ أن هذا العالم الخارجي نفسه قد شهد بدوره صعودًا ثم انحسارًا لهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، مما كان لا بد أن يؤثر تأثيرًا فعالًا فيما يجري في العالم العربي.

كانت الخمسينيات والستينيات في الغرب فترة صعود نجم الكينزية والعمالة الكاملة، واشتداد ساعد نقابات العمل، وازدهار دولة الرفاهية. وقد مال توزيع الدخل في هذه الفترة ميلًا واضحًا نحو المزيد من المساواة، في العالم الرأسمالي، ثم بدأ الانتكاس منذ أوائل السبعينيات، مثلما حدث في العالم العربي، مع ميل معدلات النمو في العالم الرأسمالي إلى التدهور، ومعدلات البطالة إلى الارتفاع، وصعود ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، وامتداد نشاطها بمعدل متسارع إلى خارج حدود الدول الأم، مما ساهم في مزيد من ارتفاع معدلات البطالة داخل هذه الدول. ثم ازداد الحال سوءًا مع صعود الثاتشرية والريجانية وحكومة بعد أخرى من حكومات "اليمين الجديد" في العالم الغربي، فازداد انحسار دولة الرفاهية، واشتد معدل الزيادة في التفاوت بين الدخول.

لا يمكن أن نفصل بين ما حدث من تدهور في توزيع الدخل وانحسار شعارات العدالة الاجتماعية في العالم العربي، منذ أوائل السبعينيات، وبين ما حدث من تطورات تكنولوجية واقتصادية في العالم الرأسمالي. فما شهده توزيع الدخل وشعارات العدالة الاجتماعية من تدهور في العالم العربي كان وثيق الصلة باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في دولة عربية بعد أخرى. وظاهرة الانفتاح الاقتصادي في

بلادنا وغيرها من بلاد العالم الثالث ليست في حقيقة الأمر إلا الوجه الآخر لاتساع نشاط الشركات متعددة الجنسيات. هذه الشركات تضغط لفتح الأبواب أمام نشاطها متزايد الاتساع، فتتبنى دولة بعد أخرى من دول العالم سياسة الانفتاح الاقتصادي. وخروج هذه الشركات باستثماراتها إلى خارج دولها الأم ينطوي على تصدير العمالة إلى خارج هذه الدول، فترتفع معدلات البطالة فيها ويزداد توزيع الدخل فيها سوءًا. ولكن دخول هذه الشركات في دول العالم الثالث يؤدي إلى تدهور توزيع الدخل في هذه الدول أيضًا، لما يعنيه من سحب الدولة ليدها من التدخل في الاقتصاد ومن فرض الحماية لعمالها وصناعاتها.

في مثل هذا المناخ كان من المحتم أن يصيب الانتكاس فكرة العدالة الاجتماعية، بل وتصيب شعاراتها سهام النقد القاسي الذي كان أبعد ما يكون عن المألوف في الخمسينيات والستينيات. هكذا نصادف مثالًا آخر، وشيقًا للغاية، يدلل من جديد على ما يصيب الأفكار والمبادئ والشعارات من تغير كلما تغير المناخ الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة للتغير الذي يطرأ على التكنولوجيا وأساليب الإنتاج. وإذا بنا نكتشف مرة أخرى، أن ما كنا نظنه تقدمًا مطردًا إلى الأحسن والأفضل والأعدل ليس إلا تعبيرًا عن تطور تكنولوجي معين، وأن من الممكن جدًّا أن يؤدي تطور تكنولوجي آخر إلى نظام اجتماعي أقل رقيًّا من الناحية الإنسانية والخلقية، وإلى أفكار أقل نبلًا أو أكثر قسوة.

لقد أصاب "كارل ماركس" في هذا الصدد وأخطأ، كما أصاب منتقدوه وأخطأوا في نفس الوقت. لقد أكد "ماركس" على حقيقة اكتشفها من قراءة التاريخ الإنساني، ثم دللت على صحتها، في رأيي، التطورات التاريخية التي حدثت بعده، وهي تقلب مصير الأفكار والمذاهب السائدة واكتسابها معاني مختلفة، مع تطور أساليب الإنتاج السائدة. ولكن توفيق "ماركس" في قراءة التاريخ وفي تشخيصه كان أكبر من توفيقه في التنبؤ بالمستقبل. ولعل "ماركس" قد استعجل، مثل كثيرين غيره، النهاية السعيدة، فتنبأ بأن الاشتراكية سوف تضع حدًّا نهائيًّا لتطور النظام الاجتماعي، ثم ظهر، كما كان يجب أن نتوقع، أن التطور في أساليب الإنتاج لا يمكن أن يقف عند حد، ومن ثَمَّ لا يمكن أن يتوقف تطور النظام الاجتماعي بدوره، ولا الأفكار والمذاهب المتعلقة به بالضرورة. فإذا بهذا التطور في أساليب الإنتاج يحتم حلول قوة الشركات العملاقة بالتدريج محل قوة الدولة. ويتطلب تراجعًا ولو إلى حين، في تدخل الدولة لحماية الشرائح الاجتماعية التي أصابها الضرر نتيجة النمو في سطوة هذه الشركات.

ولكن أنصار نظام السوق والحرية الاقتصادية أخطأوا بدورهم عندما استخلصوا من هذا التطور أن نظام السوق والحرية الاقتصادية هو النظام الصالح لكل زمان ومكان، وأن الاشتراكية ونمو قوة الدولة لم يكونا أكثر من خطأ أو حماقة إنسانية سرعان ما استرد بعدها الإنسان صوابه. نعم، لم يكن من الممكن لنظام الدولة الحامية والمسيطرة، وللأفكار الداعية للمساواة وتضييق الفجوة بين الدخول، لم يكن من الممكن لهذا أو لتلك أن يستمرا في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة التي منحت الشركات العملاقة هذه الدرجة من القوة والانتشار، ولكن من الخطأ الظن أن ما يحدث الآن هو مجرد عودة إلى نظام الحرية الاقتصادية الذي دافع عنه الاقتصاديون التقليديون منذ أكثر من مائة عام، والظن بأننا نعيش اليوم عصر المنافسة الذي كانوا يعيشون في ظله، أو الظن بأن هذا النظام قد ثبتت صحته وملاءمته لجميع البلاد وكل العصور.

ليس صحيحًا إذن ما كان يقول به الكثيرون من أتباع "كارل ماركس" (ولا يزال البعض يقول به حتى الآن) من حتمية الحل الاشتراكي، كما أنه ليس صحيحًا ما يقول به الكثيرون اليوم، من أمثال أنصار العولمة والمدافعين عن حرية السوق بلا قيد أو شرط، مما يبلغ حد الزعم بـ"حتمية الحل الرأسمالي". الجزء الحتمي في التاريخ الإنساني لا يتجاوز، فيما يبدو، حتمية التطور التكنولوجي، الناتج من دافع طبيعي وقوي لدى الإنسان لاكتشاف وتطبيق أية وسيلة تؤدي إلى تخفيف ما يواجهه من مشاق في

سبيل إشباع حاجاته. هذا الدافع الطبيعي يدفع الإنسان باستمرار إلى تطوير وسائل الإنتاج وتغييرها، ولكن هذا التطور والتغير قد يتطلب ترك السوق حرة تارة، وقد يتطلب تدخل الدولة تارة أخرى. قد يتطلب السماح بتفاوت شديد في الدخل والثروة مرة، وقد يتطلب توزيعًا أكثر عدالة مرة أخرى.

إن التطور الحديث في وسائل الإنتاج، والذي يطلق عليه أحيانًا اسم "ثورة المعلومات والاتصالات"، قد استدعى فيما يظهر تسامحًا مرة أخرى مع نظام لتوزيع الدخلٍ والثروة أبعد عن المساواة مما كان يمكن تحمله في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ويذكر بلا شك بما حدث في العقود الأولى للثورة الصناعية في أوروبا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. كان ظهور نظام المصنع الحديث وتطبيق الاختراعات الجديدة التي كان يتوالى ظهورها كل يوم خلال ما عُرف بـ"الثورة الصناعية"، يتطلب درجة من تعبئة رؤوس الأموال وزيادة الاستثمار جعلت أي دعوة معادية للربح ورامية إلى إعادة التوزيع لصالح الفقراء، مهما كان نبل دوافعها، تبدو مضادة تمامًا لمقتضيات النمو، ومعطلة لذلك التقدم المبهر في أساليب الإنتاج. هكذا كان بالفعل شعور الاقتصاديين التقليديين إزاء دعاة الاشتراكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر: "أشخاص طيبو القلب، هؤلاء الاشتراكيون، ولكن سذاجتهم أكبر من أن تحتمل، إذ كيف يعجزون عن رؤية هذه النتائج الباهرة التي يحققها دافع الربح والكسب الشخصي، والتي لا بد في نهاية الأمر أن يفيد منها الجميع؟".

بل حتى الدعوة الماركسية، التي أتت بعد ذلك بنصف قرن، وكانت الظروف أكثر مواتاة لقبولها، مع نمو الاتجاه نحو الاحتكار بدلًا من المنافسة، واشتداد حدة الأزمات الاقتصادية التي تصيب الرأسمالية من حين لآخر، حتى الماركسية لم تحقق انتشارًا كبيرًا حيث كان "ماركس" يتوقع لها الانتشار، ولم تصب الدعوة إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، نجاحًا مهمًّا في أرض الواقع إلا عندما حدثت الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن العشرين، وأصبحت إعادة التوزيع شرطًا ضروريًّا لاستمرار النمو نفسه.

مرة أخرى يتأكد أن نجاح أي فكرة وتحققها بالفعل على أرض الواقع لا يتوقف على مدى نبل أصحابها أو ملاءمتها لبعض المبادئ الأخلاقية، بقدر ما يتوقف على ملاءمتها لاعتبارات النمو والتقدم في أساليب الإنتاج. والتجربة الروسية في تطبيق الاشتراكية ابتداء من سنة 1917، والتجارب العربية في السعي لتحقيق درجة أو أخرى من العدالة الاجتماعية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، تؤيد هذا الاستنتاج ولا تعارضه.

نعم، لقد حققت التجربة الروسية من ناحية، والتجارب الاشتراكية العربية من ناحية أخرى، درجة لا يستهان بها من التقريب بين الطبقات بالمقارنة بما كان عليه الحال قبلهما. ولكن الأهم من ذلك، في كلا النوعين من التجارب، كان ذلك التدخل الكبير من جانب الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد كان الدور الكاسح الذي لعبته الدولة مطلوبًا في الحالين، للإسراع بالتنمية وتضييق الفجوة التكنولوجية بين هذه الدولة وبين الدول الرأسمالية التي كانت قد انتهت من تحقيق ثورتها الصناعية. بعبارة صريحة، لم يكن انتصار الفكرة الاشتراكية في الحالين (أي في روسيا من ناحية، وفي بعض البلاد العربية من ناحية أخرى) راجعًا إلى نبل دوافع أصحابها، أو إلى اتفاقها مع بعض المبادئ الأخلاقية والإنسانية، بل إلى ضرورتها لتحقيق التقدم التكنولوجي في مرحلة معينة من مراحل تطور هذه البلاد.

ولكن الذي حدث، في الثلث الأخير من القرن العشرين، أن هذا التدخل بعيد المدى من جانب الدولة كان قد أصبح حجر عثرة في تحقيق المزيد من هذا التقدم في أساليب الإنتاج، إذ إنٍ هذا التقدم، في ظل الثورة التكنولوجية الجديدة، خاصة في مجال الاتصال والمعلومات، قد أصبح منوطا بأداة أخرى غير أداة الدولة القومية، بل أصبح منوطًا بأداة معادية لهذه الدولة ومضادة لها، وهي الشركات متعددة

الجنسيات.

لا أريد أن يُساء فهمي، إني لا أنكر أن من الممكن جدًّا لنظام اشتراكي، في أي دولة عربية، أن يحقق تقدمًا ملحوظًا في أساليب الإنتاج، ومعدلًا مرتفعًا للتنمية، وفي نفس الوقت يحقق نظامًا أكثر عدالة وأكثر إنسانية، مما يمكن تحقيقه في ظل اقتصاد منفتح بلا حدود على الاستثمارات الأجنبية الخاصة والتجارة الخارجية. وقد يفضل المرء، إذ يأخذ نمط التنمية في مجموعه في اعتباره، هذا الدور الكاسح للدولة في ظل نظام اشتراكي لتوزيع الدخل، قد يفضله على نظام منفتح على الشركات متعددة الجنسيات وخاضع لها. ولكن الذي أؤكد عليه هنا ليس هو التفضيل القيمي المبني على اعتبارات أخلاقية وإنسانية، وإنما حجم الفرصة الحقيقية للنجاح في ظل الظروف التي يمر بها العالم، وفي ضوء الدروس التي يعلمها لنا التاريخ. التاريخ فيما يبدو لي، يقول إننا نعيش في عصر لا بد أن ينحسر فيه دور الدولة، مهما كان دورها مطلوبًا أخلاقيًّا وإنسانيًّا، وأن الفرصة المتاحة لتحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية هي أقل الآن بكثير مما كانت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

(2)

إذا كان الأمر كذلك، فهل يجد المرء نفسه مضطرًّا للصبر على نمط بالغ القسوة على صغار الناس، وبالغ الظلم في توزيع الدخل، وشديد البعد عن العدالة الاجتماعية، حتى بأبسط معايير هذه العدالة؟ بعبارة أخرى: هل من الواجب على الطامحين إلى الإصلاح، والمؤمنين ببعض المثل العليا المتعلقة بعدالة توزيع الثروة والدخل، أن يتخلوا عن أية محاولة لتحديد معالم مشروع نهضوي يتضمن تحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية، لمجرد أن العالم يمر الآن بظروف مضادة لتحقيق مثل هذا المشروع، وعلى الأخص ظروف مضادة لإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفقراء؟

لا يمكن أن يكون مثل هذا الرضوخ للأمر الواقع ضروريًّا، إذ لو كان الأمر كذلك لكان معناه غياب أي دور للإرادة الإنسانية في تشكيل الواقع وتحسينه، ولكان معناه أن أي دعوة للإصلاح، مهما كان تواضعها، هي من قبيل إضاعة الوقت فيما لا جدوى منه. نعم، التاريخ يخبرنا، فيما أرى، بوجود نوع من الحتمية التكنولوجية، ولكنه لا يخبرنا، فيما أرى أيضًا، بأن الإرادة الإنسانية ليس لها دور في توجيه مسار التطور التكنولوجي وآثاره. وإنما يجب علينا، ونحن بصدد رسم معالم المشروع النهضوي، فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، أن نحذر من الوقوع في أربعة أخطاء على الأقل، كل منها بالغ الضرر:

الوجه الأول للحذر: يتعلق بالاستسلام لذلك الإغراء القوي الذي نتعرض له جميعًا بأن نرى الهدف ممكن التحقيق لمجرد أننا نرغب فيه بشدة. هذا الميل إلى الإفراط في المثالية، الذي يجعل المرء عاجزًا عن رؤية الفارق بين الممكن والمرغوب فيه، والذي قد يكون العقل العربي على استعداد للوقوع فيه أكثر من غيره، يمكن أن نجد له أمثلة عديدة في الخطاب العربي المعاصر، بما في ذلك الكثير من الكتابات التي تصدر عن الاقتصاديين العرب في موضوع العدالة الاجتماعية. فأنت تقرأ لبعض الاقتصاديين المتحمسين للعدالة الاجتماعية ولإعادة توزيع الدخل، والذين يؤلمهم أشد الألم ما آل إليه هذا التوزيع في مختلف البلاد العربية من تدهور، فتجدهم يفيضون في الحديث عن سوء الحالة الراهنة من ناحية، وعن الهدف المنشود من ناحية أخرى، ولكنهم لا يبذلون جهدًا يذكر في بيان الطريق واجب الاتباع للانتقال من هذه النقطة إلى تلك، أو في بيان العقبات التي تعترض السير في هذا الطريق، وكأنه لا شيء يعوق هذا السير إلا مجرد الخطأ في تحديد الهدف المطلوب الوصول إليه، أو العجز عن رؤية مساوئ الوضع الراهن.

إن كثيرًا من الكتابات التي تنتمي إلى هذا النوع، والتي تجد مثيلا لها في تناول موضوعات أخرى غير موضوع العدالة الاجتماعية، كالديمقراطية أو الوحدة العربية أو قضية فلسطين وإسرائيل، لا تزيد للأسف على أن تكون نوعًا من إبراء الذمة، حيث يقنع الكاتب بحديث مؤثر عن مزايا الهدف المرغوب فيه، أو عن مدى التدهور الذي بلغه الوضع العربي في هذا الميدان أو ذاك، وكأن مجرد تحديد الهدف ووصف المساوئ المترتبة على عدم تحقيقه، كافيان لتحقيق هذا الهدف وتجنب هذه المساوئ.

الوجه الثاني للحذر: يتعلق بالاستسلام لوهم من نوع آخر، هو وهم الاعتقاد بأن القوى المسؤولة عن حدوث هذا التدهور في توزيع الدخل على استعداد لقبول أي إجراء جذري من شأنه منع هذا التدهور أو التخفيف منه.

إن من مصلحة هذه القوى بالطبع الترويج للاعتقاد بأن رفع معدل النمو لا بد أن يؤدي آجلًا أو عاجلًا إلى تحسين أحوال الفقراء، حتى بدون أي تدخل إيجابي لصالحهم. وهي مقولة يمكن اعتبارها، من زاوية معينة، بديهية لا يمكن الشك في صحتها، إذ لا بد بداهة من أن يترتب على نمو الدخل الإجمالي وصول بعض النفع لبعض الفقراء، مهما كان توزيع الدخل سيِّئًا، ومهما كان الاتجاه العام هو نحو المزيد من السوء. ولكن القضية ليست هي وصول بعض النفع لبعض الفقراء، وإنما هو حجم هذا النفع وعدد هؤلاء المنتفعين من الفقراء بالنسبة إلى مجموع الفقراء، والمدى الزمني الذي يستغرقه وصول هذه المنافع لبعض الفقراء، وهو المدى الزمني الذي يتجنب أصحاب هذه المقولة الخوض فيه.

يندرج تحت هذا الاعتقاد أيضًا معظم ما نصادفه من حديث عن مراعاة "البعد الاجتماعي" للتنمية، وعما يمكن أن تحققه "صناديق اجتماعية" تنشأ خصيصًا للتخفيف من أعباء الفقراء، بل ومعظم ما يصدر عن البنك الدولي وغيره من مؤسسات دولية من تقارير عن إجراءات تخفيف حدة الفقر وتوزيع الدخل المصاحبة لسياسات رفع معدلات النمو. ذلك أن الفطنة تقتضي الاعتراف بالوظيفة الحقيقية التي تقوم بها هذه المؤسسات، وهي وظيفة لا تتعدى كثيرًا تذليل العقبات أمام آخر تيارات واتجاهات الاقتصاد العالمي، والتي تعترض مسار التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال بين الدول. فإذا كان هذا المسار يتطلب أو يتضمن بالضرورة التضحية باعتبارات العدالة الاجتماعية فإن أي كلام يمكن أن يصدر عن هذه المؤسسات عن أهمية مراعاة هذه الاعتبارات لا بد أن يكون من قبل ذر الرماد في الأعين.

نعم، لا بد من الاعتراف بأن الاستقرار السياسي مطلوب من جانب هذه المؤسسات الدولية، وبأن الخطر الذي يهدد هذا الاستقرار قد يضع عقبات في طريق التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال، ولكن التصحيح الحقيقي لتوزيع الدخل والتخفيف الحقيقي من أعباء الفقراء قد يضعان عقبات أكبر في هذا الطريق، ومن ثَمَّ كثيرًا ما يكمن الحل في نظر هذه المؤسسات، في اتخاذ هذا الموقف الماكيافيللي الذي يدور حول الحكمة الآتية: "ليس من المهم أن تكون خيِّرًا في الحقيقة، وإنما المهم هو أن تبدو خيِّرًا".

الوجه الثالث للحذر: قد يكون أقل وضوحًا من الخطأين السابقين، ولكنه لا يقل عنهما أهمية، وأقصد به الحذر من الاستسلام للظن بأن معنى العدالة الاجتماعية هو معنى ثابت على مر العصور، وأن ما كان صالحًا منه في الخمسينيات والستينيات لا زال صالحًا اليوم وسوف يظل دائمًا كذلك.

إن الدعوة للعدالة الاجتماعية دعوة قديمة جدًّا، قدم شعور الإنسان بالحرمان والقهر والظلم. هذا الشعور بالحرمان كان له دائمًا بعدان: بُعد مطلق، لا يتعلق بمركز الفرد في المجتمع، وبُعد نسبي يتعلق بهذا المركز. وأقصد بالبعد المطلق (أو الشخصي) للحرمان، عجز الفرد عن إشباع بعض حاجاته الأساسية بصرف النظر عن مدى تمتع غيره بطيبات الحياة، كـعجز الفرد عن إشباع حاجته إلى الغذاء الضروري والملبس والمسكن الملائمين، إلخ. وأقصد بالبعد النسبي (أو الاجتماعي) شعور الفرد بالظلم

إذ يرى غيره يتمتع بما لا يتمتع به دون مبرر مقنع، اقتصادي أو أخلاقي. وقد أثار هذان البعدان، المطلق والنسبي، فكرة العدالة الاجتماعية والدعوة لها على مر العصور، فتجد التعبير عنهما في الحضارات القديمة، وفي جميع الديانات الكبرى بدون استثناء، وفي دعوات المصلحين على اختلاف الأزمنة والبلاد. ومع كل هذا فلا بد أن نلاحظ أن فكرة الظلم الاجتماعي، ومن ثَمَّ فكرة العدالة الاجتماعية، لم تكن دائمًا تعني نفس الشيء بالضبط في مختلف هذه الدعوات. فالإغريق مثلًا كانوا يستبعدون، من فكرة الظلم والعدل، الرقيق، الذين كانوا يصفونهم ب-"الأدوات الحية"، فلا ينطبق عليهم ما ينطبق على سائر الآدميين من فكرة الظلم والعدل. والقديس "توماس الأكويني" في القرن الثالث عشر كان يدعو بالطبع إلى العدل والإحسان، ولكن بشرط ألا يذهب هذا أو ذاك إلى حد الارتفاع بالعامل أو الصانع البسيط، إلى أعلى مما يقتضيه مركزه في السلم الاجتماعي.

من الشيق أيضًا أن نلاحظ أن النظرة إلى قضية العدالة الاجتماعية على أنها قضية "توزيع"، أي قضية تتعلق بالنصيب النسبي في كعكة كبيرة هي الناتج القومي، هي نظرة حديثة نسبيًّا، ترتبط تاريخيًّا بنشوء الدولة القومية منذ نحو خمسة قرون. وإذا فكرنا في الأمر لوجدناه طبيعيًّا تمامًا، إذ إن فكرة "الناتج القومي" نفسها ما كانت لتنشأ إلا مع ظهور فكرة الأمة أو الدولة، والاهتمام بمراعاة العدالة في توزيع "إنتاج الأمة أو دخلها" يفترض درجة معينة من قوة الشعور بانتساب الفرد إلى هذه الأمة. إني لا أقارن مستوى دخلي بمستوى دخل شخص لا أعرفه ولا يعرفني، ويسكن بعيدًا عني وليس ثمة علاقة بيني وبينه، اللهم إلا أنه يتكلم نفس لغتي أو يخضع لنفس الملك الذي أخضع له. لا يمكن أن أعقد هذه المقارنة إلا إذا بدأ الشعور يقوى بأننا في الحقيقة جزء من كيان واحد هو الشعب الواحد أو الأمة الواحدة، ومن الطبيعي أن يختلف المرجع الذي تستند إليه المقارنة باختلاف "الكيان الواحد" الذي يعتبر أنه يضم الفردين اللذين تجري بينهما المقارنة.

في ضوء هذا يمكن أن يلفت نظرنا ما بدأ يحدث من تغير في المرجع الذي يتخذ للمقارنة بين الدخول ومستويات المعيشة، وإن كان هذا التغير لا يزال في بدايته. فشيئًا فشيئًا نلاحظ زيادة ما يعقد من مقارنات تتجاوز حدود الدولة أو الأمة الواحدة، فإذا بها مقارنة بين مستوى معيشة الفقراء في دولة، ومستوى المعيشة السائد في دولة أخرى، وإذا بالبعض يقدرون تلك النسبة من دخل العالم ككل أو من تجارة العالم ككل التي تكفي لرفع مستوى معيشة فقراء أمة بعينها أو فقراء العالم كله. هذا التغير، الذي يجب أن نتوقع أن يزداد وضوحًا وقوة، يبدو طبيعيًّا تمامًا في عالم يزداد تقاربًا وتتضاعف قوة وسائل الاتصال بين أجزائه وأممه، وتقوى فيه معرفة أفراد شعب ما بما يجري لسائر الشعوب الأخرى، فإذا بتوزيع الدخل يصبح، أكثر فأكثر، ليس توزيعًا للدخل القومي، بل توزيعًا لدخل العالم ككل، ويصبح معيار العدالة الاجتماعية، أكثر فأكثر، هو درجة العدالة في توزيع ما ينتجه العالم وليس توزيع ما تنتجه الأمة.

لقد حدث تغير مماثل على نطاق الأمة العربية في الخمسين سنة الأخيرة. فقبل 1950، لم يكن من المألوف أن يثار موضوع توزيع الدخل في خارج نطاق دخل دولة عربية بعينها، ثم كثر الحديث شيئًا فشيئًا عن توزيع الدخل في العالم العربي في مجموعه، وتكررت المقارنة بين مستوى المعيشة في دولة عربية وبينه في دولة عربية أخرى، وهو تغير يعكس بلا شك قوة الشعور بالانتماء الذي يتجاوز حدود دولة عربية واحدة فيصبح انتماء للأمة العربية ككل.

ثمة تغير مهم آخر، ربما لم يبلغ بعد من القوة ما يكفي للفت الأنظار، وما زال في بدايته، ولكني أتوقع له تزايدًا في القوة في العقود المقبلة، وأقصد به التغير من التأكيد على حجم المساهمة في الإنتاج إلى التأكيد على محض الحاجة، كمعيار لتحقيق العدالة الاجتماعية. أو بتعبير آخر، إني أشير هنا إلى الفرق بين الشعارين القديمين "لكل حسب إنتاجه أو قدراته"، و"لكل حسب حاجته".

إن هذين المعيارين المختلفين للعدالة الاجتماعية قديمان بدورهما بلا شك، فقد كان هناك دائمًا من يعتبر من الظلم أن يبيت بعض الناس جوعى ولدى آخرين وفرة من الطعام، بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء الجوعى قد بذلوا من الجهد في يومهم ما يستحقون عليه أجرًا (وهذا هو التأكيد على الحاجة). ولكن من ناحية أخرى كان هناك دائمًا من يعتبرون من الظلم أن يحصل شخص على ناتج عمل غيره وألا يحصل العامل على ثمرة عمله كاملة (حيث التأكيد على المساهمة في الإنتاج). هذان النوعان من التأكيد قديمان قدم الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، الأول يصدر عن نظرة إلى الإنسان باعتباره مستهلكًا لبعض السلع والخدمات الضرورية التي لا يُعتبر من "العدل" حرمانه منها، والآخر يصدر عن نظرة إلى الإنسان باعتباره منتجًا لبعض السلع أو الخدمات ولا يُعتبر من "العدل" ألا يحصل على قيمتها. ومن الطبيعي أن نتوقع أن تزيد قوة النوع الثاني من التأكيد، أي التأكيد على المساهمة في الإنتاج، كلما زاد الاهتمام بزيادة الناتج، وكلما زاد الطموح فيما يتعلق برفع معدلات "التنمية". ويتضح هذا من تمييز "ماركس" الشهير بين نمط التوزيع الواجب في ظل المرحلة الأولى من الاشتراكية، ونمطه في ظل المرحلة الثانية التي سُميت بالشيوعية، حيث يكون المبدأ في الأولى "التوزيع حسب القدرة"، وفي الثانية "التوزيع حسب الحاجة".

لا عجب إذن أن سادت النظرة إلى العدالة القائمة على "التوزيع حسب القدرة"، أي على حسب المساهمة في الإنتاج في الفكر الاقتصادي، منذ بداية عصر الثورة الصناعية وحتى اليوم، ليس فقط في الفكر الاقتصادي التقليدي (classical) والتقليدي الحديث (neoclassical) بل وحتى في الفكر الاشتراكي، بما في ذلك الكتابات السوفيتية. فـ"آدم سميث" حين يتعرض لمشكلة التوزيع يشير إلى أن مالك الأرض "يحصد حيث لم يزرع"، و"ريكاردو" يضع الأساس لنظرية في التوزيع يؤدي منطقها إلى اعتبار الاستغلال متحققًا إذا حصل امرؤ على نتيجة عمل الغير، وهو ما لم يقله "ريكاردو" ولكن قاله "ماركس".

أما التقليديون المحدثون، الذين لا زالت أفكارهم تسود النظرية الاقتصادية حتى الآن، ففكرة التوزيع عندهم لا تقوم إلا على المساهمة في الإنتاج، ومن ثَمَّ فالعدل في نظرهم هو حصول الجميع على قيمة مساهمتهم في الإنتاج (بغض النظر عن حجم احتياجاتهم) وهو ما يتصورون أنه يحدث بالفعل في المجتمع الرأسمالي طالما سادت المنافسة الكاملة.

إن من الممكن أن نعتبر هذا التأكيد على حجم المساهمة في الإنتاج كمعيار للعدالة، نتيجةً طبيعية لسيطرة مشكلة "الندرة" على الفكر الاجتماعي، وهي سيطرة لم نتخلص منها حتى الآن، بل اعتبرت حتى الآن مدار علم الاقتصاد كله وأساس تعريف هذا العلم أصلًا. ولكن من الممكن أيضًا أن نتصور أن يفقد هذا التأكيد على حجم المساهمة في الإنتاج أهميته في تحديد مفهوم العدالة، كلما تخلص الإنسان من سيطرة مشكلة الندرة على تفكيره، واعتاد أكثر فأكثر على الرخاء أو الوفرة. إن تغيرًا كـهذا كان، فيما يبدو، هو أساس الاهتمام الكبير في الخمسينيات بظهور كتاب "جون كينيث جالبريث"، "مجتمع الوفرة" (***The Affluent Society***)، حيث لفت النظر إلى ما يمكن أن ينتج عن زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع ووصولها إلى حد يسمح بإشباع الحاجات الأساسية للجميع، من تغير في اتجاه السياسة الاقتصادية نحو توفير بعض السلع والخدمات على أساس الحاجة بدلًا من الاعتماد الكامل على حافز الربح. كان هذا منذ أكثر من نصف قرن، والأرجح أن مثل هذا الاتجاه يمكن أن يجد تأييدًا متزايدًا مع ما حققته وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة من تقدم يسمح بمزيد من إشباع الحاجات الأساسية، لا في داخل المجتمعات المتقدمة تكنولوجيًّا وحدها، بل وفي خارجها أيضًا. من الممكن إذن أن نتوقع أن يضعف بالتدريج التأكيد على القدرة على الإنتاج، كمعيار للعدالة الاجتماعية، ويقوى التأكيد على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان.

بل إن من الممكن أيضًا أن يؤدي حلول الوفرة النسبية محل الندرة إلى إعادة النظر في فكرة المساواة نفسها. إن فكرة المساواة في التوزع تستمد جاذبيتها إلى حد كبير من جاذبية الأشياء التي يجري توزيعها، فإذا قلت أهمية هذه الأشياء ربما تقل أيضًا أهمية تحقيق المساواة. بعبارة أخرى: إن شعوري بالظلم لدى حصولي على نصيب أقل بكثير من نصيب غيري، لا بد أن يزداد قوة أو ضعفًا بحسب تقديري لأهمية الشيء الذي يجري توزيعه بيني وبين غيري. فإذا ضعفت رغبتي في هذا الشيء قل شعوري بالظلم وقل إصراري على المساواة. ولكننا نعرف أيضًا أنه بازدياد قوة المجتمع الإنتاجية تميل المنتجات الإضافية إلى أن تصبح أقل فأقل أهمية، وأقل فأقل منفعة، حتى ليزداد الميل إلى التساؤل عن جدوى هذه المنتجات الإضافية أصلًا، وعن جدوى الاستمرار في النمو الاقتصادي، بعد تجاوزه حدًا معينًا. وقد تكون المنتجات الإضافية نفسها ذات منفعة موجبة، ولكن آثارها الجانبية، سواء على مستهلكيها أو على المجتمع الذي ينتجها، من السوء بحيث تجبُّ هذه الاثار السلبية ما تجلبه تلك المنتجات من منفعة، كأن يكون أثرها على البيئة مدمرًا، أو أثرها على الصحة في المدى الطويل مشكوكًا فيه، أو يكون العبء اللازم للحصول عليها أكبر مما يبرره العائد منها، أو يكون الجهد الذي يجب أن يبذل لتسويقها أكبر من نفعها، إلخ. إذا كان الأمر كذلك، وزاد شيئًا فشيئًا وضوح هذه المثالب والأعباء، فكيف نتوقع أن تحتفظ فكرة المساواة في التوزيع بجاذبيتها القديمة؟ بل وكيف لا نتوقع أن يغبط بعض الناس أنفسهم على قلة نصيبهم من هذه المنتجات بدلًا من أن يشعروا بالظلم والغبن؟ في مثل هذه الظروف، ألا يمكن أن يصبح وصف "المهمشين"، الذي شاع إطلاقه على تلك الفئات المحرومة من المشاركة في "ثمرات" المجتمع التكنولوجي الحديث- وهو وصف يشير إلى العيش "على هامش المجتمع" بدلًا من العيش في صميمه- ألا يمكن أن يصبح هذا الوصف موحيًا لمعنى إيجابي بدلًا من إيحائه السلبي الشائع الآن؟ إذ يصبح معنى العيش على هامش المجتمع في هذه الحالة دليلًا على الخلاص من الآثار السلبية المترتبة على الاندماج في المجتمع الاستهلاكي الحديث، ومن ثَمَّ يمكن أن يكون هذا العيش على هامش المجتمع نتيجة اختيار واعٍ من جانب "المهمشين" أنفسهم وليس رغمًا عنهم.

بل إن من الممكن أن نذهب إلى أبعد من هذا ونتساءل عما إذا كان ارتفاع مستوى الاستهلاك عن حد معين، وشيوع تلك القيم وأنماط السلوك التي ترتبط في أذهاننا اليوم بتعبير "المجتمع الاستهلاكي"، قد يحمل في طياته صورًا جديدة من صور القهر تختلف اختلافًا كبيرًا عن القهر الناتج عن الحرمان من استهلاك بعض السلع والخدمات الضرورية، ولكن قد يكون لها مع ذلك آثار مشابهة لآثار ذلك الحرمان، من حيث إضعاف شعور الإنسان بآدميته، ومن حيث الخضوع لتسلط الغير. إني أقصد بهذا ما أشار إليه بعض الكُتاب والمفكرين من "ماركيوز" و"تشومسكي" في أمريكا، إلى "ميشان" (Mishan) في إنجلترا، إلى "إيلول" (Ellul) في فرنسا، من آثار مدمرة للمجتمع الاستهلاكي على نفسية الإنسان وسعادته وحريته واستقلال إرادته. فإذا كان ما أبداه هؤلاء من ملاحظات على آثار التقدم التكنولوجي صحيحًا، أفلا يجدر بنا أن نتساءل إلى أي حد يمكن أن تصمد فكرة المساواة في توزيع الدخل، كمعيار للعدالة الاجتماعية، وإلى أي حد يمكن أن نتوقع أن تفقد هذه الفكرة جاذبيتها في مجتمع تثور فيه كل هذه الشكوك حول طبيعة وجدوى ما يضيفه المجتمع من سلع وخدمات جديدة؟

الوجه الرابع والأخير للحذر، الذي أريد أن ألفت النظر إليه، يتعلق بدور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. إن الشعور بوجود واجب على الممسكين بالسلطة وأولي الأمر في المجتمع، بالعمل على تحقيق درجة أو أخرى من العدل بين أفراد هذا المجتمع، شعور قديم ربما يرجع إلى أبسط صور الاجتماع البشري. ولكن الشعور بواجب أخلاقي على المتمتعين بامتيازات في الثروة والدخل والتنازل عن بعض هذه الامتيازات لمن لا يتمتع بمثلها، هو بلا شك شعور قديم بدوره. هذان السبيلان لإعادة

توزيع الدخل وتحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية، وهما الاعتماد على قوة السلطة والإرغام من ناحية، وعلى إثارة الشعور بالعطف والتراحم لدى الأغنياء إزاء الفقراء من ناحية أخرى، يمكن العثور على أمثلة لهما في أقدم الحضارات الإنسانية وفي مختلف دعوات الإصلاح الاجتماعي على مر العصور. ومنذ نشأ المجتمع الصناعي الحديث، منذ قرنين من الزمان، وهو ما أدى إلى نمو الفجوة القائمة بين الثروات والدخول على نحو لم يعرف مثله المجتمع الزراعي أو التجاري السابقان على الثورة الصناعية، منذ ذلك الوقت ظلت هاتان الدعوتان متلازمتين، وإن كان انتشار الأفكار الماركسية منذ منتصف القرن التاسع عشر قد أصاب إحدى هاتين الدعوتين بتصدع لم تتخلص منه بعد. لقد أشبع "ماركس" و"إنجلز" بسخريتهما اللاذعة كل اشتراكي سمح لنفسه بأن يتصور أن من الممكن أن يتحقق أي تحسن ذي قيمة في حالة الطبقات الفقيرة بالاعتماد على إقناع الرأسماليين بالتنازل عن بعض امتيازاتهم للفقراء، أو على إثارة الشعور بالعطف لديهم، وأسموا هذه الدعوة "الاشتراكية الخيالية أو الطوباوية أو غير العلمية". كان العلم في نظر "ماركس" و"إنجلز" يعطي إجابة واحدة عن هذا السؤال: "كيف يتم إصلاح حال الفقراء؟"، وهذه الإجابة الوحيدة هي: "أن يستولي الفقراء على الدولة". لقد بدا الأمر لـ"ماركس" و"إنجلز" منذ مائة وخمسين عامًا، واضحًا تمام الوضوح، إذ بدت الدولة الخادم المطيع للرأسمالية والحارس الأمين لمصالحها. والسؤال الآن: إلى أي مدى يجب علينا أن نعيد النظر في هذه المقولة في عصر الشركات متعددة الجنسيات والعولمة؟

أما أن الدولة لا زالت تُستخدم من جانب الشركات متعددة الجنسيات لمنع أي مقاومة جدية تضر بمصالحها في داخل بلدها الأم، ولترويض وإخضاع شعوب أخرى خارج هذا البلد الأم، فهذا واضح بما لا يحتاج إلى بيان. ولكن لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أيضًا بعض التغيرات المهمة في العلاقة بين هذه الشركات وبين الدولة. لقد تعودنا في السنوات الأخيرة أن نصادف إشارات متكررة إلى زيادة حجم مبيعات أو إيرادات شركة ما من هذه الشركات على حجم الناتج القومي لدولة أو أخرى أو لعدد من الدول مجتمعة. هذا الضعف الاقتصادي النسبي للدولة، والآخذ في الزيادة، بالمقارنة بالقوة النسبية والمتزايدة للشركات متعددة الجنسيات، يميل إلى جعل هذا الاعتماد من جانب هذه الشركات على تدخل الدولة أقل ضرورة، ويجعل هذه الشركات أكبر قدرة على القيام بنفسها مباشرة بما كانت الدولة تقوم به في الماضي نيابة عنها. نعم لا زالت أداتا القمع الرئيسيتان، الجيش والشرطة، في يد الدولة، ولكننا نعلم أن عددًا متزايدًا من هذه الشركات أصبح يعتمد، أكثر فأكثر، على شرطته الخاصة، كما أن التدخل بالحرب لإرغام دولة أجنبية أو شعب أجنبي على قبول ما لم يكن يقبله، قد حلت محله وسائل أخرى قد تجد الشركات متعددة الجنسيات نفسها قادرة على استخدامها مباشرة دون مساعدة كبيرة من دولتها الأم، كالقيام بانقلاب في دولة يراد تغيير سياستها، أو حرمانها من معونات اقتصادية مهمة كانت تحصل عليها من بعض المؤسسات المالية الدولية، أو حرمانها من اللجوء إلى أسواق المال للتغلب على مشكلات اقتصادية ملحة، إلخ. هناك من ناحية أخرى، الزيادة الكبيرة في عدد الدول التي تمارس فيها هذه الشركات نشاطها، مما يسمح لهذه الشركات بحرية ومرونة أكبر في التغلب على ما قد تواجهه من مقاومة في داخل أي دولة من الدول. فهي إن واجهت مطالب عمالية لا تريد الانصياع لها داخل إحدى هذه الدول، بما في ذلك دولتها الأم، ليست دائمًا في حاجة إلى اتخاذ وسائل القمع التقليدية، بل يكفيها الرحيل باستثماراتها إلى دولة أخرى أكثر خنوعًا.

أضف إلى ذلك أنه في عالم أصبح فيه من أهم صور الاستغلال والقهر استغلال وقهر المستهلك بدلًا من العامل، وأصبحت فيه أهم صور الترويض هي ترويض الناس على الاستهلاك بدلًا من ترويضهم على العمل ساعات طويلة بأجور زهيدة، في عالم كـهذا تكتسب وسائل الإعلام وتشكيل الميول والرغبات وغسيل المخ أهمية متزايدة بالمقارنة بطرق القمع المعروفة، كالضرب والاعتقال وإطلاق

الرصاص. في مثل هذا العالم يبدو الاعتماد على الدولة أقل ضرورة، إذ يبدو أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع أن تمارس كل هذه الوسائل الحديثة بفاعلية أكبر مما تستطيعه الدولة، خاصة أنها تستطيع أن تصل إلى المستهلك في أي مكان بسهولة كبيرة، إذ تتخطى شتى الحواجز التي قد تضعها الدول في طريقها فتخاطب المستهلك مباشرة من وراء ظهر الدولة.

ما الضوء الذي يمكن أن تلقيه هذه التغيرات على الدور النسبي لهاتين الوسيلتين العتيدتين لمكافحة الفقر وتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية: تدخل الدولة بإرغام أصحاب الامتيازات على التنازل عن بعض هذه الامتيازات، أو تنازل أصحاب هذه الامتيازات عن بعضها بمحض إرادتهم أو بضغوط أخرى غير تدخل الدولة؟

يبدو أنه في عالم تصبح فيه الدولة أقل فائدة للأطراف الممارسة للقهر (وأهمها اليوم على ما يظهر الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات العاملة في خدمتها)، وكذلك أقل قدرة على كبح جماح هذه الأطراف، تصبح الدولة أيضًا أقل قدرة من ذي قبل على حماية الفقراء والمقهورين. نحن نرى بوادر هذا مرأى العين وبكل وضوح. الدولة القومية تتظاهر بأنها لا زالت مهتمة بحقوق الفقراء ومشغولة بحماية الضعفاء، ولا زالت تستخدم خطابًا مؤثرًا قد يوحي بهذا الاهتمام وهذا الانشغال، ولكن الحقيقة، كما تظهر في بلد بعد آخر، هي عكس ذلك. ويكفي أن نلفت النظر إلى درجة الضعف التي أصابت الدولة القومية في البلاد الفقيرة على الأقل، في ظل ما يسمى بسياسات "التثبيت الاقتصادي"، و"التصحيح الهيكلي" و"الخصخصة"، حيث يبدو بوضوح تام كم أصبحت قدرة الدولة على حماية الفقراء محدودة للغاية، وكيف حولت الدولة جل اهتمامها إلى أمور مختلفة تمامًا. وقل مثل هذا عما أصاب الدولة من ضعف إزاء ما تستخدمه الشركات الدولية العملاقة من وسائل ترويض المستهلك وغسيل المخ.

في مرحلة ما من مراحل تطور القدرة التكنولوجية ونمو القدرة الاقتصادية للأطراف الممارسة للقهر (الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات العاملة في خدمتها) تقوم هذه الأطراف بتقديم بعض التنازلات، عن طيب خاطر، إما من قبيل ذر الرماد في الأعين، أو تجنبًا لآثار غير مستحبة لتجاوز سخط وغضب المقهورين للحدود الآمنة، أو لتحسين صورتها أمام جمهور المستهلكين، أو حتى بدافع تعاطف حقيقي مع هؤلاء المقهورين والضعفاء. ويشبه هذا ما أقدم عليه الرأسماليون القدامى من تنازلات لنقابات العمال منذ أكثر قليلا من مائة عام، في صورة أجور أعلى أو ساعات عمل أقل أو خدمات مختلفة للعمال وأسرهم لتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم. إننا نسمع الآن أيضًا، أكثر فأكثر، عن قيام بعض الشركات الكبرى بتمويل هذه المباراة الرياضية أو الحفلة الموسيقية أو تلك، أو عن مساهمتها في الإنفاق على إنقاذ بعض الآثار التاريخية من الدمار، أو عن تقديمها بضع مئات من الملايين من الدولارات لدعم الإنفاق على البحوث المتعلقة بمرض الإيدز، إلخ. ويدخل في هذا النوع من التنازلات، بالطبع، ما تنفقه المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي، لتمويل الصناديق الاجتماعية في تلك البلاد التي شرعت تحت ضغوطها في برامج "التصحيح الاقتصادي"، أو ما تنفقه هذه المؤسسات على مشروعات حماية البيئة. ويندرج تحته أيضًا معظم ما يقال عن الحاجة إلى التنمية المستدامة أو الشاملة أو التحول من التأكيد على التنمية الاقتصادية إلى التأكيد على التنمية البشرية، إلخ.

كل هذا سوف يبقى بالطبع قطرة في بحر، إذا قورن بما يحتاجه المقهورون والفقراء لتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية، بما في ذلك ما يجب أن يندرج تحت هذا المطلب اليوم، من حماية المستهلك من القهر الذي يمارس ضد صحته النفسية والعقلية، وضد ثقافته وثقافة أمته.

إن ما كان يقال بحق منذ نحو مائة عام من أن كل ما كان يقدمه الرأسماليون من تنازلات لنقابات

العمال لا يكفي لتحقيق العدالة، وأن تحقيق درجة معقولة من العدالة كان يتطلب وقتها تدخلا فعَّالًا من جانب الدولة القومية، سواء في صورة تأميمات أو ما تحقق في أعقاب الحرب الثانية من تطبيقات "دولة الرفاهية"، يجب أن يقال مثله الآن مع التعديل المناسب. فكل التنازلات التي يمكن أن تقدمها اليوم الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية السائرة في فلكها، لن تكفي لوضع حد للصور القديمة والجديدة للقهر، وإنما يتطلب ذلك تطورين آخرين مهمين ليس من بينهما، كما لا يزال يظن الكثيرون، تدخل الدولة القومية، إذ لا يجب أن نعول تعويلًا كبيرًا على ما يمكن أن يُرجى من نفع من هذه الدولة القومية.

إنما أقصد بهذين التطورين، أولًا: نمو ما يسمى بحركات ومؤسسات المجتمع المدني في داخل الدولة، وثانيًا: نمو حركات عالمية تقوم على أساس تنظيم عالمي يتجاوز حدود الدول، وذات طابع إنساني، وتتكلم بلسان تفهمه سائر الأمم، وتستخدم خطابًا تتعاطف معه مختلف الثقافات. ذلك أنه عندما يكون التحدي عالميًّا، يجب أن تكون الاستجابة عالمية أيضًا. وعندما نكون بصدد عولمة القهر، فإن مقاومة القهر يجب عولمتها بدورها. وإذا كان "ماركس" قد قال منذ زمن بعيد: "يا عمال العالم اتحدوا"، فالأجدر بنا الآن أن ندعو مستهلكي العالم وثقافات العالم، حيث يتعرضون كلهم للقهر، بل ولنفس النوع من القهر، أن يتحدوا.

الخلاصة أننا نعيش اليوم في عالم لم يعد القهر يمارس فيه في داخل حدود الدولة، بل على نطاق العالم بأسره، ولم يعد ميدانه الاقتصاد وحده أو الحصول على ما يسمى بـ"فائض القيمة"، بل امتد ليشمل عقل الإنسان نفسه وروحه، ولم تعد الأطراف الممارسة للقهر تستمد دعمًا مهمًّا في ممارستها له من الدولة القومية، بل أصبح لها أكثر فأكثر، وسائلها الخاصة التي تتجاوز حدود الدول. في مثل هذا العالم يصبح أي مشروع أو حركة تدعو لتحقيق العدالة الاجتماعية مضطرة إلى الاعتماد على وسائل غير الحماية المستمدة من الدولة القومية، وإلى مواجهة القهر في صوره الجديدة التي تتجاوز الأشكال الاقتصادية، وإلى الخروج بالمقاومة إلى خارج نطاق الدولة القومية لتتحد في حركة إنسانية.

(3)

ما مغزى هذه النتيجة فيما يتعلق بالأمة العربية بالذات؟

فلنلاحظ أولًا أنه من بين جميع البلاد العربية ليس هناك بلد تتمتع فيه الدولة بمثل ما تتمتع به الدولة في مصر من دور محوري، عميق الجذور في التاريخ، ومتشعب الأطراف في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك فحتى في مصر، أصيبت الدولة، منذ بدء الانفتاح في منتصف السبعينيات، بهزال وضعف متزايدين بسبب العولمة. لقد استخدمت مرة في وصف الدولة المصرية منذ السبعينيات تعبير "الدولة الرخوة"، ولكن الملاحظ أن رخاوة الدولة المصرية، الآخذة في الازدياد منذ ذلك الوقت، هي أوضح ما تكون في ميدان حماية الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية، وليست بهذا الوضوح عندما يتعلق دور الدولة بخدمة أغراض العولمة. لا زالت الدولة المصرية تستخدم بالطبع عبارات وشعارات العدالة الاجتماعية وتخفيف أعباء الفقراء (وهل لنا أن نتوقع غير ذلك؟)، ولكننا نعرف جيدًا أن رفع الشعارات شيء والحقيقة قد تكون عكس ذلك بالضبط.

من الملاحظ أيضًا أن أهم ما بُذل من جهود حقيقية في التخفيف من أعباء الفقراء في مصر، بسبب رخاوة الدولة، جاء من جانب صورة أو أخرى من صور العمل المدني: جمعيات دينية، إسلامية وقبطية، تقدم خدمات شبه مجانية في التعليم والصحة، أو جمعيات تعاونية صغيرة تنشأ لخلق فرص عمالة لأعضائها، أو لتقديم خدمة الائتمان كبديل لخدمات البنوك التي تتقاضى فوائد باهظة وتتطلب ضمانات يصعب توفيرها، أو لحل مشكلة السكن المتفاقمة بسبب التضخم الناتج بدوره عن الانفتاح،

ولو بدون الحد الأدنى من المرافق الأساسية التي تتقاعس الدولة عن تقديمها، فينشأ عن ذلك ما يسمى ب-"المساكن العشوائية"، وهي "عشوائية" فقط بسبب تقصير الدولة في توفير "النظام" اللازم لها.

إن تطورًا مماثلًا يمكن ملاحظته منذ السبعينيات في الدول العربية الأخرى التي انفتحت على العالم الخارجي بعد انغلاق نسبي في الستينيات، كسوريا والسودان والجزائر وتونس واليمن، وإن كان بالضرورة أقل وضوحًا في الدول التي كانت منذ البداية أكثر انفتاحًا على الاقتصاد الرأسمالي، كالمغرب ولبنان والأردن والدول الغنية بالنفط. ولكن النتيجة التي لا بد أن نتوقعها في الحالين، مع ازدياد قوى العولمة، لا بد أن تكون واحدة: ازدياد في العبء والمسؤولية الملقيين على المجتمع المدني للقيام بأعباء ومسؤوليات كانت تلقى من قبل على الدولة.

إن من الممكن بالطبع، حتى مع ازدياد قوة العولمة، أن نستمر في المناداة بضرورة تدخل الدولة لتقديم المزيد من الحماية للفقراء ولإعادة توزيع الدخل وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وكثيرون من كتابنا لا يزالون مستمرين في هذه المناداة بنفس الحماسة القديمة، وكأن شيئًا لم يحدث. ولكن الأجدى في رأيي أن نعترف بأن جزءًا كبيرًا من هذا الجهد لا بد أن يضيع هباء أمام تيار قوي يجري في اتجاه معاكس تمامًا، ويدعمه اتجاه التطور التكنولوجي والعلاقات الدولية. الأجدر في رأيي بحركة إصلاحية عربية ترمي إلى تحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية مما يسود البلاد العربية في الوقت الراهن، أن تعمل على تنشيط المؤسسات المدنية التي تعمل لتحقيق هذا الهدف، وخلق مؤسسات جديدة لنفس الغرض، بدون حاجة أو انتظار لدعم من الدولة، بل وعلى الرغم منها في بعض الأحيان.

لقد عاش دعاة الإصلاح الاجتماعي في البلاد العربية حقبة طويلة من الزمن في ظل سيطرة الاعتقاد بأنه لن يحدث تقدم ملموس في مجال العدالة الاجتماعية إلا إذا جاء من جانب الدولة. وقد لا نكون في هذا الاعتقاد، مثلنا مثل دعاة الإصلاح الاجتماعي في مختلف بلاد العالم طوال الجزء الأكبر من القرنين الماضيين، إلا أسرى طبيعة الفكر الاشتراكي الذي ساد العالم طوال هذه الفترة، وهو فكر كان انعكاسًا لظروف اقتصادية وتكنولوجية معينة قد يكون العالم الآن قد تجاوزها، أو آخذًا في تجاوزها. فالدولة التي كانت ضرورية لدعم مصالح الرأسمالية كانت هي مناط الآمال من جانب الطبقات المقهورة، إذ بدا أن النهوض بأحوال هذه الطبقات منوط باسترداد جهاز الدولة من يد الرأسماليين. ولكننا نعيش الآن، فيما يظهر، عصرًا أصبحت فيه الدولة القومية أعجز من أن تحقق نفعًا كبيرًا لأي من الطرفين: الطرف الذي يمارس القهر والطرف الذي يعاني منه على السواء. وكما أن ممارسي القهر قد حصلوا على أساليب جديدة لتحقيق مصالحهم (غير وسائل القمع التقليدية عن طريق سلطة الدولة)، فإن على المقهورين أيضًا أن يبحثوا لأنفسهم عن أساليب جديدة لوضع حد لهذا القهر (غير استيلائهم على سلطة الدولة).

وعلى سبيل المثال، إن الحركة التعاونية التي تعرضت لضربة قاصمة على يد الأفكار الماركسية، يبدو الآن وكأن من الممكن لها أن تلعب دورًا مهمًّا في التخفيف من أعباء الفقراء، وأكبر بكثير مما تعودنا أن نظن، لما تعودنا على اعتقاده من أنه لا يمكن أن يحدث شيء مهم عن غير طريق الدولة. وقد يكون من المفيد أن نلاحظ أن تلك الفترة من التاريخ الاجتماعي المصري التي شهدت أكبر قدر من النشاط في ميدان العمل التعاوني ومن نمو الحركة التعاونية، بل ومن نمو نشاط المجتمع المدني بصفة عامة، كانت هي فترة الثلاثين عامًا التي تفصل بين بداية الاحتلال البريطاني لمصر (1882) وقيام الحرب العالمية الأولى (1914). كانت هذه هي الفترة التي شهدت إنشاء أول جامعة مصرية، وكان تمويلها بتبرعات أهلية وليس بأموال الحكومة، وعدد كبير من المدارس والمستشفيات والملاجئ التي مُوِّل كثير منها بنفس الطريقة، كما كانت هذه الفترة أيضًا الفترة التي شهدت نشوء أول حركة تعاونية في

مصر. من الشيق أيضًا أن نلاحظ أن هذه الثلاثين عامًا كانت تتسم، مثلما تتسم الفترة التي نعيشها الآن، مع اختلاف بالطبع في الدرجة، بارتفاع موجة الانفتاح والاندماج مع الاقتصاد العالمي، وبازدياد ضعف الدولة القومية إزاء القوى الخارجية التي كانت قد جاءت بجيوشها لاحتلال البلاد.

هل هذا إذن هو أحد دروس التاريخ؟ وهو أنه كلما زاد ضعف الدولة القومية ورخاوتها إزاء قوى خارجية، زادت مسؤوليات النشاط الأهلي ومنظمات المجتمع المدني عن الوفاء بحاجات أساسية لم تعد الدولة القومية بقادرة على الوفاء بها، ولا يدخل الوفاء بها ضمن أولويات القوى الخارجية صاحبة السلطة الحقيقية؟

إذا كان الأمر كذلك، فإنه يكون من حسن حظنا أن ثقافتنا العربية والإسلامية تحمل تاريخًا عريقًا لمؤسسات ومبادئ بالغة الرقي، من الناحية الأخلاقية والإنسانية، يمكن أن تساهم مساهمة فعَّالة في تحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية، لو بذلنا الجهد الكافي لبث الحياة فيها من جديد، وإعادة تنظيمها بما يناسب متطلبات المجتمع الحديث. أعني على وجه الخصوص مؤسستي الزكاة والوقف: الأولى تتمتع بكونها واجبًا أساسيًّا من واجبات المسلم، ومن ثَمَّ تستند إلى وازع ديني قوي، وكلتاهما تتمتعان بتاريخ طويل من التطبيق العملي والتأصيل الفقهي مما يمكن أن يساعد على انضوائهما ك.عنصرين من عناصر مشروع نهضوي جديد يهدف، من بين ما يهدف إليه، إلى الارتفاع بمستوى العدالة الاجتماعية في المجتمع العربي.

تزداد أيضًا أهمية النشاط الأهلي حينما يتحول القهر والظلم الاجتماعي أكثر فأكثر، من قهرٍ وظلمٍ للعامل إلى قهر وظلم للمستهلك. إن من الممكن بالطبع، من حيث المبدأ، أن تتدخل الدولة تدخلًا فعَّالًا لحماية المستهلكين من الاستغلال المادي الذي يتخذ صورة رفع الأسعار أو الغش المتعلق بنوع السلع المباعة ومواصفاتها، كما قد تتدخل الدولة لحماية العمال. ولكن النشاط الأهلي والعمل المدني الثقافي يبدوان ضروريين عندما يتعلق الأمر بحماية المستهلك من صور القهر والغش المتمثلة في مختلف وسائل الخداع العقلي والنفسي وغسيل المخ، ونشر قيم الاستهلاك، واستخدام مختلف طرق الإغراء من ناحية والتخويف من ناحية أخرى، من أجل ترويض المستهلك وتدجينه وتحويله إلى مادة طيعة في أيدي المنتجين والبائعين. إن مقاومة ومكافحة هذا النوع من صور القهر والغش، والقيام بنشاط مستمر لفضحه وتحصين المستهلك منه، مثل هذا يبدو أقرب إلى طبيعة العمل الأهلي منه إلى عمل من أعمال الدولة. وإن لدينا في ثقافتنا العربية والإسلامية الكثير مما يمكن أن يغذي ويدعم هذه الصورة الجديدة من صور المقاومة.

ومع كل هذا فإن من المهم أن نكرر أنه في عالم كذلك الذي نعيش فيه، حيث تكتسب ظاهرة القهر والظلم الاجتماعي طابعًا عالميًّا، سواء من حيث طبيعة القوى التي تمارس هذا القهر والظلم، أو من حيث الوسائل التي تستخدم في ممارستها، يبدو من الضروري أن يصبح العمل على مقاومة الظلم الاجتماعي والقهر، أكثر فأكثر، عالميًّا أيضًا. ومن ثَمَّ فإنه لا يصح في نظري أن يظل الخطاب الإصلاحي العربي، في ميدان العدالة الاجتماعية على الأقل، ذا طابع محلي أو قومي صرف، دون أن ينفتح على الفكر الإصلاحي العالمي. بعبارة أخرى: إن القهر الاجتماعي الذي يتعرض له العرب الفقراء اليوم هو أكثر منه في أي وقت مضى، نفس القهر الذي يتعرض له فقراء الهند أو البرازيل أو غانا، سواء من حيث طبيعة هذا القهر أو وسائله أو القوى التي تمارسه. ومن ثَمَّ فإن دعوات الإصلاح الاجتماعي في العالم العربي عليها، أكثر منها في أي وقت مضى، أن تنفتح على دعوات الإصلاح المماثلة في سائر ثقافات العالم.

قد يبدو تعليق الآمال في التخفيف من الظلم الاجتماعي على جهود المجتمع المدني نوعًا من إعلان اليأس من تحقيق العدالة الاجتماعية بأي قدر ملموس، على أساس أنه مهما كان نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأيًا كان حجم الجهود الخاصة، فسوف تقصر هذه الجهود عما يمكن أن تصنعه الدولة، وأن ما يمكن أن تحققه الجهود الخاصة في عقد من الزمان قد يمكن تحقيقه عن طريق الدولة في سنة أو سنتين.

وقد تكون هذه الملاحظة في محلها، ولكنْ لي عليها تحفظان:

التحفظ الأول: أن الطموح مطلوب دائمًا بشرط أن يكون واقعيًا، وأن العرب والعالم يمرون الآن بفترة قد تكون كبيرة من حيث فرص التقدم التكنولوجي، ولكنها قد تكون قليلة الإبهار ولا تدعو للتفاؤل الشديد من حيث فرص تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تكون هذه هي السمة الملازمة لفترات الثورات التكنولوجية السريعة، حيث لا يبدو ثمة فائض من الوقت أو الجهد لدى القوى المهيمنة، للالتفات لاعتبارات العدالة والأخذ بيد المظلومين أو من يسمَّون اليوم بالمهمشين. إن تعليق الآمال اليوم على ما يمكن أن تصنعه الدولة لرفع الغبن عن المظلومين قد يكون شبيهًا بدعوة بعض الاشتراكيين الأوائل، في أوائل القرن التاسع عشر، التي وجهوها أيضًا للدولة لإنشاء المصانع والورش لتشغيل المتبطلين، في وقت لم يكن للدولة فيه شاغل إلا تمكين المستثمرين الأفراد من الحصول على الأيدي العاملةٍ بأقل أجر ممكن. لقد كانت الدعوة إلى إنشاء مشروعات تعاونية، في ذلك الوقت نفسه، أكثر حظًا من النجاح، من التعويل على قيام الدولة نفسها بإنشاء مشروعات الملكية العامة. ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بأنه حتى الحركات التعاونية لم تسهم بدرجة فعَّالة في ذلك الوقت في التخفيف مما كان العمال يتعرضون له من قهر. ولكن قد تكون الفرصة المتاحة الآن لنجاح الحركات التعاونية، الإنتاجية والاستهلاكية، أكبر مما كانت منذ قرنين من الزمان، في ظل ما هو متاح لنا اليوم من تكنولوجيا حديثة أقل احتياجًا للاستثمار الكبير، وذات فرص أكبر للنجاح حتى مع صغر حجم المشروع.

التحفظ الثاني: يتعلق بالمستقبل الأبعد. فمن الخطأ، في رأيي، أن نظن أن الانحسار الراهن لدور الدولة سوف يبقى معنا إلى الأبد. لقد خضعت أهمية دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع للتقلب عبر العصور، ولم تسر دائمًا في نفس الاتجاه نحو الصعود المستمر أو التدهور المستمر. وقد يكون حجم هذا الدور وأهميته منوطين دائمًا لا بقوة الشعور بالحاجة إلى تدخل الدولة لتصحيح ظلم قائم والتخفيف من قسوته، بل بما تفرضه حاجة التطور التكنولوجي. ففي فترات معينة من التاريخ تبدو العدالة الاجتماعية وكأنها قد أصبحت هي نفسها ضرورة تكنولوجية، أي أن تحقيق المزيد من العدالة يصبح ضروريًا لاستمرار التقدم التكنولوجي. قد يفسر لنا هذا لماذا قوبلت دعوة "كينز" إلى تدخل الدولة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين بالقبول والتأييد، وشاع تطبيقها في صورة دولة الرفاهية في الخمسينيات والستينيات، بينما أصيبت دعوة مماثلة من جانب "كارل ماركس"، قبل ذلك بقرن من الزمان، بالفشل الذريع. كان الفارق بين الدعوتين، ليس فقط فارقًا بين الاعتدال والتطرف، ولكنه- وهذا هو الأهم- كان فارقًا بين دعوة يمكن تحقيق تقدم اقتصادي وتكنولوجي بدونها، مثلما كان الحال مع الدعوة الماركسية، ودعوة تجئ في وقت تكون الاستجابة فيه لهذه الدعوة وتحقيقها شرطًا لازمًا لاطراد هذا التقدم، كما كان الحال مع الدعوة الكينزية.

بل وقد يقال شيء مماثل عن التجربة السوفيتية، حيث اقترنت شعارات العدالة وإلغاء الفوارق بين الدخول بخلق سوق واسعة ودولة قوية وكان الأمران (إلغاء الفوارق بين الدخول والدولة القومية) لازمين لتحقيق نهضة تكنولوجية واقتصادية ما كان يمكن تحقيقها، في ذلك الوقت بالذات وفي تلك الدولة بعينها، في ظل نظام رأسمالي.

أو فلننظر، كمثال آخر، إلى ما حدث من تطور كبير في القرية العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، في

نوع الخدمات والسلع التي أصبحت تتمتع بها بالمقارنة بما ظلت محرومة منه لعدة قرون أو حتى آلاف السنين، من نوع المسكن وتعبيد الطرقات إلى دخول الكهرباء والتلفزيون وكثير من السلع المعمرة، إلخ، حيث كان هذا التطور، ليس استجابة لحركات شعبية تطالب بالمزيد من العدالة بين الريف والمدينة، بل استجابة لتطورات تكنولوجية احتاجت إلى توسيع نطاق السوق. نعم، إن الدولة تبدو عاجزة الآن عن أن تفعل الكثير من أجل أعداد غفيرة من المهمشين والمحرومين من بعض السلع والخدمات الأساسية، ولكن من المؤكد أن نسبة المهمشين والمحرومين من هذه السلع والخدمات إلى مجموع السكان، في البلاد العربية كما في غيرها، هي اليوم أقل بدرجة ملحوظة مما كانت منذ خمسين عامًا. ومن شبه المؤكد أن الانقطاع الذي نشهده اليوم في مسيرة العدالة الاجتماعية لن يستمر إلى الأبد، وأن حاجة التطور التكنولوجي إلى أسواق أوسع سوف يحتم في لحظة زمنية في المستقبل تدخل الدولة من أجل توسيع هذه الأسواق عن طريق اتخاذ خطوات جديدة لإعادة توزيع الدخل.

قد يقال: ألا يمكن استعجال هذا التطور؟ بل ألا يجدر بنا، إنسانيًا وأخلاقيًا، أن نعمل على اختصار الوقت والتعجيل بما قد لا يحدث تلقائيًا إلا بعد مرور زمن طويل، قد يكون أطول مما يمكن للضمير الإنساني احتماله؟ قد نجيب عن هذا السؤال بالقول بأن التاريخ لا يمكن استعجاله، وأن أقصى ما يمكن للمرء أن يفعله هو أن يقوم بدور القابلة التي تسهل ولادة الطفل ولكنها لا تستطيع أن تجعله يولد قبل موعده. وقد لا نكون في حاجة إلى الذهاب في الاعتقاد بالحتمية التاريخية إلى هذا الحد، ولكن هناك، فيما يبدو لي، حدودًا قاسية لما يمكن لنا صنعه في استعجال سير عجلة التاريخ.

إن من غير المتصور في نظري أن تنجح، في أي بلد عربي على حدة، حركة لتحقيق العدالة الاجتماعية، بأي درجة ملموسة في الوقت الحاضر، في ظل انفتاح هذا البلد على الاقتصاد العالمي، وذلك باستثناء ما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تحقيقه. نعم من الممكن أن نتصور حركة عربية قوية تنجح في توحيد البلاد العربية، أو عدد منها، في دولة واحدة، تنسحب إلى حد كبير من الاقتصاد العالمي، وتعيد بناء اقتصادها معتمدة على جهودها الذاتية وسوقها المتسعة، في ظل درجة عالية من العدالة الاجتماعية، على النحو الذي طبقه الاتحاد السوفيتي، فتنجح في غمار نصف قرن في تحويل مجموعة من البلاد المتخلفة إلى دولة عظمى، وتتمتع بدرجة عالية من عدالة توزيع الدخل، أو على غرار ما فعلته الصين في العقود الثلاثة الأولى التالية لثورتها، بل وعلى النحو الذي حاول جمال عبد الناصر أن يفعله في فترة زمنية أقصر بكثير، ومحمد علي في مصر قبله بقرن ونصف، فحقق كلاهما درجة لا يستهان بها من النجاح في النهوض من التخلف الاقتصادي وفي التخلص من أسوأ مظاهر الاستغلال، قبل أن تُجهض التجربتان بتدخل خارجي. في كل هذه التجارب يلاحظ أن فترة الانعزال النسبي عن العالم اقترنت بارتفاع ملحوظ في مستوى معيشة الفقراء، وتحقيق درجة ملحوظة من العدالة الاجتماعية بالمقارنة بما كان سائدًا قبلها.

ولكن مثل هذه التجارب تزداد صعوبة تطبيقها، بل مجرد تصورها، كلما مر الزمن وزاد انفتاح العالم بعضه على بعض، وزاد الاشتباك بين أجزائه. لقد كانت هذه العزلة ممكنة بسهولة أكبر في مصر في عصر محمد علي مما كانت في عصر عبد الناصر، وكانت ممكنة في بداية القرن في روسيا أكثر بكثير مما يمكن تصوره الآن. إذا كان الأمر فعلًا كذلك، فإنني أجد نفسي مضطرًّا لأن أعلق آمالي المتواضعة في المستقبل القريب، في سبيل تحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، على ما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تصنعه، دون أن أفقد الأمل أبدًا في أن يعود للدولة دورها في تحقيق مجتمع أكثر عدالة بكثير في المستقبل الأبعد، في وطن نرجو أن نبذل قصارى جهدنا، حتى ذلك الحين، للاحتفاظ بمقومات وحدته.

الفصل السادس
التخطيط

(1)

ثمة أفكار تسيطر على مناخ الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، في الوقت الحاضر، من أهمها فكرة الاستغناء عن نظام التخطيط، بل إن هناك من الاقتصاديين العرب البارزين من لا يكف عن ترديد القول بأن من أهم أسباب التدهور الذي أصاب الاقتصاد العربي في العقود القليلة الماضية الأخذ بنظام التخطيط، ومن ثَمَّ فإن أول خطوة للإصلاح الاقتصادي في رأيهم هي إلغاء التخطيط والعودة إلى شعار "دع الأمور تجري في أعنتها".

على الرغم من ذلك تجد أن بعض حكوماتنا العربية تتكلم في نفس الوقت عن الخطة الخمسية الجديدة، وعن الأمل في أن تصلح الخطة القادمة ما ساد من أوضاع خلال سنوات الخطة السابقة، وفي كل حكوماتنا العربية تقريبًا وزير للتخطيط لا يبدو عليه أنه يستعد لإغلاق وزارته أو الاستقالة من منصبه، كما أن في كل الدول العربية تقريبًا معاهد للتخطيط بها أعداد غفيرة من الاقتصاديين والموظفين. قد يقال إن المقصود بالتخطيط المطلوب الآن هو "التخطيط التأشيري"، بينما المسؤول عن تدهور الاقتصاد العربي هو التخطيط "الشامل والمركزي". فالمطلوب أن يحل محل التخطيط المعتمد على أوامر السلطة المركزية تخطيط يعتمد على نظام الحوافز الإيجابية والسلبية، أي أن تضع السلطة الأهداف وتغري الناس بتحقيقها وتأمل في أن يستجيبوا لها. أو بعبارة أكثر صراحة: أن تضع السلطة الأهداف ولا يهم بعد هذا ما إذا كانت هذه الأهداف ستحقق أو لا تحقق، إذ إن المهم أن تتحقق أهداف الناس لا أهداف الحكومة، والناس في نهاية الأمر هم الأدرى بمصلحتهم، فإذا لم يحققوا ما كانت الحكومة ترمي إليه فلا بد من أن لديهم أسبابًا وجيهة لذلك. فإذا قلت: "وما فائدة الحكومة إذن، إذا كان الناس أدرى بمصلحتهم في نهاية الأمر؟"، جاء الرد على ذلك بأن على الحكومات العربية في الوقت الحاضر ثلاث مسؤوليات:

المسؤولية الأولى: هي بيع القطاع العام وإلغاء نظام التخطيط.

المسؤولية الثانية: هي القيام ببعض الأعمال التي يأنف القطاع الخاص من أدائها، ككنس الشوارع، وإطفاء الحرائق، وتوزيع البريد، والقبض على المجرمين، وإدارة السجون، وإن كانت حتى هذه الأعمال الأخيرة قد أبدى القطاع الخاص أخيرًا استعداده للقيام بها، ومن ثَمَّ فقد تتخلى الحكومة عنها هي أيضًا.

المسؤولية الثالثة: هي خلق الحوافز الإيجابية والسلبية لتوجيه القطاع الخاص في اتجاهات معينة أو صرفه عن اتجاهات أخرى، كفرض ضريبة على بعض أوجه النشاط غير المرغوب فيها، وإعطاء الدعم لبعض الصناعات المرغوب في تشجيعها، وكذلك محاولة تضييق الفجوة بين الطبقات، إذا حدث وأدى إلغاء نظام التخطيط إلى اتساع هذه الفجوة.

ولكن يقال أيضًا إنه، حتى هذه المسؤولية الأخيرة، يجب أن تقوم بها الدولة بشروط معينة وفي حدود معينة، منها أن يظل النظام الضريبي خفيف الوطأة حتى لا يثبط همة المستثمر الخاص، خاصة المستثمر الأجنبي، وأن يستخدم نظام الدعم في أضيق الحدود حتى لا يُساء توزيع الموارد الاقتصادية، وألا تؤدي إعادة توزيع الدخل إلى تقليل دخل الأغنياء لدرجة تصرفهم عن الادخار. في هذه الحدود لا بأس من نظام التخطيط، وهذا هو المقصود بنظام التخطيط التأشيري.

ولكن إذا كان هذا هو المقصود بالتخطيط الذي يُدعى الآن إلى تطبيقه، فلماذا يحتاج هذا إلى وجود وزارة ووزير للتخطيط، ومعاهد لتدريس التخطيط، إلخ؟ إن كل الدول المسماة بالرأسمالية تطبق هذا النوع من السياسة الاقتصادية، بل وتمارس قدرًا من التدخل أكبر مما يدعو إليه أنصار التخطيط التأشيري في البلاد العربية، من دون أن يكون في هذه الدول وزارات أو معاهد للتخطيط، أو خطة جديدة كل خمس سنوات. وإذا كنا نحتاج لوزارات متخصصة في ممارسة التخطيط التأشيري، فما الذي تفعله وزارات الاقتصاد والمالية والصناعة والزراعة والسياحة، إلخ؟

***

ولكن هل حقًّا هذا هو كل ما نحتاج إليه من تخطيط؟ إن كل الدلائل من حولنا تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الحياة الحديثة تحتاج إلى مزيد من التخطيط وليس إلى التقليل منه، إذ كلما ازدادت الحياة تعقيدًا، أصبح التخطيط المطلوب أشد تعقيدًا بدوره وأكثر تفصيلًا وأوسع نطاقًا. لهذا فإنه لا بد من أن يبدو غريبًا لأول وهلة أن تظهر هذه الدعوة الجديدة للتخلي عن التخطيط في وقت يتسارع فيه التقدم التكنولوجي، حتى في بلادنا العربية، فارضًا مزيدًا من تدويل الإنتاج، واشتراك عدد أكبر من الدول في إنتاج السلعة الواحدة، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وتأثر كل طرف من أطراف المعمورة بما يحدث في أطرافها الأخرى، على نحو لم يكن مألوفًا أو معروفًا من قبل. ألا يستدعي كل هذا مزيدًا من التخطيط؟ بل ودرجة أكبر من مركزية التخطيط؟ ثم ألا يؤدي ما يسمى بثورة المعلومات والاتصالات إلى أن يصبح هذا النوع من التخطيط ممكنًا بدرجة أكبر مما كان في أي وقت في الماضي؟ فإذا كان التقدم التكنولوجي وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول قد جعلا التخطيط أكثر ضرورة، فإن ثورة المعلومات قد جعلته أكبر إمكانية. ما هو إذن السبب في انتشار هذه الدعوة الآن إلى التخلي عن التخطيط؟

أغلب الظن عندي أن الأمر يتعلق ليس بانحسار التخطيط بوجه عام، بل بانحسار نوع معين منه. إن كل التطورات التي أشرنا إليها حالًا ليس من شأنها أن تؤدي إلى انحسار التخطيط، ولكنها لا بد أن تغير من طبيعة التخطيط ونطاقه وأهدافه ووسائله والقائمين به. ويبدو من شبه المؤكد أن من بين أنواع التخطيط التي سيصيبها الانحسار هو "التخطيط القومي"، إذ ما دام كل شيء في الاقتصاد اليوم يتخطى الحدود القومية- السلع والخدمات والإدارة والاتصالات والمعلومات، إلخ- فلا بد أن يحدث الشيء نفسه للتخطيط أيضًا، فينحسر التخطيط القومي لصالح التخطيط عبر الحدود، أو التخطيط "متعدد الجنسيات".

من الخطأ إذن في رأيي أن نقول إننا نشهد اليوم عصر انحسار التخطيط المركزي، بل الأرجح أن التخطيط آخذ في أن يصبح أكثر مركزية مما كان في أي وقت مضى. فالشركة الدولية التي تتخذ مركزًا لها في نيويورك أو شيكاغو، وتجد من المحتم عليها أن تخطط لفروعها ومصانعها وأسواقها ومصادر موادها الأولية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك التخطيط لانقلاب في دولة من دول أمريكا اللاتينية، أو التخطيط لحرب في الخليج، هل ستتخلى هذه الشركة عن تخطيطها المركزي أم سوف تزيد هذا التخطيط المركزي إحكامًا؟

طبعًا من الحماقة أن نتوقع أن تأتي هذه الشركة وتقول لنا إنها قررت أن تحرم الدولة القومية في أمريكا اللاتينية أو في الخليج من سلطة اتخاذ القرارات، وأن تنقل مركز اتخاذ القرارات والتخطيط المركزي إلى نيويورك أو شيكاغو، إذ لن يتلقى أحد هذا التصريح بصدر رحب، ولا حتى العاملون في هذه الشركة نفسها. الأفضل أن تقول هذه الشركة والمنظرون لأفكارها ونشاطها إن التخطيط المركزي قد ثبت فشله لأنه يؤدي إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية وانخفاض الكفاءة ويضعف الديمقراطية السياسية. ولكن ما تقوله هذه الشركات ومنظروها شيء، والذي يحدث بالفعل شيء آخر. ليس التخطيط هو الذي ينحسر، بل التخطيط القومي، وعندما تتخلى دولة من دول العالم الثالث عن التخطيط القومي، فإن هذا لا يعني انحسار التخطيط، وإنما يعني فقط أنها سوف يخطط لها غيرها، فمن لم يخطط

لنفسه خطط له غيره.

(2)

ليس من المتوقع، مع ذلك، أن ينحسر التخطيط القومي في كل دول العالم، فليست كل الدول سواء في مدى صمودها أو انهيارها أمام زحف الشركات الدولية. لم يستطع الاتحاد السوفيتي الصمود، رغم أنه كان أول دولة تطبق التخطيط المركزي، وانهزم التخطيط القومي السوفيتي أمام تخطيط الشركات الدولية، رغم أن الأمر صُور على نحو مختلف تمامًا، فصُور مرة على أنه انتصار للديمقراطية، ومرة على أنه انتصار للحافز الفردي، ومرة على أنه نهاية للتاريخ نفسه، إلخ.

ولكن يبدو من ناحية أخرى أن التخطيط القومي سوف يكون أكثر صمودًا في دول أخرى كالصين، بل وربما اليابان أيضًا. كما أن من شبه المؤكد أن دولة أخرى، تهمنا بوجه خاص، سوف تستمر في التمسك بالتخطيط القومي في مواجهة تخطيط الشركات الدولية لأسباب خاصة بها. هذه الدولة هي إسرائيل، التي سوف تظل في المستقبل المنظور على الأقل، مركزًا مستقلًا لاتخاذ القرارات وللتخطيط القومي، ليس فقط لنفسها، بل وللأقطار العربية المحيطة بها، سواء تعلق الأمر بمشكلة ندرة المياه، أو انتقال الأيدي العاملة، أو تسويق المنتجات، أو تصنيع السلاح، إلخ.

إن الذين ينادون بأن تتخلى البلاد العربية عن التخطيط القومي، بسبب أثره السيِّئ على توزيع الموارد الاقتصادية، لا يقولون لنا أبدًا ما إذا كانت إسرائيل سوف تتخلى هي أيضًا عن التخطيط القومي، اقتصاديًّا وسياسيًّا، لنفسها وللأقطار العربية المحيطة بها، أم أنها ستضحي بمعيار التوزيع الأكفأ لمواردها الاقتصادية في سبيل إحكام قبضتها على كافة الموارد العربية: المادية والبشرية؟

الفصل السابع
الديمقراطية

(1)

كم تغيرت الدنيا منذ كنا في صبانا ومطلع شبابنا نتعلم ألف باء السياسة! كان هذا في منتصف القرن الماضي، عندما اعتنقنا أفكارًا عن الحرية والديمقراطية تبدو الآن ساذجة للغاية. لم يكن السبب مجرد صغر السن وقلة الدراية والتجربة، بل كان من الأسباب أن العالم كان مختلفًا جدًّا عنه الآن، فلم تعد الأفكار المقبولة- بل والصحيحة- حينئذ، مقبولة أو صحيحة اليوم.

كنا نعتقد (وهكذا قال لنا الكُتاب والمحللون السياسيون) أن العقبات الأساسية أمام تحقيق الديمقراطية تتلخص في حاكم مستبد، يفرض رأيه بالقوة، ويمنع أي معارضة، ويُودع معارضيه السجون، إلى جانب شيوع درجة عالية من الفقر تجعل الناس يقبلون الاستبداد في سبيل الحصول على لقمة العيش، ودرجة عالية من الجهل تجعل الناس فريسة سهلة لأكاذيب الحكام، بل وتفقدهم القدرة على التمييز بين ما يحقق مصلحتهم وما لا يحققها. كان نظام الحكم في ظل الخلافة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، أو في ظل محمد علي في مصر، في النصف الأول من ذلك القرن، مثالين واضحين للمعوقات الأساسية للديمقراطية: حاكم مستبد، وفقر وجهل شائعان.

مع حلول القرن العشرين أضيف إلى عقبات الديمقراطية استخدام وسائل الأعلام في خداع الناس وتضليل الناخبين. وكانت الأمثلة الصارخة على ذلك حتى منتصف القرن، استخدام جهاز جبار للدعاية من جانب "ستالين" في روسيا السوفيتية، ومن جانب "هتلر" في ألمانيا النازية، و"موسوليني" في إيطاليا الفاشية. هكذا أصبح "غسيل المخ" أحد المعوقات الأساسية للديمقراطية، بالإضافة إلى ميل الحاكم للاستبداد، وإلى الفقر والجهل. ومن ثَمَّ أصبح من المتصور (بل ورأينا بأعيننا) كيف تقع شعوب متقدمة اقتصاديًّا وثقافيًّا ضحية لنظم غير ديمقراطية.

هكذا كان الحال عندما بدأ وعينا يتفتح على ما يحدث في العالم. نعم، كنا في مصر ندرك أن هناك عاملًا آخر مهمًّا لا بد أن يضاف إلى هذه العوامل، وهو الاحتلال الأجنبي. إذ كيف يمكن أن نتصور أن يسمح المحتل الأجنبي لشعب مستعمَر بأن يحظى بحكومة ديمقراطية تعبر عن آمال الناس التي لا بد أن تتعارض جذريًّا مع أهداف الاحتلال؟ ولكن من الواضح أن هذا لم يفتّ في عضدنا، بل بدأنا نمارس مختلف طقوس الحكم الديمقراطي بمنتهى الجدية، منذ وضعنا دستور 1923، وحتى ثورة 1952، رغم خضوعنا طوال هذا الوقت للاحتلال البريطاني، فضلًا عن شيوع الفقر والجهل بين ثلاثة أرباع السكان.

كم تغيرت الدنيا منذ ذلك الوقت، فلم تعد لا شخصية الحاكم المستبد، ولا الفقر أو الجهل، ولا حتى الاحتلال الأجنبي معوقات شائعة في طريق الديمقراطية. ومع هذا فإن الديمقراطية تبدو وكأنها السراب، تبتعد عنا كلما ظننا أننا نقترب منها، ليس في بلادنا فقط بل وأيضًا في تلك البلاد التي ابتدعت الديمقراطية، ونطمع في تقليدها. إن القول الذي يتردد بين حين وآخر بأننا نعيش في عصر ازدهار الديمقراطية، هو أقرب إلى الأكذوبة، بل هو أكذوبة كبيرة يصدقها للأسف عدد كبير من الناس في بلادنا وبلادهم على السواء.

(2)

فلنأخذ أولًا تلك البلاد "العريقة ديمقراطيًا". نعم، لقد اختفت أو كادت تختفي تمامًا أمثلة الحاكم المستبد الذي تنحني له الجباه، وينصاع الناس لأوامره، بل وكادت تختفي أيضًا أمثلة الرؤساء الذين يجمع الناس على إحترامهم وحبهم بما لهم من كاريزما وجاذبية شخصية. ففي نصف القرن الماضي لم تعرف بريطانيا مثلًا سياسيًا له مواهب وجاذبية "ونستون تشرشل"، ولا في فرنسا رئيسًا مثل "شارل ديجول"، ولا عرفت الولايات المتحدة رئيسًا مثل "جون كينيدي" (بل ويلاحظ أن اختفاء أمثال هؤلاء الرؤساء والقادة ليس مصادفة بل له علاقة وثيقة بتطورات أخرى سوف أذكرها بعد قليل). لقد عرفت هذه البلاد وغيرها رؤساء لديهم من صفات الممثلين أكثر من صفات الزعامة الحقيقية، من أمثال "توني بلير" في إنجلترا، و"جورج بوش" في أمريكا، و"بيرلسكوني" في إيطاليا.

يبدو إذن وكأن وجود حاكم قوي ومستبد كـعقبة في وجه الديمقراطية ظاهرة آخذة في الزوال. ولكن العقبتين الأخريين (الفقر والجهل) قد تراجعتا بشدة هما أيضًا، خلال المائة عام الماضية، وعلى الأخص خلال نصف القرن الماضي، مع ما حدث من ارتفاع في مستوى المعيشة وانتشار التعليم. فما الذي حدث إذن خلال الخمسين عامًا الماضية، ليجعل المجالس النيابية في هذه البلاد أقل أهمية بكثير مما كانت، وأعضاءها يفقدون الكثير مما كانوا يحظون به من احترام، ويجعل نسبة المشتركين في التصويت في الانتخابات تنخفض انخفاضا شديدًا، ويزيد من جرأة الحكومات على اتخاذ قرارات لا تحظى بتأييد شعبي، والاشتراك في حروب لا تحظى برضا الرأي العام، بل ويعارضها ويتظاهر ضدها معظم الناس؟

في البلاد الأقل عراقة في الديمقراطية حدثت أشياء مماثلة. ففي روسيا لم يعد من السهل تصور ظهور حاكم له ما كان لـ"جوزيف ستالين" من استبداد وانفراد بالرأي، ولا أن يظهر في الصين حاكم له صفات مثل ما كان لـ"ماو تسي تونج". لقد بعث سقوط الشيوعية في روسيا، وما أصابها من ضعف في الصين، آمالًا كبيرة في أن يحل بالدولتين عصر جديد من الحرية السياسية، ولكن الحقيقة أن الذي ينخر بشدة في عظام الديمقراطية في الدول العريقة في الديمقراطية في الغرب، قد بدأ ينخر أيضًا في عظام النظام السياسي في الشرق، حتى بعد سقوط النظام الشيوعي الصارم.

أما بلادنا نحن، فقد كان من المحتم أن تتأثر بما يحدث خارج حدودنا، مع بعض الاختلافات الناتجة عن طول عهدنا بالاستعمار والتبعية.

لقد عرفنا حتى وقت قريب ظاهرة الحاكم المستبد، حتى بعد أن كادت الظاهرة أن تختفي في الغرب. ولكننا منذ السبعينيات، عرفنا أيضًا حكامًا لهم صفات أقرب إلى صفات الممثلين منها إلى صفات الزعماء والقادة. ومع ذلك فقد استمرت محنة الديمقراطية عندنا، لعدة أسباب، منها طبعًا استمرار ظاهرتي الفقر والجهل، ومنها استمرار تبعيتنا لقوى خارجية. ولكنْ هناك أسباب أخرى، أشد بأسًا، هي المسؤولة عن محنة الديمقراطية في العالم ككل.

(3)

عندما طالعتنا الصحف المصرية بأن جماعة من مؤيدي الرئيس الأسبق محمد مرسي، الذي كان يمثل جماعة الإخوان المسلمين، ساروا في بعض الشوارع رافعين صورة أسامة بن لادن وهاتفين باسمه، كان شعوري حينئذ مزيجًا من التوجس من شر خطير قادم ومن الإحساس بعبثية الموقف حتى كدت أنفجر ضاحكًا بصوت عالٍ: أهناك إذن من لا زال يصر على استخدام هذه الأسطورة للعبث بعقول الناس، ولتبرير أعمال شريرة لا يستطيع أن يصفها باسمها الحقيقي؟

لقد بدأت الشك في "مسألة" أسامة بن لادن منذ بدأ اسمه يتردد في الصحافة العالمية والعربية،

باعتباره زعيمًا إسلاميًا يتبنى استخدام أساليب إرهابية لاستعادة مجد الإسلام. ثم اقترن اسمه بما يجري من حركة "طالبان" في أفغانستان، والمجاهدين الإسلاميين في باكستان، ثم حرق البرجين الشهيرين في نيويورك وضرب وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن، في يوم 11 سبتمبر 2001 الشهير، ثم احتلال الأمريكيين للعراق في 2003. لقد اقترن اسمه بأعمال إرهابية أخرى كثيرة، في أماكن مختلفة من العالم، ولكني لم أستطع أن أنسى مقالًا قرأته عن بن لادن نشر في مجلة "الجارديان" البريطانية الأسبوعية، في الأيام الأولى التي بدأ فيها ترديد اسمه. جاء في هذا المقال أن أسامة بن لادن، الذي ينتمي إلى أسرة سعودية بالغة الثراء، كان في مطلع حياته شابًا عابثًا يقضي وقته في بعض ملاهي بيروت الليلية. لم يكن لديَّ أي سبب للشك في صدق ما جاء في المقال (وإن كنت أشك في إمكانية نشر مثل هذا المقال الآن في مجلة ك"الجارديان" أو غيرها، بعد أن اكتمل بناء أسطورة بن لادن على النحو الذي نعرفه). لم أجد دافعًا للمجلة لاختراع هذا الخبر، كما وجدت محتواه معقولًا للغاية: شاب وسيم بالغ الثراء يتصرف مثل آلاف غيره من الشباب في مختلف أنحاء العالم ممن لم يهبهم الله ذكاء نادرًا أو موهبة تستأثر بقلوبهم. ما وجدت صعوبة في تصديقه هو أن مثل هذا الشاب يمكن أن يغير مجرى حياته فجأة ليتجه إلى ممارسة أعمال إرهابية من أجل استعادة مجد الإسلام. فهذه البداية العابثة لا يتبعها عادة الاستغراق في التعبد، أو في أعمال روحية أو إرهابية. والأعمال الإرهابية على أي حال لا تؤدي بطبعها إلى تحقيق مجد لأي دين من الأديان، فضلًا عن أن نوع النفسية التي يتطلبها العمل الإرهابي ليست بالمرة هي نفسية الشخص الورع الغيور على دينه. بعبارة أخرى: الذي يمارس الإرهاب ظنًّا منه أنه يخدم الدين لا بد أن يكون إما ناقصًا عقليًّا بدرجة خطيرة أو مأجورًا.

لم أستطع إذن أن أستسيغ ما أخذ يتوالى على أسماعنا من أعمال تُنسب إلى بن لادن، وتجمع بين الإرهاب والعمل لخدمة الإسلام، بل بدت لي بعض هذه الأخبار أقرب إلى إثارة الضحك والسخرية منها إلى أخبار تؤخذ مأخذ الجد. من ذلك ما رأيناه أو سمعناه من حديث مسجل بصوت منسوب إلى بن لادن، وأذاعته قناة الجزيرة القطرية، ويعترف فيه بأنه وراء تفجيرات نيويورك وواشنطن في سبتمبر 2001، ويتوعد الأمريكيين جميعًا بالويل والثبور. كانت صورة بن لادن تظهر أثناء إلقاء الخطاب لتأكيد صحة الخبر، ولكني تعجبت من أن هيئة المخابرات الأمريكية لم تستطع تعقب الشخص الذي جلب شريط الخطاب المسجل إلى قناة الجزيرة في الدوحة (وقطر على أي حال دولة صديقة ووفية للولايات المتحدة)، حتى تتمكن من معرفة المكان الذي يختفي فيه الرجل، ومن ثَمَّ الذهاب للقبض عليه وتخليص العالم كله من شروره.

استمرت هذه المسرحية العبثية حتى انتهت نهاية درامية، بالصوت والصورة، لا يمكن أن أنساها. فقد تداولت وسائل الإعلام في العالم كله بعد ذلك، صورة فريدة من نوعها، تظهر فيها وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، "هيلاري كلينتون"، وقد جلس إلى جانبها بعض العسكريين والسياسيين الأمريكيين، وهم يتابعون باهتمام شديد ما يجري على شاشة التلفزيون الموضوع أمامهم، من عملية مهاجمة أسامة بن لادن والقبض عليه في باكستان، (وفي منزل يقع مباشرة في مواجهة مقر المخابرات الباكستانية). وقد تم القبض عليه في حجرة نومه، وحوله (فيما أذكر) بعض نسائه. ثم أخطرنا كلنا بالنبأ السعيد، بأنه تم قتل الرجل الشرير وإلقاء جثته في البحر.

لقد تتابعت في ذهني وقتئذ بعض الأفكار والمشاعر، منها الشعور بالعطف على السيدة "هيلاري كلينتون" التي انتهى بها المآل، بعد تاريخ سياسي حافل، إلى أن تجلس لتمثيل هذا الدور الدرامي (سواء كانت تصدقه أو لا تصدقه)، ومنها أيضًا التساؤل عما جعل المسؤولين عن هذه التمثيلية يشعرون بضرورة التخلص من جثة بن لادن إلى الأبد على هذا النحو، وعما إذا كان من مستلزمات

الأسطورة التي خَلقت من العدم أن تنتهي أيضًا إلى العدم.

لسبب أو آخر إذن (قد نكتشفه بعد سنوات كثيرة، ولكننا قد لا نكتشفه أبدًا كما أننا لم نكتشف حتى الآن من الذي قتل الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" في 1963)، كان من المفيد لمخترعي أسطورة بن لادن وضم حد لها. ولكن لسبب أو آخر أيضًا بدا من المفيد أن تسير مظاهرة في القاهرة منذ أيام لترفع صورة بن لادن وتردد اسمه. كما بدا من المفيد أيضًا العودة إلى ترديد كلمة "الإرهاب" في الإعلام المصري والأمريكي، وبوتيرة أسرع مما كان يتم ترديدها في الماضي القريب.

****

هناك خرافة شائعة، بأن وسائل الاتصال الحديثة، ومن بينها التلفزيون، تساعد على ترسيخ الديمقراطية. وأنا أعتقد أن العكس قد يكون أقرب إلى الصحة، أي أن التلفزيون قد يضر بالديمقراطية أكثر مما ينفعها.

هذه الخرافة أساسها الاعتقاد بأن التلفزيون، وغيره من وسائل الاتصال، يسهِّل الحصول على المعلومات، والمعلومات ضرورية لاتخاذ القرار الصحيح في المفاضلة بين مرشح وآخر. من بين هذه المعلومات ما يتعلق بشخصية المرشح ومدى كفاءته، فإذا ظهر مرشحان في التلفزيون في مناظرة، يشرح فيها كل منهما أهدافه ووسائله، أتيحت للمشاهدين فرصة رائعة للمقارنة واختيار الأصلح، أو هكذا يُظن.

ولكن للتلفزيون مزايا أخرى (في نظر كثيرين) تساهم في ترسيخ الديمقراطية، فالتلفزيون جهاز جماهيري، يصل إلى الناس في كل مكان، ويستطيع متابعته المتعلم والأمي (بعكس الصحف). والديمقراطية تترسخ باتساع نطاق المساهمين في عملية الانتخاب والترشيح، إذ كلما اتسعت دائرة الاختيار زاد احتمال الاختيار الصائب.

ما وجه الخطأ في هذا الاعتقاد؟ أوجه الخطأ كثيرة، ومعظمها يرجع إلى اعتقاد خاطئ هو أن الإنسان كائن عقلاني يحركه العقل أكثر مما تحركه العواطف، يستطيع التحكم في تحيزاته وأهوائه، فيصل في النهاية إلى اتخاذ القرار الأصوب. إذا رفضنا هذه النظرة واعترفنا بالحقيقة الآتية- أن الإنسان في الأساس كائن غير عقلاني، تحركه العواطف أكثر مما يحركه العقل، ومعظم تحيزاته نابع من اعتبارات لا صلة لها بالأفضل والأصوب، ومن السهل التأثير عليه لكي يحيد عن الاختيار الصائب الذي يحقق المصلحة العامة، بل وأحيانًا حتى مصلحته الخاصة- إذا اعترفنا بذلك، فلا بد أن نصل إلى النتيجة الآتية: التلفزيون جهاز قد يضر بالديمقراطية أكثر مما ينفعها.

(4)

دعنا نأخذ أولًا "كثرة المعلومات". نعم، لا بد من الاعتراف بأن وسائل الاتصال الحديثة، سواء كانت التلفزيون أو التلفون أو الراديو أو الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت، إلخ، تزيد طبعًا من حجم المعلومات المتاحة. ولكن لا بد من الإقرار أيضًا بأن "المعلومة" شيء قد يكون مختلفًا جدًّا عن "الحقيقة". أن "المعلومة" ليست أكثر من خبر ينتقل من شخص لآخر، حيث يزعم الأول أنه يصف الحقيقة دون أن يكون هذا صحيحًا بالضرورة. ونقل المعلومات الكاذبة ظاهرة قديمة جدًّا بالطبع، ولكنها في عصر التلفزيون تصبح أكثر خطورة. فالقدرة على التكرار والإلحاح (سواء كانت المعلومة صحيحة أو كاذبة) أكبر مع وجود التلفزيون منها قبله، واقتران المعلومة بالصورة والصوت يسهل من قبول المعلومات الكاذبة (خاصة إذا اختيرت الصورة والموسيقى بمهارة). بل إن لدى الإنسان، فيما يبدو، ضعفًا مدهشًا إزاء التكنولوجيا المتقدمة، يجعله على استعداد لتصديق ما يأتيه عن طريق جهاز

كالتلفزيون بسهولة أكبر من تصديق ما يأتيه عن طريق أكثر بدائية. وقديمًا لاحظ البعض بحق أن الإنسان على استعداد لتصديق الكلام الذي يأتي عن طريق المطبعة، مهما كان كاذبًا، أكثر من استعداده لتصديق الكلام المكتوب بخط اليد.

إننا نبالغ جدًّا في قدرة مشاهد التلفزيون على التمييز بين الصحيح والكاذب، وفي قدرته على التخلص من أثر الصورة والموسيقى المختارة بعناية، لتصاحب كلامًا كاذبًا، بل نبالغ حتى في قدرته على الاحتفاظ في ذهنه بعدد كبير من المعلومات المفيدة وترتيبها الترتيب الصحيح من حيث الأهمية. وقد أدرك المعلنون عن مختلف السلع هذه الحقيقة قبل أن يدركها الجمهور، فحققوا لأنفسهم فوائد جمة على حساب المستهلكين المساكين الذين لا زالوا يجلسون لمشاهدة هذه الإعلانات، لمجرد التسلية أحيانًا، وبسبب الكسل في معظم الأحيان.

***

نأتي الآن لـ"الجماهيرية" التي يُزعم أنها أفادت الديمقراطية. ظاهرة الجماهيرية تشير إلى مجرد "العدد" ولا تشير إلى نوع المشاهدين أو مدى تميزهم في أي شيء. ومن المفهوم أن يهتم المعلنون عن السلع بـ"العدد" أكثر من أي شيء آخر، حيث المهم هنا هو زيادة المبيعات وحجم الأرباح بصرف النظر عن شخصية المشتري وصفاته، فيما عدا ما يؤثر في استعداده للشراء. ولكن كيف تقبل هذه الفكرة فيما يتعلق بحياتنا السياسية حيث يتعلق الأمر بقضايا من نوع دخول حرب أو عدم دخولها، تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية أو عدم تحقيقها؟ هل تُقبل أن تسود هنا القاعدة نفسها، أي أن ما يرضي أكبر عدد من الناس هو أيضًا أفضل الأشياء؟

إن الخضوع لاعتبارات "الجماهيرية" يؤدي إلى محاولة إرضاء أكثر الميول شيوعًا بين الناس، ومن هذه الميول التأثر بالجاذبية الجنسية، فضلًا بالطبع عن اشتهاء الطعام الجيد، بالإضافة إلى عواطف من نوع تقدير العلاقات العائلية أو حب الأطفال، إلخ، مما قد يكون عديم الصلة بالقضايا السياسية أو الاجتماعية موضوع الجدل. ليس من الغريب قيام أصحاب الإعلانات باستغلال هذه الميول (وخاصة الجاذبية الجنسية) إلى أبعد مدى لزيادة مبيعاتهم من السلع، ولكن هل يجوز أن نفعل ذلك أيضًا في حياتنا السياسية؟ نعم، إن هذا الاستغلال للميول الشائعة بين الجماهير، ظاهرة قديمة بالطبع، منذ لعب الخطباء المفوهون بمشاعر الناس ودفعوهم إلى التصويت في هذا الاتجاه تارة، وفي عكسه تارة أخرى، ولكن الأمر يزيد خطورة بالطبع في عصر التلفزيون، وكأن الفرق بين العصر القديم والحديث أننا أعطينا البَلْهاء (أي الهبلة) طبلة، فراحت تملأ حياتنا صراخًا وعويلًا تارة، وشعارات سياسية تارة أخرى.

إن من طبيعة التاريخ الإنساني (فيما أظن) أن تطورات مهمة للغاية في حياة الناس تتراكم بالتدريج، على جرعات صغيرة، فلا يحس الناس بأهمية ما يحدث، حتى يبلغ التطور درجة معينة، فيلتفت الناس فجأة إلى خطورة ما حدث. والأغلب أنهم حتى في هذا، يحتاجون إلى أن ينبههم شخص من نوع "جورج أورويل"، إلى ما حدث بالفعل دون أن يشعروا بحدوثه (انظر مثلًا إلى ما نتعرض له منذ فترة ليست بالقصيرة من معاملة مهينة في المطارات، ونحن على وشك السفر، من تفتيش وتحسس لأجزاء الجسم، وأمرنا برفع الذراعين أو خلع الأحذية والأحزمة، إلخ، حتى اعتدنا الأمر وأصبحنا نعتبره من طبيعة الأمور!).

إن الديمقراطية في عالم اليوم، إن لم تفسدها سيطرة فرد أو حفنة صغيرة من الحكام، تفسدها سيطرة طبقة على حساب سائر الطبقات، أو غسيل المخ الذي تمارسه الشركات الكبرى في المجتمع الاستهلاكي. هل تعجبنا الديمقراطية في بريطانيا حيث خرج الشعب البريطاني كله ضد الاشتراك في غزو العراق، ومع ذلك دخلت بريطانيا العراق، أو في الولايات المتحدة، حيث يتنافس حزبان لا فارق

مهمًّا بينهما، وكان أهم خلاف بينهما في انتخابات حديثة هو حول حق المرأة في الإجهاض، وحول ما إذا كان يجوز أو لا يجوز الزواج المثلي؟ هناك شيء سيِّئ جدًّا يحدث للديمقراطية في العالم كله ويدعو للقلق وإعادة التفكير، وهو ما يشعر الناس به دون أن يدركوا كنهه بالضبط، ولكنه يسبب انخفاضًا في نسبة المشتركين في الانتخابات عامًا بعد عام، في العالم ككل.

إن مخاوفي فيما يتعلق بغياب الديمقراطية لا تعود في الحقيقة إلى الخوف من مجيء العسكر، بل إلى شيء أشد عمقًا بكثير وأطول عمرًا للأسف، وهو الذي أدى إلى ما وصفته منذ قليل من غياب الديمقراطية في كل مكان.

هذا الشيء المخيف الذي يهدد الديمقراطية في الحاضر والمستقبل، هو ما عبر عنه المؤرخ الأمريكي الفذ "هوارد زن"، عندما قال إن الذي يفسد الديمقراطية في الماضي كان هو استخدام القوة (force) أما الآن فالذي يفسدها هو الخديعة (deception).

الفصل الثامن
الفكر الاقتصادي

(1)

عندما خطر لي أن أكتب عن مستقبل الفكر الاقتصادي في القرن الجديد بحثت في تاريخ الفكر الاقتصادي في القرون الماضية عن مرشد لما يمكن أن يحدث في المستقبل. وعندما استعرضت تطور الفكر الاقتصادي منذ نشأته وجدت أن نقطة التحول الحاسمة في هذا التطور حدثت منذ نحو خمسمائة عام أي حوالي سنة 1500، فقلت لنفسي إنه مع نهاية القرن العشرين، قد نكون في مطلع خمسمائة سنة أخرى لها سمات مختلفة تمامًا عن الفكر الاقتصادي خلال الخمسمائة سنة الماضية.

الذي أعنيه هو أن الفكر الاقتصادي قبل سنة 1500، أي قبل بداية عصر النهضة الأوروبية، كانت له سمات وملامح مختلفة تمامًا عن سماته خلال القرون الخمسة الماضية (أي منذ سنة 1500). كان الفكر الديني قبل 1500 خلال ما عُرف بالعصور الوسطى يسيطر، كما نعرف جميعًا، على كل نواحي الفكر والحياة، ولم يكن "علم الاقتصاد" بالمعنى الذي نعرفه اليوم قد وُلد بعد، ولكن هذا لم يمنع من وجود "فكر اقتصادي"، أي بعض الأفكار المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والتي لم تكن قد ارتفعت بعد إلى مستوى العلم. وكان لهذا الفكر الاقتصادي ثلاث سمات أساسية:

السمة الأولى: تتعلق بالندرة والوفرة. نحن نعرِّف علم الاقتصاد الآن بأنه علم الندرة، أي العلم الذي يبحث المشاكل الناجمة عن ندرة الموارد بالنسبة للحاجات الإنسانية، ولكن من الشيق أن نلاحظ أن مشكلة الندرة لم تكن تشغل الناس قبل 1500، كما تشغلهم الآن. لم يكن الشعور قويًّا بأن حاجات الناس كثيرة بالنسبة للموارد، بل ربما كان العكس هو الصحيح، أي الشعور بأن الموارد التي أعطاها الله للناس كثيرة بالنسبة للحاجات. وقد يبدو هذا غريبًا في مجتمع لم يكن يستطيع أن يلبي ما نعتبره الآن أبسط الحاجات الإنسانية، وكانت الموارد فيه محدودة للغاية، والإمكانيات التكنولوجية بدائية إلى أبعد الحدود. ومع هذا فلم يكن الإنسان يشعر بحدة مشكلة الندرة بالدرجة التي يشعر بها الآن. ربما كان السبب أن حاجات الإنسان كانت بدورها قليلة جدًّا، وكان إنسان العصور الوسطى سهل الإرضاء شديد القناعة. ومن ثَمَّ لم يبد له أن هناك مشكلة ملحة اسمها مشكلة الندرة. ليس غريبًا إذن أن علم الاقتصاد لم ينشأ قبل سنة 1500.

تغير الأمر مع بزوغ عصر النهضة، إذ بدأ التقدم التكنولوجي يسير بخطى متسارعة حتى بلغت السرعة أقصاها مع الثورة الصناعية، وتضخمت الموارد المتاحة للإنسان، وكلما تضخمت الموارد تضخمت الحاجات الإنسانية بسرعة أكبر، فكلما حقق الإنسان رغبة استبدت به رغبتان أو ثلاث رغبات جديدة، وإذا بالقناعة التقليدية تزول، والرضا بالقليل يذهب إلى غير رجعة، وتحل محلهما رغبة عارمة في المزيد.

ولعل هذا هو الذي خلق علم الاقتصاد، الذي يقوم كما ذكرنا على فكرة ندرة الموارد بالنسبة للحاجات، ومن ثَمَّ كان وجوده يحتاج إلى شعور الإنسان الحاد بالندرة.

إن غياب فكرة الندرة (أو على الأقل غياب الشعور الحاد بوجودها) قبل سنة 1500، له علاقة ببعض الأفكار الأساسية التي سادت الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، مثل تحريم الربا.

كان حصول شخص على فائدة مقابل إقراضه لبعض المال لغيره أمرًا مكروهًا ومرفوضًا، إذ كان يُتخذ دليلًا على الطمع والجشع اللذين لا يبدو لهما مبرر، فلماذا الرغبة في المزيد وحاجات الإنسان محدودة

ومتناهية؟ وقل مثل ذلك على النظرة السائدة وقتئذ إلى الادخار والاكتناز، حيث كان الميل إلى اكتناز المال مكروهًا لنفس السبب، فلماذا الادخار والاكتناز ما دامت حاجاتك في المستقبل وحاجات أولادك محدودة ومتناهية؟

على العكس، كان السلوك الاقتصادي الحميد هو سلوك الرجل الذي يقرض المحتاج دون فوائد، والرجل الذي ينفق ما عنده دون أن يدخر أو يكتنز.

السمة الثانية للفكر الاقتصادي قبل سنة 1500، وهي وثيقة الصلة بالأولى: هي عدم الفصل بين الاقتصاد والأخلاق. فقد كان الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، وبعكس الحال في القرون الخمسة التالية، جزءًا لا يتجزأ من الفكر الديني والأخلاقي. كان أهم مفكر اقتصادي في العصور الوسطى (في أوروبا) هو القديس "توماس الأكويني"، وكانت أفكاره الاقتصادية تدور حول مسائل من نوع: ما هو الثمن العادل وما هو الأجر العادل؟ ولماذا كان الربا محرمًا؟ وكلها مسائل تنتسب إلى الأخلاق بقدر ما تنتسب إلى الاقتصاد. كان كلامًا فيما يصح وما لا يصح، ما يجوز أخلاقيًا وما لا يجوز، وليس كلامًا فيما هو قائم بالفعل. لم يكن حديثًا فيما هو كائن بل فيما يجب أن يكون. تغير الأمر ابتداء من القرن السادس عشر، حيث رأينا أشخاصًا يكتبون كتبًا ومقالات في الاقتصاد دون أن تتعرض لأي موضوع آخر. كان الموضوع يسمى في البداية "الاقتصاد السياسي" (political economy) حتى انتهى في أواخر القرن التاسع عشر إلى اسم "علم الاقتصاد" (economics) أو "علم الاقتصاد البحت" (pure economics)، المنفصل تمامًا ليس فقط عن الأخلاق بل وعن السياسة أيضًا. وتطور علم الاقتصاد تطورًا مستقلًا إلى أبعد الحدود عما عداه من علوم اجتماعية.

السمة الثالثة للفكر الاقتصادي قبل سنة 1500 تتعلق بغياب فكرة الاقتصاد القومي. ذلك أن الدولة بالمعنى الحديث لم تكن قد نشأت بعد، فكان المرء يسافر من روما إلى باريس إلى لندن فلا يشعر أنه انتقل من دولة إلى دولة، أو أنه يعبر إقليمًا اقتصاديًا معينًا إلى إقليم اقتصادي آخر، ومن ثَمَّ كان من يقوم بالتعبير عن أفكار اقتصادية يخاطب الأنسان بوصفه إنسانًا وليس بوصفه إيطاليًا أو فرنسيًا أو إنجليزيًا، وكانت المصلحة المرجوة هي مصلحة الإنسان كإنسان وليس مصلحة ما سُمي فيما بعد بـ"الاقتصاد القومي". تغير هذا أيضًا ببزوغ عصر النهضة، فعرفنا نشأة الدولة القومية، وظهرت فرنسا كدولة موحدة وإنجلترا ثم إيطاليا وألمانيا، كوحدات اقتصادية وسياسية، وليس كمجموعة من المقاطعات التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال أو الاكتفاء الذاتي، وأخذت كل دولة تقيم حواجز جمركية في مواجهة الدول الأخرى، بل وتدخل في حروب في منافسة فيما بينها على المستعمرات.

(2)

لماذا أتكلم عن سمات الماضي، والمطلوب هو الحديث عن المستقبل؟ لقد تعمدت هذا لأني سوف أزعم في بقية هذا الفصل أن هناك من الشواهد ما يجعل من المحتمل جدًا أن نكون مقبلين على عصر جديد من الفكر الاقتصادي له سمات أقرب إلى سمات الفكر الاقتصادي الذي ساد في العصور الوسطى منه إلى سمات الفكر الذي ساد في الخمسمائة سنة الماضية، حيث يقل الكلام عن الندرة ومشاكلها ويحل محله الكلام عن الوفرة ومشاكلها، وتقل بشدة حدة الفصل بين الاقتصاد والأخلاق أو بين الأخلاق والسياسة وغيرها من العلوم الاجتماعية، ونعود إلى الجمع بينها، وتضعف بشدة النزعة القومية في الفكر الاقتصادي، ويصبح علم الاقتصاد أكثر إنسانية وأكثر عالمية وأوسع أفقًا من أفق الدولة القومية.

قد يبدو هذا غريبًا وغير مقبول، إذ كيف تكون سمات الفكر الاقتصادي في المستقبل شبيهة بالفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، مع كل ما حدث من تقدم في التكنولوجيا والعلم ووسائل الإنتاج؟ كيف يكون الفكر الاقتصادي في عصر الكمبيوتر وغزو الفضاء وثورة المعلومات والاتصالات وعصر ما بعد

الصناعة، إلخ، شبيهًا بالفكر الاقتصادي الذي ساد في عصر لم يكن يعرف إلا الزراعة بأساليب بدائية، وصناعة محدودة جدًّا بأساليب بدائية أيضًا، ولا يكاد يستطيع أن ينتج أكثر من الحد الأدنى الضروري للحياة؟

قد يكون الرد على ذلك هو المعنى المقصود في المثل الشعبي: "إذا زاد الشيء عن حده انقلب إلى ضده"، وقد يكون هذا بالفعل ما حدث. لقد تضاعفت كميات وسائل الإنتاج وتطورت، وزادت معها الوفرة والرخاء (أو على الأقل إمكانيات تحقيق الرخاء)، إلى درجة جعلت فكرة الندرة مهددة بالاختفاء، وإلى حد كاد يجعل الكلام عن الموارد المحدودة بالمقارنة بالحاجات غير المحدودة، الذي دأب الاقتصاديون على ترديده، سخيفًا وغير مقبول. الندرة كما نعرف تتعلق بعلاقة الموارد بالحاجات، وقد بدت فكرة الندرة في العصور الوسطى سخيفة لأن حاجات الناس كانت محدودة، والآن تكاد تصبح فكرة الندرة سخيفة مرة أخرى لأن الموارد زادت إلى حد فاق كل التصورات. بعبارة أخرى: كان الأنسان في العصور الوسطى يقول ويعتقد فعلًا أن الغنى هو "غنى النفس"، وكانت هذه هي طريقته في القول بأن الماديات لا تهم كثيرًا، وكان يقول ذلك لأن حاجاته كانت محدودة. والآن يمكن أن يشرع الإنسان في أن يقول من جديد: "إن الغنى هو غنى النفس"، وأن الماديات لا تهم كثيرًا، لأنه زاد من إنتاجه وسلعه أضعافًا مضاعفة واكتشف أنها لم تجلب له ما كان يحلم به من سعادة.

قد يؤيد هذا الذي أقوله ما ذهب إليه الاقتصادي الشهير "كينز" منذ أكثر من ثمانين عامًا وسبق لي اقتطافه في فصل سابق من هذا الكتاب. ففي سنة 1930 كتب "كينز" مقالًا مشهورًا عنوانه "المستقبل الاقتصادي لأحفادنا" (Economic Possibilities for our Grandchildren) عبر فيه عن فكرة شبيهة جدًّا بما أقوله الآن، وهو أن الإنسان منذ وجد، كان يعاني من مشكلة ندرة الموارد، ولكنه الآن يتوقع أن أحفادنا (أو أحفاده) ستكون مشكلتهم الأساسية هي مشكلة الفراغ، أي كيف يقضون أوقات الفراغ دون سأم. فعندما لا يحتاج المرء إلى أن يعمل أكثر من ثلاث ساعات في اليوم، لن يجد من السهل عليه أن يقضي بقية اليوم دون عمل. ويقول "كينز" إن قليلًا جدًّا من الناس من يستطيعون حل مشكلة الفراغ دون أن يصيبهم انهيار عصبي. وأنا أعتقد أن "كينز" كان على حق تمامًا، وأن جزءًا كبيرًا من شعوب العالم المتقدم (بل ونسبة لا يستهان بها من شعوبنا نحن) يعاني من أنه لم يستطع حل مشكلة الفراغ حلًا مرضيًا. حاول عن طريق التلفزيون وعن طريق الرياضة فلم يفلح، وحاول عن طريق شرب الخمر أو السياحة أو الإباحية الجنسية أو حتى الشذوذ الجنسي ولم يفلح، ولم يحصل على السعادة بعد.

إذا كان هذا صحيحًا فيجدر بنا ألا نتعجب من أن تعود السمة الثانية أيضًا من سمات الفكر الاقتصادي للعصور الوسطى، أي عودة الوحدة بين الاقتصاد والأخلاق. فمشكلة الندرة قد تؤدي بطبيعتها إلى انفصال علم الاقتصاد البحت عن غيره، فهي مشكلة مادية بحتة، أما مشكلة الفراغ والوفرة والرخاء فلا بد من أن تثير مشاكل أخلاقية وفلسفية بالدرجة الأولى، ومن ثَمَّ لا بد أن نعود إلى الجمع بين الاقتصاد والأخلاق أو بين الاقتصاد والفلسفة.

أما عن السمة الثالثة، وهي العالمية والإنسانية، فلا نكاد نحتاج إلى تدليل على أنها ستعود أو لعلها بدأت تعود بالفعل. نحن نسمع أكثر فأكثر عن أن العالم أصبح قرية واحدة كبيرة، وأن سكان الكرة الأرضية يشبهون ركاب السفينة الواحدة، وأن التلوث الذي ينشأ في دولة يصيب دولًا أخرى، وأن كارثة تقع في طرف من أطراف الأرض تؤثر في أقصى الأطراف الأخرى. هنا أيضًا نجد أن "الشيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده". كانت النزعة العالمية والإنسانية في العصور الوسطى ترجع بدرجة أو بأخرى إلى أن التكنولوجيا كانت بدائية، ومن ثَمَّ كانت العلاقات الاقتصادية محدودة بحدود القرية أو المقاطعة، وكانت هذه العلاقة محلية جدًّا وإنسانية جدًّا في نفس الوقت. ثم تقدمت التكنولوجيا

وازدهرت التجارة واتسعت حدود الاقتصاد حتى بلغت حدود الدولة القومية، أو بالأحرى حتى خلقت حدود الدولة القومية خلقًا. أما الآن فإن التقدم التكنولوجي وتقدم العلاقات التجارية قد تجاوزا الدولة القومية وانفتحت القوميات بعضها على بعض، وإذا بالاقتصاد تصبح حدوده هي حدود العالم بأسره، وإذا بالعلاقات تعود، أو هي على وشك أن تعود، فتصبح محلية جدًّا وإنسانية جدًّا في نفس الوقت. إني لهذا السبب لا أجد تناقضًا بين نمو النزعة الإنسانية ونمو العصبيات المحلية في نفس الوقت. الأمم تنفتح بعضها على بعض أكثر فأكثر، ولكن تتمسك كل أمة وكل مجتمع صغير بثقافتهما وتراثهما أكثر فأكثر.

هذا هو مستقبل الفكر الاقتصادي كما أراه، وأنا أجده داعيًا للتفاؤل لا للتشاؤم. من المفيد أن ننتقل من مناقشة مشكلة الندرة إلى مناقشة الوفرة، ومن الجميل أن تعود الوحدة بين الاقتصاد والأخلاق، ومن الجميل أيضًا أن تحل النزعة الإنسانية حل النزعة القومية دون أن يقضي ذلك على التراث الخاص بكل أمة.

صحيح أن الاقتصاديين قد يشعرون بقلق حقيقي، فقد يعني هذا كله اختفاء علم الاقتصاد من الوجود، ويحل محلهم بعض الفلاسفة، أو بعض علماء الاجتماع بالمعنى الواسع لعلم الاجتماع، ولكني أنا شخصيًّا لا أشعر بالقلق من هذا، إذ إن هذا، إن حدث، فلن يحدث في أثناء حياتي، ولا أثناء حياة أولادي فيما أظن، بل ربما حدث أثناء حياة أحفادي، فهنيئًا لهم.

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية

- **مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة** . القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1966.
- **مبادئ التحليل الاقتصادي** . القاهرة: مكتبة سيد وهبة، 1967.
- **الاقتصاد القومي: مقدمة لدراسة النظرية النقدية** . القاهرة: مكتبة سيد وهبة، 1968، 1972.
- **الماركسية: عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد**. القاهرة: مكتبة سيد وهبة، 1970.
- **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية العربية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979، 1983.
- **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر** . القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، 1982.
- **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية** . القاهرة: مطبوعات القاهرة، 1983؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.
- **الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح** . القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984.
- **هجرة العمالة المصرية** (بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عوني). أوتاوا: مركز البحوث للتنمية الدولية، 1986.
- **قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم** . القاهرة: دار علي مختار للدراسات والنشر، 1987.
- **نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر** . القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989.
- **مصر في مفترق الطرق** . القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990.
- **العرب ونكبة الكويت** . القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991.
- **السكان والتنمية: بحث في الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان مع تطبيقها على مصر** . القاهرة: المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، 1991.
- **الدولة الرخوة في مصر** . القاهرة: دار سيناء للنشر، 1993.
- **معضلة الاقتصاد المصري** . القاهرة: دار مصر العربية للنشر، 1994.
- **شخصيات لها تاريخ** . بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997، 2000. القاهرة: دار الشروق، 2007، 2008.

- **ماذا حدث للمصريين؟** القاهرة: دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، 1998؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، دار الهلال، 2001، دار الشروق، 2006، الطبعة العاشرة 2013.
- **المثقفون العرب وإسرائيل** . القاهرة: دار الشروق، 1998، 2005.
- **العولمة** . القاهرة: دار المعارف، سلسلة اقرأ، 1999، 2000، 2001، دار الشروق، 2009.
- **التنوير الزائف** . القاهرة: دار المعارف، سلسلة اقرأ، 1999، دار عين للنشر، 2005.
- **العولمة والتنمية العربية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، 2001.
- **وصف مصر في نهاية القرن العشرين** . القاهرة: دار الشروق، 2000، 2009.
- **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية** . القاهرة: دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، 2002، دار الشروق، 2007.
- **عولمة القهر** . القاهرة: دار الشروق، 2002، 2005.
- **كتب لها تاريخ** . القاهرة: دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، 2003.
- **شخصيات مصرية فذة** . القاهرة: دار المعارف، سلسلة اقرأ، 2003، دار الشروق، 2009.
- **عصر الجماهير الغفيرة** . القاهرة: دار الشروق، 2003، 2009.
- **عصر التشهير بالعرب والمسلمين** . القاهرة: دار الشروق، 2004، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2004، دار الشروق، 2007.
- **خرافة التقدم والتخلف** . القاهرة: دار الشروق، 2005، 2009.
- **ماذا علمتني الحياة؟ (سيرة ذاتية).** القاهرة: دار الشروق، 2007، الطبعة السابعة 2015.
- **ف.لسفة علم الاقتصاد** . القاهرة: دار الشروق، 2008، الطبعة الثالثة 2014.
- **رحيق العمر** . القاهرة: دار الشروق، يناير 2010، فبراير 2010.
- **مصر والمصريون في عهد مبارك** . القاهرة: دار الشروق، 2011.
- **ماذا حدث للثورة المصرية؟** القاهرة: دار الشروق، 2012.
- **قصة الاقتصاد المصري** . القاهرة: دار الشروق، 2012، الطبعة الثالثة 2014.
- **محنة الدنيا والدين في مصر** . القاهرة: دار الشروق، 2013، الطبعة الثالثة 2014.
- **مكتوب على الجبين: حكايات على هامش السيرة الذاتية** . القاهرة: الكرمة للنشر، 2015، الطبعة الثانية 2016.

باللغة الإنجليزية

- *Food supply and Economic Development with Special Reference to Egypt. London: F. Cass, 1966.*
- *Urbanization and Economic Development in the Arab World. Beirut: Arab University in Beirut, 1972.*
- *The Modernization of Poverty: A Study in The Political Economy of*

.Growth in Nine Arab Countries, 1945 - 1970. Leiden: Brill, 1974, 1980

تُرجم إلى اليابانية في 1976، وحاز جائزة الدولة التشجيعية في 1976.

- *Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries (Coedited with J. Macarthur). A Special Issue of World Development, .vol. 6, issue 2, Oxford: 1978*
- *International Migration of Egyptian Labor (with Elizabeth Taylor Awny). .Ottawa: International Development Research Centre, 1985*
- *Egypt's Economic Predicament. Leiden: Brill, 1995*
- *Whatever Happened to the Egyptians?. Cairo: AUC Press, 12th .printing 2012*
- *Whatever Else Happened to the Egyptians?. Cairo: AUC Press, 5th .printing 2007*
- *The Illusion of Progress in the Arab World. Cairo: AUC Press, 2nd .printing 2007*
- *Egypt in the Era of Hosni Mubarak, 1981 - 2010. Cairo: AUC Press, .2011*
- *Whatever Happened to the Egyptian Revolution?. Cairo: AUC Press, .2013*

كتب مُترجَمة

- **تنبرجن، جان. التخطيط المركزي . القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، 1966.**
- **نيركسه، راجنار. أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، 1969.**
- **مجموعة مؤلفين. مقالات مختارة في التنمية الاقتصادية . القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، 1978. (بالاشتراك).**
- **مجموعة مؤلفين. الشمال– الجنوب: برنامج من أجل البقاء. تقرير اللجنة المستقلة المُشكَّلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت. الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية، 1981. (بالاشتراك).**

[1] قارن مثلًا بين الرقم المذكور في: *World Bank: Egypt in The Global Economy* . Washington DC, The Bank, 1998, p. 81
لنصيب الفرد في مصر من الناتج القومي الإجمالي لسنة 1996 (1050 دولارًا) والرقم المذكور في: *World Bank: World Development Report, 1997.* Oxford University Press, 1997, P. 214
لنصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي لسنة 1995 وهو 790 دولارًا فقط.

[2] *World Bank. Egypt in the Global Economy.* P. 1

[3] انظر مثلًا: . *World Bank: Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment, A World Bank Country Study* Washington D.C, The Bank, 1991

[4] *World Bank: Egypt in the Global Economy.* P. 1.

[5] جورج أنطونيوس. **يقظة العرب** . تعريب علي حيدر الركابي. دمشق: مطبعة الترقي، 1946، ص 14-15.

[6] Bill Emmot, *20:21 Vision, Twentieth-Century Lessons for The Twenty-First Century.* NY: Farrar, Straus and Giroux, 2003.